وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

REPUBLIQUE ALGERIENNE
DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITEABDEL HAMID IBN BADIS
MOSTAGANEM
Faculté Des Sciences Economiques,
Commerciales et Des Sciences De Gestion
Département des Sciences économiques

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية**
**تخصص :بنوك و أسواق مالية**

## عنوان المذكرة

# المصارف الجزائرية و إشكالية تحولها إلى بنوك شاملة
# دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائرية

**من إعداد الطالبة:**

**رجيمي سعاد**

**تحت إشراف الأستاذ:**

**وهراني مجدوب**

**أعضاء لجنة المناقشة**

| الصفة | الاسم و اللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|---|---|---|---|
| رئيسا | ولد محمد محمود | أستاذ محاضر | جامعة مستغانم |
| مقررا | وهراني مجدوب | أستاذ محاضر | جامعة مستغانم |
| مناقشا | دقيش مختار | أستاذ مساعد | جامعة مستغانم |

**السنة الجامعية: 2016/2015**

# الفهرس

شكر و تقدير

إهداء

المقدمة ..... أ-ج

**الفصل الأول:مكانة النظام المصرفي الجزائري في ظل العولمة المالية**

تمهيد ..... 4

المبحث الأول:العولمة المالية ..... 5

المطلب الأول:مفاهيم أساسية حول العولمة ..... 5

المطلب الثاني:العولمة المالية ..... 7

المطلب الثالث:مؤسسات العولمة المالية ..... 12

المبحث الثاني:واقع النظام المصرفي الجزائري ..... 14

المطلب الأول:ملامح رئيسية للقطاع المصرفي الجزائري ..... 14

المطلب الثاني:تحليل أداء و سلامة البنوك الجزائرية ..... 20

المبحث الثالث:إمكانية تكييف الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات و مواجهة تحديات العولمة ... 26

المطلب الأول:آليات تكييف الجهاز المصرفي الجزائري مع متطلبات العولمة المالية ..... 26

المطلب الثاني:طرق مواجهة البنوك الجزائرية لمخاطر العولمة المالية ..... 27

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي ..... 30

المطلب الأول:إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية ..... 30

المطلب الثاني:ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل ..... 30

المطلب الثالث: اشتداد المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية..... 32

المطلب الرابع: التوجه نحو البنوك الشاملة ..... 32

خلاصة..... 34

**الفصل الثاني:البنوك الشاملة**

تمهيد ..... 35

المبحث الأول:ماهية البنوك الشاملة..... 36

المطلب الأول:نشأة و تعريف البنوك الشاملة ..... 36

المطلب الثاني:أسباب ظهورها..... 37

المطلب الثالث:وظائف البنوك الشاملة ..... 39

المبحث الثاني:استيراتجية التنويع في البنوك الشاملة ..... 41

المطلب الأول:فلسفة البنوك الشاملة ..... 41

المطلب الثاني:التنويع في مجال الخدمة المصرفية في البنوك الجزائرية ..... 42

المطلب الثالث:التنويع بدخول مجالات غير مصرفية ..... 48

المبحث الثالث:خصائص و دوافع التحول إلى البنوك الشاملة ..... 51

المطلب الأول:خصائص البنوك الشاملة ..... 51

المطلب الثاني:دوافع التحول إلى البنوك الشاملة ..... 51

المبحث الرابع:مقومات العمل المصرفي الشامل داخل الجهاز المصرفي الجزائري ..... 54

المطلب الأول:تفعيل دور الدولة و البنك المركزي لتحديث أداء الجهاز المصرفي ..... 54

المطلب الثاني:تحديث أداء البنوك الجزائرية ..... 59

المطلب الثالث:تنشيط بورصة الجزائر ..... 63

المطلب الرابع:المزايا و العيوب ..... 67

المطلب الخامس:واقع البنوك الشاملة في الجزائر في ظل الإصلاح المصرفي ..... 68

خلاصة ..... 72

**الفصل الثالث:البنوك الجزائرية في إطار التحول إلى بنوك شاملة**

تمهيد ..... 73

المبحث الأول:مسعى بنك القرض الشعبي و بنك البركة في إطار التحول و الاتجاه نحو المصارف الشاملة 74

المطلب الأول:مسعى القرض الشعبي الوطني للتحول إلى البنوك الشاملة ..... 74

المطلب الثاني:مسعى بنك البركة الجزائري للتحول إلى البنوك الشاملة..... 79

المطلب الثالث:معايير الشمولية و مدى توفرها في بنك البركة و القرض الشعبي الوطني ..... 85

خلاصة ..... 88

الخاتمة ..... 89

قائمة المراجع

# قائمة الجداول

# و

# الأشكال

# قائمة الجداول و الأشكال


| رقم الجدول | عنوان الجداول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | هيكل الودائع للقطاع المصرفي للفترة 2009-2012 | 14 |
| 02 | هيكل القروض للقطاع المصرفي للفترة(2010-2013) | 16 |
| 03 | تطور نسبة الملاءة بين البنوك العمومية و الخاصة للفترة(2010-2012) | 21 |
| 04 | تطور نسبة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية في الفترة(2009-2011) | 22 |
| 05 | هيكل ودائع القرض الشعبي الجزائري | 75 |
| 06 | هيكل قروض القرض الشعبي الجزائري | 77 |
| 07 | مساهمات بنك البركة الجزائرية | 80 |
| 08 | هيكل ودائع بنك البركة | 81 |
| 09 | قروض بنك البركة | 83 |
| **رقم الشكل** | **عنوان الشكل** | **الصفحة** |
| 01 | الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري | 18 |

# شكر و تقدير

أتقدم بقلب شاكر و بنفس خاضعة للذي أهدانا العقل و فضلنا على سائر المخلوقات

الذي يستحق الشكر وحده سبحانه و تعالى.

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير لكل من ساهم بالرأي و المشورة و إلى الذين

قدموا لي بعض الإرشادات لإعداد هذا العمل المتواضع و نخص بالذكر الأستاذ المحترم وهراني

مجدوب الذي تحمل مسؤولية تأطيري و توجيهي على هذا العمل خطوة بخطوة.

# إهداء

الحمد لله الذي أمن علينا بنعمة العقل و سخر لنا العلم نورا تستنير به في ظلمات الجهل و الشكر على إتمام

هذه المذكرة،و الصلاة و السلام على سيدنا محمد خاتم النبيين و إمام المرسلين و التابعين إلى يوم الدين

أما بعد أهدي ثمرة جهدي إلى باعثة كياني و رفيقة دربي أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى تاج رأسي و قدوتي في الحياة أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى من كان سندا في مشواري الدراسي أخي و أخواتي

قرة عيني و مؤنس دربي حفظهم الله لما فيه خير.

# المقـــــدمة

مقدمة

أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقا بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة و النشاط المصرفي بصفة خاصة و على الرغم من أن العولمة كظاهرة عالمية لها جوانبها السياسية و الاجتماعية المتنوعة فإنها مصرفيا قد اتخذت أبعادا و مضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين و أنشطة غير مسبوقة و أدت إلى انتقالها من مواقف و تصورات واسعة ممتدة من اجل تعظيم الفرص و زيادة المكاسب و تدعيم الثقة بجوانبها الحاضرة في الوعي الحاضر و لقد شهدت الاقتصاديات القومية المختلفة تطورات مستمرة في مختلف قطاعاتها المالية و النقدية و الاقتصادية و الاستثمارية و قد تختلف وتيرة هذا التطور من قطاع لأخر داخل الاقتصاد الواحد كما تختلف وتيرة و عمق و مضمون و مدى التطور من اقتصاد إلى أخر و مع تراكم التغير و تباينه على النحو السابق تنقسم الدول إلى متقدمة و ساعية إلى التقدم و متخلفة,و لكي يتقدم و ينمو الاقتصاد ما يلزم تضافر كل القطاعات في تحقيق ذلك مثل:الموارد البشرية,العلم و التكنولوجيا و البحث العلمي و التطوير,الموارد المالية و التمويل اللازم للاستثمار,قطاع التجارة الدولية و التعليم.

و على هذا الأساس نعتقد انه من بين أهم القطاعات التي تتأثر بالتطور الاقتصادي و كما سبق الإشارة إليه هو القطاع النقدي و المصرفي و من المعروف أن نشأتها ارتبطت بما تشهده الاقتصاديات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا و هذا التكامل و التلاحم العضوي يجسده كذلك ليس فقط نشأة البنوك إنما اكتسابها لوظائفها المختلفة و تباين أدوارها من مرحلة تنموية لأخرى هذا فضلا عن الأفكار التي تهيئ المجال لكي يأخذ هذا التطور مجراه.فان تباين البنوك في أداء وظائفها اختلف بين الدول استجابة للتباين في الظروف و التحولات الاقتصادية التي تمر بها الدول لذا نجد أن مفهوم البنوك الشاملة بالمفهوم الحديث و العصري عرفتها الدول الأوروبية و انتشرت منها إلى بقية دول العالم المتقدم ثم بدأت تمتد إلى الدول النامية تحت تأثير عوامل متعددة داخلية و خارجية و الجزائر إحدى هاته الدول باعتبارها جزء لا يتجزأ من العالم و الواقع أن التطور نحو البنوك الشاملة يحمل معه الكثير من الجوانب الايجابية بالنظر إلى القدرة على تحقيق التنمية كما تحيط به بعض المحاذر الواجب أخذها بالحسبان و هو ما يوجب مراعاة بعض الضوابط في هذا الخصوص.

**إشكالية البحث:**

كيف يمكن للمصارف الجزائرية أن تتحول إلى بنوك شاملة في ظل العولمة المالية و تأثيراتها؟

و للإجابة عن هذا التساؤل يتطلب منا البحث و الإجابة عن عدد من التساؤلات الفرعية التالية:

فيما تتجسد ظاهرة العولمة المالية؟

ما واقع النظام المصرفي الجزائري أمام هذه التغيرات؟

ماذا نعني بنظام البنوك الشاملة؟و فيما تكمن تعريفها و ما ظروف نشأتها؟

**فرضيات البحث:** و لكي نتمكن من مناقشة هذه الأسئلة نقوم باعتماد الفرضيات الآتية:

-تهدف العولمة إلى توحيد نظام البنوك في العالم و ذلك لتسهيل عملية التبادل.

-يمكن للبنوك الجزائرية أن تتحول إلى بنوك شاملة

**أهداف الدراسة:**

الوقوف على واقع الجهاز المصرفي الجزائري

تبيان كيفية التحول إلى البنوك الشاملة

تحديد الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي

**حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة في الفترة الزمنية لدراسة الموضوع,و الحدود المكانية التي تتمثل في دراسة البنوك الجزائرية في إطار البنوك الشاملة.

**المنهج المستخدم:**

لاختيار الفرضيات السابقة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في معظم جوانب هذا الموضوع,للتعريف و التوضيح لبعض المفاهيم المرتبطة بهذه الدراسة.

**الدراسات السابقة للموضوع:**

لا يمكن القول أن الدراسات حول المصارف الجزائرية و إشكالية تحولها إلى بنوك شاملة قليلة,إلا أن الأمر هنا يتعلق باختلاف الزوايا التي درست فيها و عليه فان بحثنا هذا سوف يكون عملا مكملا لجهود سابقة في نفس المجال.

**صعوبات الدراسة:** قلة المواضيع المتخصصة و المراجع و البحوث المتعلقة بهذه الدراسة تشكل عائقا أمام بلوغ الهدف بدقة كبيرة.

**تقسيم الدراسة:**

أما فيما يخص هيكل البحث سنقوم بدراسته من خلال ثلاث فصول:

حيث يحتوي الفصل الأول و الذي سيكون تحت عنوان"مكانة النظام المصرفي الجزائري في ظل العولمة المالية" حيث سنتناول دراسة تحليلية حول العولمة المالية وواقع النظام المصرفي الجزائري و الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي.

أما فبما يخص الفصل الثاني سنضعه تحت عنوان"البنوك الشاملة" حيث سوف نتطرق فيه إلى مفاهيم حول مفهوم البنك الشامل,وظائفها و آليات التحول إلى البنوك الشاملة.

أما فيما يخص الفصل الثالث الذي تناولته يتمثل في البنوك الجزائرية في إطار التحول إلى البنوك الشاملة.

# الفصل الأول

## مكانة النظام المصرفي الجزائري في ظل العولمة المالية

**تمهيد:**

يواجه الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة و هذا بظهور العولمة المالية و ما يترتب عليها من تحديات ترتبط بالأسواق المالية و التطورات التقنية الباهرة و ما ينجم عن ذلك من تغيرات كبيرة في طبيعة و هيكل أداء الصناعة المصرفية العالمية.

فتظهر حاجة ملحة و قوية لتطوير النظام المالي و المصرفي لتمكن من دعم المتغيرات الهيكلية للفترات القادمة التي تتميز بظهور قواعد جديدة تقوم على اتفاقات متعددة الأطراف مبرزة على غرارها عوامل جديدة و نشيطة مثل المنظمة العالمية للتجارة التي أعطت أهمية كبيرة لقطاع الخدمات المالية,كما أسفرت ظاهرة العولمة عن ظهور طرح جديد ينظر من خلاله للعلاقات بين البلدان,فأصبحت عبارة عن الشراكة في العلاقات بين الدول تشكل القاعدة الجديدة للعلاقات الدولية,و الجزائر ليست مستثناة من هذه التطورات التي مست الكثير من الدول و هي تستعد إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

سنحاول أن نتطرق إلى معرفة مكانة النظام المصرفي الجزائري في ظل العولمة المالية و سنعرض هذا من خلال ثلاث مباحث:

**المبحث الأول:** العولمة المالية

**المبحث الثاني:** واقع النظام المصرفي الجزائري

**المبحث الثالث:**إمكانية تكييف الجهاز المصرفي الجزائري مع متطلبات العولمة المالية

**المبحث الربع:** الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي

**المبحث الأول:** العولمة المالية

تعتبر العولمة ظاهرة شمولية ذات أبعاد اقتصادية ،اجتماعية،سياسية،ثقافية و حتى بيئية إلا أن عقد التسعينات أفرز ميلاد العولمة الاقتصادية الذي يعتبر المجال المالي أبرز سماتها و تجلياتها ،حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق نمو التجارة و الدخل العالميين.

**المطلب الأول:** مفاهيم أساسية حول العولمة

يشير مصطلح العولمة إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي و العلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى و الحجم و الوزن في مجالات متعددة و أهمها السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي و تكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي[1]

بتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي.

ولعل من الواضح أن التعريف للعولمة يركز على أنها عملية قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل و تحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة تزداد فيه نسبة المشاركة في التجارة العالمية على أساس إعادة النظر في مبدأ التخصص و تقسيم العمل الدولي و الوصول إلى نمط جديد للتخصص و تقسيم العمل الدولي.و الفاعلون هنا ليس فقط الدول و التكتلات الاقتصادية بل بالدرجة الأولى الشركات المتعددة الجنسيات حيث تتم حوالي 40٪ من التجارة الدولية عبر تلك الكيانات العملاقة المتعددة القوميات.

ويرى آخرون أن العولمة حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و انخفاض تكاليف النقل و حرية التجارة الدولية إلى سوق واحدة,الأمر الذي أدى إلى منافسة أشد وطأة و أكثر شمولية ليس في سوق السلع فقط بل في سوق العمل و رأسمال أيضا[2]

ومن الملاحظ أن هذا التعريف يشير إلى أن العولمة هي ناتج كل من الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و انخفاض تكاليف النقل و تحرير التجارة الدولية في ظل الجات و منظمة التجارة العالمية wto.

---

1- thomas D.lairson,Devid Skidmore,international Economy,Harcourt Brace collège Publisher New York,1997,p.96.

2- هانس بيتر مارتين،هارالد شومان(ترجمة د.عدنان علي)،فخ العولمة،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة و الفنون،الكويت،1998،ص 29.

و هناك تعريف يركز على العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية,و تتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق و الخصخصة و انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي و لأداء بعض وظائفها و خصوصا في مجال الرعاية الاجتماعية و تغير لنمط التكنولوجيا و التوزيع العابر للقارات للإنتاج من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر و التكامل بين الأسواق الرأسمالية.

و العولمة تبلورت طبقا لهذا التعريف ظاهرة الانتشار الواسع المدى في كل أنحاء العالم للمبيعات و الإنتاج و عمليات التصنيع مما يشكل إعادة الصياغة للتقسيم الدولي للعمل من خلال الشركات المتعددة الجنسيات.

**خصائص العولمة:**

يمكن حصر أهم خصائص العولمة فيما يلي:[2]

– سيادة آليات السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية و ثورة الاتصالات و المواصلات و المعلومات و تعميق تلك القدرات الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة و بأحسن جودة ممكنة و بأعلى إنتاجية و البيع بسعر تنافسي على إن يتم كل ذلك بأقل وقت ممكن حيث أصبح الزمن احد القرارات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة.

– ديناميكية مفهوم العولمة تسعى إلى إلغاء الحدود السياسية و التأـــثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي وهي تفسر عنه النتائج حول قضايا النزاع و ردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية حفاظا على مكاسبهم.

– تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل و يترتب عنها ظهور أثار عديدة أهمها:

★زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الواحدة من الخارج.

★سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية.

★تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلاد المختلفة.

★زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي.

–وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي بحيث لم يعد بإمكان دولة واحدة مهما كانت قدراتها الذاتية أن تقوم بمفردها إنتاج منتوج معين بشكل يدعم عملية التخصيص.

[1]– عبد المطلب عبد الحميد،"**العولمة و اقتصاديات البنوك**"،الدار الجامعية الإسكندرية،ص ص 23-24.

– تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات من خلال التأثير على الاقتصاد العالمي بانتشارها في مختلف أنحاء العالم,من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا.

–الاهتمام بالتقدم التكنولوجي من خلال العمل على تحفيز الإبداع و الابتكار و الاختراع بشكل يخدم الاقتصاد في ظل العولمة.

– توحيد الأسواق من خلال التكتلات الإقليمية و الجهوية بشكل يدعم حرية انتقال السلع و الخدمات و الأفكار و العمالة.

– تلاشي دور الدولة في مجالات التدخل من خلال السياسة النقدية و المالية.

– تعاظم دور الاستثمار الأجنبي.

**المطلب الثاني:** العولمة المالية

**مفهوم العولمة المالية:**

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق رأسمال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأسمال أكثر ارتباطا و تكاملا و يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:

*المؤشر الأول و الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة.

*أما المؤشر الثاني و الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي[3]

ترتكز العولمة المالية على عملية التحويل المالي,و تعتمد هذه العملية بدورها على إلغاء الخطر على المعاملات في حساب رأسمال و السياسات المالية لميزان المدفوعات و تتكون هذه المعاملات من مختلف أشكال رأسمال مثل الديون و أسهم الحافظة المالية,الاستثمار المباشر و العقاري و الثروات الشخصية[2]

[1]- عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سبق ذكره،ص 49.

2- سامي عفيفي حاتم،"**اقتصاديات التجارة الدولية**"،جامعة حلوان،القاهرة،ص 103.

كما أن تزايد سرعة عولمة الأسواق المالية في السنين الأخيرة قد دفع بالبعض القول بان العالم من خلال ترابط الأسواق المالية و تأثير بعضها البعض قد غدا بمثابة قرية مالية كونية أو سوق كوني واحد و هناك من يعتقد أن عولمة الأسواق قد عكس ثورة مالية حيث أصبح تطور حجم هذه الأسواق و تأثيرها,و ما بها من علاقات و قوى فاعلة و من أدوات مالية جديدة حيث أن ظاهرة العولمة المالية ترتبط ب:[4]

-ما يسمى بالانفتاح المالي الذي يعد جزء هاما من المكونات الليبرالية الجديدة التي ظهرت في البلدان الصناعية المتقدمة.

-تعاظم ظاهرة التدويل على كافة الأصعدة الإنتاجية و الإعلامية و الدور الذي قادته الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات التي تمتد فروعها و أنشطتها لتشمل مختلف أنحاء العالم و لتسيطر على قدر كبير من عمليات الإنتاج و التمويل و التوزيع و الدخل العالمي.

**العوامل المساعدة على تطور العولمة المالية:**

من العوامل التي ساعدت على تطور النشاط المالي و اندماج الأسواق ما يلي:[5]

1-إزالة القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري للدول الأوروبية سنة 1958 و بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية قامت باتخاذ الخطوات المتعلقة بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال سنة 1995 ثم اتبعت الدول الأخرى هذا النظام و هكذا تضاعف عدد الدول التي عمدت إلى إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال و هذا العامل قد أدى إلى إدماج الأسواق المالية بحيث أصبحت بعض أسواق الدول النامية أكثر جاذبية من الاقتصاديات المتقدمة و خاصة من حيث تنويع المحفظة المالية للمستثمرين.

2- التطور الصناعي في بعض الدول النامية و اندماجها في السوق المالي بحيث يعتبر النمو الذي حققته بعض الدول النامية الفترة الأخيرة احد أهم أسباب العولمة المالية نظرا لزيادة نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي,بحيث ارتفع نصيب دول شرق أسيا في فترة( 1965-1988) من الناتج المحلي العام من 5٪الى20% و من الناتج الصناعي العالمي من 10% الى23% و زاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية منخفضة الدخل27% سنة 1965 إلى 34% سنة 1988,ويعود تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي إلى برامج الإصلاح الاقتصادي الذي قامت به الدول و ما يحتويه لتدعيم الصادرات,بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول النامية,أدى إلى زيادة نصيب الدول النامية من 31% من إجمالي

[1]- رمزي زكي."العولمة المالية و البلاد النامية الاقتصاد السياسي رأسمال دولي,دار المستقبل العربي,القاهرة,1990,ص 64.

2- مفتاح صالح،"**العولمة المالية**"،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،جوان2002.

تجارة الدول النامية عام 1985 إلى 37% عام 1995 كما زاد نصيب المنتجات الصناعية من إجمالي صادرات الدول النامية 47% سنة 1985 إلى 89٪ سنة 1995

كما اتجهت الدول النامية نحو تحرير القطاع المالي و المصرفي و خفضت من نسبة الاحتياطي القانوني .

– تطور أسواق السندات الدولية:بدأت أسواق السندات الدولية تحتل مركزا بارزا في مجال الاستثمارات المالية الدولية في مطلع الستينات من القرن العشرين أما الفترة الحالية تمثل احد أهم التوظيفات الاستثمارية طويلة الأجل و تظم أسواق السندات الدولية نوعين رئيسيين هما:

**السندات الأجنبية:** وهي سندات تصدرها جهات مقترضة تنتمي لدول معينة خارج حدود دولتها و في أسواق رأسمال الدولية الأخرى و بعملة نفس الدول التي تم فيها طرح السندات للاكتتاب مثلا: مؤسسة جزائرية تقوم بإصدار سندات و الاكتتاب فيها في أسواق المال في نيويورك فهي سندات أجنبية

**سندات الاورو:**هي مشتقة من اسم السندات الأوروبية و هي سندات تصدرها جهات مقترضة تنتمي لدول معينة خارج حدود دولتها و في أسواق رأسمال الدولية الأخرى و بعملة غير عملة الدول التي تم فيها طرح السندات للاكتتاب

4– تطور وسائل الرقابة من المخاطر:عرفت سنوات السبعينات و الثمانينات ظهور العديد من الأدوات المالية الجديدة التي تسمى"**الابتكارات أو المشتقات المالية** " وهي من الأدوات الاستثمارية التي تمنح مستخدميها حق البيع و شراء الأسهم و العملات الأجنبية بسعر متفق عليه,أو حق إجراء تسويات نقدية عندما تحدث تغيرات في أسعار الفائدة أو الأسهم أو للرقابة من هذه المخاطر يتم استخدام أنواع من المشتقات المالية أهمها:

**أ–الخيارات:** خيار الشراء أو البيع,يمنح للبائع الحق في شراء أو بيع عدد من الأسهم بسعر محدد خلال وقت محدد مقابل هامش فيكون فيها تنفيذ العقد اختياريا من قبل المشتري أي يمنح للمستثمر حق بيع أو شراء عدد من الأسهم و السندات و العملات إلى طرف أخر بسعر محدد مقدما و قد ينص على تنفيذ الاتفاق في تاريخ أو خلال فترة معينة[6]

**ب– العقود المستقبلية:** وهي عقود قانونية ملزمة تنص على التبادل في المستقبل مقابل مبلغ محدد من المشتري فهي سوق عقود مستقبلية للأسهم و السندات و لكن من خلال اتفاقيات يتم تنفيذها لاحقا,تعطي لحاملها الحق في الشراء أو بيع كمية محددة من أحد الأدوات المالية معينة بسعر محدد في وقت إبرام العقد.

**ج– المقايضات:**وهي اتفاق بين طرفين أو أكثر على تبادل التدفقات النقدية في تاريخ معين,وهي المبادلات التي تتبادل طرفاها مدفوعات الفائدة الخاصة بكل منهما و المحسوبة بناءا على معدلات الفائدة الثابتة أو المتغيرة أو يكون التبادل لمدفوعات خدمة الدين و المقومة بعملات مختلفة.

[1]– د.مفتاح صالح،مرجع سابق،ص ص 219–220.

**5- ثورة المعلومات و التطور التكنولوجي:** كانت ثورة المعلومات و ما صاحبها من توسع في استخدام الحاسب الآلي و ثورة البرامج بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال من العوامل التي ساعدت على عولمة النشاط المالي و اندماج أسواق المال,كما كان لها أثر كبير في الأسواق المالية العالمية, فأصبح في الإمكان لملايين الدولارات أو أي من العملات الأخرى إن تعبر الحدود في دقائق معدودة,و هكذا فان التطور التكنولوجي المذهل رفع من سيولة الأسواق المالية و سهولة تدفق الأموال و الحصول عليها بسرعة[7]

**المخاطر و المزايا الناجمة عن العولمة المالية:**

**-المخاطر الناجمة عن العولمة المالية:**

**تزايد حدوث الأزمات بالبنوك:** هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في عدد الدول من العالم حيث تشير بعض الدراسات إلى انه خلال فترة 1980- 1996 حدثت أزمات في الجهاز المصرفي,حيث تصاعدت أزمات البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية,كندا,جنوب شرق أسيا و إفريقيا,أمريكا اللاتينية و قد حدثت كل تلك في ظل العولمة,مع الأخذ بعين الاعتبار أن تلك الأزمات كان لها تأثير شديد على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها.

تؤثر العولمة المالية من خلال تحرير حساب رأسمال و التمادي في الإقراض الخارجي و إعطاء قروض دون دراسة الضوابط مما أدى إلى اندلاع أزمة الجهاز المصرفي[2]

**تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك:** يلاحظ مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عمليات غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم الأموال التي يتم غسلها في أنحاء العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار و هو ما يعادل 2٪ من الناتج المحلي العالمي,مصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة الغير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي و أهم هذه الأنشطة هي بالاتجار في المخدرات و الاتجار في الأسلحة المحظورة و كذا الاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة و العمولات و الاختلاسات و الأموال الناتجة عن الفساد الإداري و السياسي و القروض المصرفية المهربة و غيرها.

**-المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأسمال:** إن الحركة الواسعة و المفاجئة لرأسمال الأجنبي دخولا و خروجا عبر الحدود الوطنية للدولة,تتسبب في الكثير من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني منها:

*عندما تتدفق الاستثمارات قصيرة الأجل للداخل بكميات كبيرة و بشكل مفاجئ فإنها تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي فيحدث:ارتفاع في سعر صرف العملة الوطنية مما يضر بالصادرات,و بالتالي العجز في الميزان

[1]-سامي عفيفي، نفس المرجع،ص 220.

2- مرجع سبق ذكره،ص 45.

التجاري,و كذا ارتفاع أسعار الأصول و بالذات الأراضي و العقارات و الأصول المالية و بسرعة مذهلة,زيادة معدل التضخم و زيادة الاستهلاك المحلي.

*أما حينما تخرج تلك الاستثمارات على النحو المفاجئ فإنها تؤدي إلى:انخفاض سعر صرف العملة الوطنية و تدهور أسعار الأصول المالية,و كذا هبوط الأسعار و تدهور معدلات الربح و تزايد العجز في ميزان المدفوعات و فقدان المستثمرين الأجانب في السوق المحلي [8]

**المزايا الناجمة عن العولمة المالية:**

**-بالنسبة للدول النامية:** سوف تمكن الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية بسبب الانفتاح المالي للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية الذي يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار المحلي و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

سوف تؤدي إلى خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة فالحكومة تميل لسد عجزها إلى طرح سندات في الأسواق المالية نظرا لانخفاض سعر الفائدة الخارجي كما أن القطاع الخاص يفضل اللجوء إلى التمويل الأجنبي باعتباره التمويل الأرخص,لان تكلفة التمويل سوف تقتطع من الضريبة على أرباحه,كما أن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل بانعكاس لنجاح العولمة المالية.

**-بالنسبة للدول المتقدمة:** إن المزايا التي توفرها العولمة المالية للبلدان الصناعية المصدرة لرؤوس الأموال عديدة منها:

تسمح بخلق فرص استثمارية خارجية واسعة أكثر ربحية,و إلى فوائض في رؤوس الأموال الباحثة عن التراكم,توفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال,و تنويع ضد الكثير من المخاطر من خلال آليات التي توفرها الأوراق المالية و التحكم بين الأسواق المختلفة.

عززت العولمة المالية من التجارة الدولية ،و من النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية كما وفرت المزيد من القروض الكبيرة أمام شركات متعددة الجنسيات في تدعيم توسعها في مختلف أنحاء العالم.

فإن زيادة درجة العولمة المالية ساهمت في خفض معدلات التضخم بالبلدان الصناعية المتقدمة من خلال زيادة انفتاح التجارة و التدفقات الرأسمالية,كما أنها رفعت من معدل العائد الذي أصبحت تحققه تلك الاستثمارات خارج الحدود الوطنية[9]

---

1 -رمزي زكي،"**المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية**"،مجلس الدراسات الاقتصادية،العدد الثاني،دار الخلدونية،القاهرة 2002،ص ص 36-37.

2 -بورمة هشام،"**النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر،تخصص إدارة مالية،جامعة سكيكدة،2008-2009،ص 71.

**المطلب الثالث: مؤسسات العولمة المالية**

تطبق العولمة أهدافها عبر مؤسسات عديدة منها:

**أولا: *صندوق النقد الدولي*** : تأسس صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز في 22جويلية 1944 بأمريكا و أصبحت الاتفاقية نافذة اعتبارا من 27 ديسمبر 1945 [10]

ومقره واشنطن كما يعتبر من مؤسسات الأمم المتحدة,يسعى صندوق النقد الدولي إلى تجسيد مجموعة من الأهداف خلال إنشائه هي:[11]

-إيجاد مؤسسة دائمة يجرى في إطارها التشاور اللازم لكل مشكلات العالم النقدي

-تحقيق الثبات قدر الإمكان لأسعار الصرف و تقليل من تنافس الدول على تحقيقها

-توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة ما يطرأ من اختلال على موازنة المدفوعات لدى الدول الأعضاء يجنبها الاضطرار لإجراءات تضر بالاستقرار الداخلي أو المستوى الداخلي أو مستوى الدخل أو التشغيل.

فإذا علمنا أن صندوق النقد الدولي تسيطر عليه الدول المتقدمة التي تؤمن بالرأسمالية كوسيلة لتنظيم الاقتصاد العالمي,وهذا من خلال مجموعة من الأهداف الجديدة التي يسعى الوصول إليها,لتوسيع ظاهرة العولمة و النظام الرأسمالي عن طريق فرض برامج تثبيت متمثلة أساسا في النقاط التالية:

-تحقيق التحريرية الاقتصادية بفرض إجراءات متنوعة

-تعظيم الصادرات و تقليص الواردات لتحقيق الوفرة في العملة الأجنبية,و لهذا يفتح المجال واسعا أمام الشركات المتعددة الجنسيات لإنشاء حلاقاتها الإنتاجية في هذه البلدان.

- فرض سياسة نقدية تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة و تحرير التعامل مع أسواق رأسمال.

**ثانيا: *البنك الدولي***: لقد تم إنشاء هذا البنك بمقتضى اتفاقية بريتون وودز 1944 و بدا أعماله في 22 جويلية 1946 وذلك تحت تسمية البنك الدولي لإعادة البناء و التنمية,المتفق عليه هو أن البنك الدولي يختص بتوفير السيولة للأعضاء,بمنح قروض طويلة الأجل تساعد على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية للدول النامية بصفة عامة يمكن أن نلخص الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البنك العالمي فيما يلي:

*حل مشكلة التعمير في الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية

*حل مشكلة تنمية اقتصادية الدول المتخلفة

*منح أو ضمان القروض في المشروعات التي تحقق أغراضها

*توجيه البنك لبعض موارده لتشجيع الاستثمار الخاص في الدول الأعضاء.

ينبثق عن البنك الدولي ثلاثة مؤسسات رئيسية هي:

1 - زينب حسين عوض الله،الاقتصاد الدولي،نظرة عامة على بعض القضايا الدار الجامعية الجديدة للنشر،القاهرة،1998،ص 16.

2 - سهيل حسين الفتلاوي،"**العولمة و آثارها في الوطن العربي**"،دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان،2011،ص 92.

-الرابطة الدولية للتنمية و التي أنشأت سنة 1960و تقوم بتقديم القروض إلى الدول الفقيرة بدون فائدة بالنسبة للدول التي يقل دخل الفرد السنوي عن 1195 دولار.

-مؤسسة التمويل الدولية التي أنشأت سنة 1956 لتشجيع النمو الاقتصادي في الدول النامية عن طريق تقديم القروض بدون ضمانات حكومية,كما يمكنها حيازة حصص في أسهم أموال الشركات التي تقدم لها القروض.

-الوكالة الدولية لضمان الاستثمار و التي نشأت سنة 1988 لتشجيع الاستثمار الخاص في الدول النامية ويقدم ضمانات للاستثمارات من اجل حماية المستثمرين من المخاطر الغير تجارية كالحرب أو التأميم,كما تقدم خدمات استثمارية تساعد من خلالها الحكومات على إيجاد وسائل كفيلة بجلب الاستثمارات الخاصة.

**ثالثا:*المنظمة العالمية للتجارة*:**

لقد تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة من اجل تطبيق التوصيات التي أقرتها جولة أورغواي سنة 1993 لتحرير التجارة الخارجية و كان إنشاءها في أول جانفي 1995,و التي تستغرق 10 سنوات أي حتى 2005 كما تختص بأعمال الإدارة و المراقبة و تصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على أساس المبادئ التي تم إقرارها في الاتفاقيات[12]

إن المنظمة العالمية للتجارة مستوحاة من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية,هدفها الرئيسي هو تحرير التجارة الخارجية,و ينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف هي كالآتي:[2]

-تشجيع حركة رؤوس الأموال و حرية دخولها و خروجها.

- منع كل الممارسات المعرقلة للمنافسة الحرة.

- مساعدة الدول النامية على تنفيذ اتفاقية الغات

---

[1]- حسين شحاتة،"**النظام الاقتصادي العالمي و اتفاقية الجات**"،دار النشر للثقافة و العلوم،القاهرة،1997،ص 12.

2- أسامة المجدوب،الغات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش،الدار المصرفية اللبنانية،مصر،1996،ص ص 79-80.

## المبحث الثاني: واقع النظام المصرفي الجزائري

***المطلب الأول:***الملامح الرئيسية للقطاع المصرفي الجزائري

شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من التطورات سايرت في مجملها المستجدات و المتغيرات الاقتصادية التي شهدها النظام الاقتصادي الوطني من جهة,و مختلف التأثيرات العالمية من جهة أخرى.

****التطورات في الودائع:***

بلغت ودائع القطاع المصرفي الجزائري نحو 95,8 مليار دج في نهاية مارس في 2014 محققة نسبة نمو 4,8 عن نهاية 2013 مع الإشارة إلى أن هذه الودائع سجلت نسبة نمو بلغت 7,2 ٪ خلال 2013, 0,4 ٪ عام 2012 ,17,4 ٪ عام 2011 ,10٪ عام 2010 و انخفاض نسبة 6٪ عام 2009 .

**جدول رقم01: هيكل الودائع للقطاع المصرفي الجزائري للفترة(2009-2012)**

| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|
| ودائع جارية | 2502.9 | 2870.7 | 3495.8 | 3356.8 |
| البنوك العمومية | 2241.9 | 2569.5 | 3095.8 | 2823.6 |
| البنوك الخاصة | 261 | 310.2 | 400 | 533.2 |
| ودائع لأجل | 2228.9 | 2524.3 | 2787.5 | 3331.5 |
| بنوك عمومية | 2079 | 2333.5 | 2552.3 | 3051.5 |
| بنوك خاصة | 149.9 | 190.8 | 235.2 | 280 |
| الودائع المتعلقة بالواردات | 414.6 | 424.1 | 449.7 | 547.5 |
| بنوك عمومية | 311.1 | 323.1 | 351.7 | 425.7 |
| بنوك خاصة | 103.5 | 101 | 98 | 121.8 |
| إجمالي الودائع | 5146.4 | 5819.1 | 6733 | 7235.8 |

.**source**: la banque d´algerie,rapport 2012,op.cit,p 83

يضع المصرف في مقدمة أهدافه قبول الودائع التي تعتبر حجم الأساس في موارده و أساس السياسة الائتمانية,و يتلقى الودائع من الجمهور لأجال مختلفة و حسب رغبة المودع لقاء فائدة معينة لكل اجل بموجب وصل وديعة يوثق تفاصيل تلك الودائع مع إمكانية تجديدها أو سحبها و إذا ما رغب المودع بسحب وديعته قبل حلول أجلها فإن المصرف سيلبي طلبه مع عدم منحه الفائدة المحتسبة عليها و للمصرف الاحتفاظ بحق تعديل نسب الفوائد في أي وقت.

يوضح الجدول أن حجم الودائع الجارية المتعلقة بإجمالي القطاع المصرفي قد بلغت 3356.8 مليار دينار جزائري سنة 2012,بينما كانت سنة 2011 تقدر ب 3495.8 م.دج.

- سجلت حصة المصارف الخاصة سنة 2012 زيادة ملحوظة فيما يتعلق بالودائع المتعلقة بالودائع الجارية مقارنة بالمصارف العامة.

- إن الودائع لأجل من إجمالي القطاع المصرفي قد بلغت 3331.5 سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 التي وصلت 2787.7 كما سجلت حصة المصارف الخاصة خلال 2012 ب 280 م.دج مقابل 235.2 مليار دج سنة 2011.

- أما الودائع المتعلقة بالواردات عرفت ارتفاع طفيف من 449.7 مليار دج سنة 2011 إلى 425.7 مليار دج سنة 2012.

لا تزال البنوك العمومية تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي حيث لم تستطع البنوك الخاصة أن تتخطى مجتمعة حاجز 15٪ من إجمالي الودائع خلال المدة(2009-2012),و يمكن أن ترجع هذه الحالة إلى سببين هما:

1- هيمنة قطاع المحروقات ممثلا بالعديد من المؤسسات العمومية و بالتالي فمجموع الودائع يعود بالدرجة الأولى إلى البنوك العمومية.

2- ممثلة في أزمة البنوك الخاصة و التي هزت الثقة في هذا النوع من البنوك مما يؤثر سلبا على حجم الإيداع من طرف الجمهور في البنوك الخاصة.

* من خلال الشكل يتضح سيطرة البنوك العمومية لكن البنوك الخاصة في تنامي حيث زيادة الحصة في سوق الموارد(كانت في 2011 ب10.9٪,13.4٪ سنة 2013 مقابل 12.9٪ في عام 2012) و كان هذا نتيجة تراجع الدولة عن قرار منح المؤسسات العمومية من إيداع مواردها المالية في البنوك الخاصة و بذلك فقد بدأت هذه الأخيرة تعرف انتعاشا و لو بوتيرة ضعيفة.

*تطور حجم القروض: سجلت سنة 2013 نموا متواصلا في القروض الموزعة من طرف المصارف,و لم تقم الخزينة العمومية بإعادة شراء مستحقات غير ناجعة يبين الجدول التالي طابع نشاط الإقراض الموجه للاقتصاد الذي قامت به المصارف بما في ذلك صندوق التوفير.

**جدول رقم(02): هيكل القروض للقطاع المصرفي للفترة(2010-2013)**

| قروض موجهة إلى المصارف حسب القطاعات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|
| القروض الموجهة للقطاع العمومي | 1461,4 | 1742,3 | 2040,7 | 2434,3 |
| البنوك العمومية | 1461,3 | 1742,3 | 2040,7 | 2434,3 |
| قروض مباشرة | 1388,4 | 1703,3 | 2010,6 | 2409,4 |
| شراء سندات | 72,9 | 39 | 30,1 | 24,9 |
| البنوك الخاصة | 0,1 | 0,0 | 0,0 | 0,0 |
| قروض مباشرة | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 |
| شراء سندات | 0,1 | 0,0 | 0,0 | 0,0 |
| القروض الموجهة للقطاع الخاص | 1805,3 | 1982,5 | 2244,9 | 2720,2 |
| البنوك العمومية | 1374,5 | 1451,7 | 1675,4 | 2023,2 |
| قروض مباشرة | 1364,1 | 1442,8 | 1669,0 | 2016,8 |
| شراء سندات | 10,4 | 8,9 | 6,4 | 6,4 |
| البنوك الخاصة | 430,8 | 530,7 | 569,5 | 697,0 |
| قروض مباشرة | 430,6 | 530,6 | 569,4 | 696,9 |
| شراء سندات | 0,2 | 0,1 | 0,1 | 0,1 |
| مجموع القروض الممنوحة الصافية من القروض المعاد شراءها | 3266,7 | 3724,7" | 4285,6 | 5154,5 |
| حصة البنوك العمومية | ٪86,8 | ٪85,8 | ٪86,7 | ٪86,5 |
| حصة البنوك الخاصة | ٪13,2 | ٪14,25 | ٪13,3 | ٪13,5 |

المصدر: بنك الجزائر تقارير 2013 ص 85. الوحدة:مليار دينار

يتبين أن حصة القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة مقارنة بإجمالي القروض الموزعة قد استقرت نسبيا حيث بلغت 13,5٪ مقابل 13,3٪ في نهاية 2012 و14,2٪ في نهاية 2011 تخص القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة تمويل المؤسسات الخاصة و الأسر,وهو قطاع يعرف ادخاره المالي ارتفاعا محسوسا,ويبقى جزءا كبيرا من ادخاره هذا مستقرا, في هذه السنوات الأخيرة,مما يعزز الموارد المستقرة للمصارف.

بلغ مجموع قروض المصارف 5154,5 مليار دج في نهاية 2013 و هو ما يوافق ارتفاعا للقروض بواقع 20,3٪ مقابل 16,8٪ في 2012 (20٪ في 2011),بما في ذلك الاستحقاقات المعاد شراءها من طرف الخزينة العمومية في 2011 و 2012,بلغ نمو القروض الممنوحة للقطاع العمومي 19,3٪ مقابل 21,2٪ بموجب القروض الممنوحة للقطاع الخاص,تعرف حصة القروض الممنوحة للمؤسسات الخاصة و للأسر في قائم إجمالي القروض الموزعة من طرف المصارف استقرارا,أي بنسبة 52,4٪ في 2012.

يمثل قائم القروض الموزعة للقطاع العمومي 47,2٪ من مجموع القروض للاقتصاد و تمثل 46,7٪ منها قروض مباشرة(47,6٪ في 2012) و 0,5٪ منها سندات مصدرة من طرف المؤسسات العمومية و محازة من طرف المصارف(0,7٪ في 2012) من جهة أخرى,إذا كانت المصارف العمومية تضمن التمويل الكامل للقطاع العمومي,فان مساهمتها في تمويل القطاع الخاص تبقى مهمة(74,4٪ مقابل 74,6٪ في 2012).

خص تدفق القروض التي تمنحها المصارف العمومية خلال السنة قيد دراسة المؤسسات العمومية( 393,6 م دينار) شيئا ما أكثر مما خص المؤسسات الخاصة و الأسر(347,8 م دينار) و هذا ما يترجم مشاركة المصارف العمومية في تمويل مشاريع الاستثمار الكبرى في قطاعي الطاقة و الماء على وجه الخصوص,أما بالنسبة للتوسع في القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة في 2013,فانه يقدر بنسبة 22,4٪ مقابل 7,3٪ في 2012.

خص حصريا تدفق قروض هذه الأخيرة( 127,5 م دينار) التي تعد نسبة نموها اكبر من نسبة نمو قروض المصارف العمومية,المؤسسات الخاصة و الأسر.

**الهيكل التنظيمي للقطاع المصرفي الجزائري:**

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري الحالي الذي يقف على رأسه بنك الجزائر من 3 قطاعات رئيسية,وهي:البنوك,المؤسسات المالية,و مكاتب التمثيل,و الشكل التالي يوضح القائمة الكاملة للبنوك و المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر إلى غاية 4 جانفي 2015 .

**الشكل رقم 01: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري**

**بنك الجزائر**

| البنوك التجارية | المؤسسات المالية | مكاتب التمثيل |
|---|---|---|
| -البنك الخارجي الجزائري | -المؤسسات المالية للأغراض العامة | - البنك التجاري البريطاني العربي |
| -البنك الوطني الجزائري | -الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي | - إتحاد البنوك العربية الفرنسية |
| -بنك الفلاحة و التنمية الريفية | - سوفينونس | - القرض الصناعي و التجاري |
| -بنك التنمية الريفية | - شركة إعادة تمويل الرهن العقاري | -القرض الفلاحي إندوسويز |
| -القرض الشعبي الجزائري | - مؤسسة التأجير العربية | -بنك تونس الدولي |
| -الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط | - سيتيلام الجزائر | -بنك فورتيس |
| -بنك البركة الجزائري | -المغاربية للإيجار المالي | - بانكو ساباديل |
| -المؤسسة المصرفية العربية | -الشركة الوطنية للإيجار | |
| -ناتكسيس بنك | -إيجار ليزنغ الجزائر | |
| -سوسيتي جنيرال-الجزائر | -إيجار للجزائر | |
| -سيتي بنك | | |
| -البنك العربي بي آل سي الجزائر(فرع بنك) | | |
| -بي أن بي باريبا الجزائر | | |
| -ترست بنك الجزائر | | |
| -بنك الخليج الجزائر | | |
| -بنك الإسكان للتجارة و التمويل-الجزائر | | - صندوق الاستثمار الوطني |
| -فرنسبنك الجزائر | | |
| -بنك التسليف الزراعي و الاستثمار للشركات | | |
| -بنك السلام-الجزائر | | |
| -اتشي.اس.بي.سي-الجزائر(فرع البنك) | | |

**المؤسسات المالية لغرض محدد**

**source**:http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm consulte le:25/03/2015

***الكثافة المصرفية:**

يتشكل النظام المصرفي في نهاية 2013 من 29 مصرفا و مؤسسة مالية,تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة.

تتوزع المصارف و المؤسسات المالية المعتمدة بما يلي:

6 مصارف عمومية من بينها صندوق التوفير, 13 مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية و مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة,3 مؤسسات مالية,من بينها 2 عموميتان,5 شركات للاعتماد الإيجاري منها 2 خاصتان.

فيما يخص هيكل القطاع المصرفي,تواصل المصارف العمومية هيمنتها في القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني رغم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في ترقية المنافسة سواء تعلق الأمر بجمع الموارد او على مستوى توزيع القروض و عرض الخدمات المصرفية الأساسية للزبائن,بالفعل,ففي نهاية ديسمبر 2013 ,بلغ عدد وكالات الشبكة للمصارف العمومية 1094 وكالة و 315 وكالة للمصارف الخاصة و 85 وكالة للمؤسسات المالية مقابل 1091, 301 و 86 على التوالي في نهاية 2012.تغطي شبكة المصارف العمومية كل الولايات بينما طورت المصارف الخاصة شبكاتها أساسا في شمال الوطن و عليه فإن مجموع شبابيك وكالات المصارف و المؤسسات المالية بلغ 1494 شباك مقابل 1478 في 2012,وهو ما يعادل شباكا واحدا لكل 25600 نسمة مقابل 25370 نسمة في2012.

يتأكد هذا الاستقرار النسبي في الصيرفة لسنة 2013 من خلال نسبة اليد العاملة النشيطة إلى الشبابيك المصرفية و التي تبلغ 8000 شخصا في سن العمل لكل شباك مصرفي مقابل 7700 شخص سنة 2012,هذا ما يتميز شبكة وكالات مركز الصكوك البريدية,بأكثر كثافة, حيث تتشكل من 3633 شباكا في 2013 (3498 شباكا في 2012)موزعا على كامل التراب الوطني,و هو ما يمثل شباكا واحدا لكل 3290 شخصا في سن العمل مقابل 3260 شخصا في 2012.

من ناحية أخرى,ومن زاوية عدد الحسابات المفتوحة من طرف المصارف لصالح الزبائن المودعين(حسابات نشطة بالدينار و بالعملة الصعبة) ومن طرف مراكز الصكوك البريدية يقع مستوى الصيرفة في 2013 في

حدود 2,6 حسابا لكل شخص في سن العمل مقابل 2,5 في 2012,نسبة إلى الأشخاص الذين يفوق سنهم 15 سنة,يقدر هذا المعدل ب 1,2 حساب لكل شخص مقابل 1,1 في 2012.

بلغت نسبة إجمالي أصول قطاع المصارف(المصارف و المؤسسات المالية) إلى إجمالي الناتج الداخلي 62,5٪ مقابل 60,1 في نهاية 2011(في 2012 كانت الزيادة في إجمالي الناتج الداخلي لقطاع المحروقات بالأسعار الجارية أعلى من الزيادة في أصول القطاع المصرفي),بلغت نسبة إجمالي الأصول لقطاع المصارف(خارج توظيف ودائع قطاع المحروقات) إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 84,8٪ مقابل 85,6٪ في 2012 و 86,1٪ في 2011.

***موقع المصارف الجزائرية مع المصارف العالمية:**[13]

لا تزال البنوك الجزائرية تعاني من صغر حجم أصولها و رؤوس أموالها مقارنة مع البنوك العالمية إلا أنها تسجل تحسنا في ترتيبها على المستوى الإفريقي من سنة لأخرى,حيث تصدر البنك الخارجي الجزائري قائمة البنوك الجزائرية على الصعيد الإفريقي محتلا المرتبة الثالثة سنة 2010 بعد ما كان خامسا سنة 2009 وهذا حسب ما أوردته المجلة التونسية لأفضل بنك في إفريقيا,كما تجدر الإشارة إلا أن البنك الخارجي الجزائري كان من بين خمسة بنوك جزائرية احتلت المراتب الخمسة و العشرين الأولى إفريقيا.

**المطلب الثاني:** ***تحليل أداء و سلامة البنوك الجزائرية***

***أولا: كفاية رأس المال***

يمكن حصر أهم الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية بازل على النظام المصرفي الجزائري في النقاط التالية:

-إن التأخر في تطبيق اتفاقية بازل 1و2 يعني أن البنوك الجزائرية لم تطبق بعد التقنيات و الطرق المتضمنة فيها و بالتالي سنجد صعوبات في التأقلم معها,على عكس البنوك الخاصة أين سيكون الوضع أحسن لأنها فروع لبنوك أجنبية طبقت اتفاقية بازل 2 و ستستفيد من خبرتها.

[1]- africa.stop 100 Banks 2010,la B EA dans top 10,à partire du site d´internet,www.city-dz-com.

-مستوى كفاية رأسمال في البنوك الجزائرية يعتبر مقبولا,بغض النظر عن كيفية حسابها,فهي أكبر من النسبة الدنيا,و هي في البنوك الخاصة أكبر من العمومية,لسيطرة هذه الأخيرة على حصة الأسد من القروض ما يعظم من مخاطرها,أما البنوك الخاصة فرأسمالها صغير و قروضها محدودة ما يعني ضعف مخاطرها.

**جدول رقم03 : تطور نسبة الملاءة بين البنوك العمومية و الخاصة للفترة(2010-2012)**

| نسبة الملاءة | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|
| **الملاءة الإجمالية** | **٪23,31** | **٪24** | **أكثر من 24** |
| **البنوك العمومية** | **٪21,78** | **-** | **-** |
| **البنوك الخاصة** | **٪29,19** | **-** | **-** |

**مصدر:** تقارير سنوية لبنك الجزائر(2010-2012)

ومنه تطبيق بازل 3 سينخفض نسبة كفاية رأسمال الكلية,و لكن درجة الانخفاض ستكون في البنوك العمومية أكبر بسبب:تطبيق أوزان لترجيح المخاطر تتناسب و اتفاقية بازل 3 يزيد من قيمة المخاطر التي تدفع بنسبة الملاءة للانخفاض,خاصة إذا استمر عدم وجود هيئة لتنقيط البنوك,و سيطرتها على أكبر حصة من القروض.

**ثانيا: القروض المتعثرة:**

تطبيق اتفاقية بازل 3,خاصة تصميم نظام الرقابة الداخلية و تحسين إدارة المخاطر,سيخفض نسبة الديون المتعثرة,هذه النسبة,و إن كانت تتأثر بوتيرة النشاط الاقتصادي,حيث أن احتمالات عدم سداد القروض تزداد مع تراجع النشاط الاقتصادي,فان الأرقام المدرجة في الجدول الموالي تبين أنها كانت مرتفعة خاصة بالنسبة للبنوك العمومية مما انعكس سلبا على ربحيتها.

**جدول رقم 04:تطور نسبة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية في الفترة(2009-2011)**

| البيان | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|
| القروض المتعثرة | 54,53 | 298,59 | 194,60 |
| حجم القروض الكلية | 3139,63 | 3565,3 | 3919,3 |
| نسبة التعثر | 1,74 | 8,37 | 4,97 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر(2009-2011)

**ثالثا: هامش الربح:**

إن هامش الربح,و الذي يقيس حصة الهامش المصرفي المحتفظ به من طرف المصارف بعد معاينة مصاريف التسيير(المصاريف العامة,المؤونات المشكلة لتغطية مخاطر القرض,الضرائب و الرسوم) قد ارتفع في 2010 بالنسبة للمصارف الخاصة,مع استقراره بالنسبة للمصارف العمومية يوجد معدل هامش الربح للمصارف الخاصة في ارتفاع متواصل على السنوات 2008 إلى 2010 منتقلا من 42.31 في 2008 إلى 44.02٪ في 2009,ليصل بعد ذلك إلى 48.48٪ في 2010.

فيما يخص المصارف العمومية,استقر معدل هامش ربحها في 2010 54.45 مقابل 55.15 في 2009 بعد ارتفاع قوي في 2008.

في 2010,يفسر فارق هوامش الربح بين المصارف العمومية و الخاصة,(ما يقارب 6 نقاط) لمستويات الأعباء(المصاريف العامة و مخصصات الاهتلاكات) الأكثر أهمية في المصارف الخاصة مقارنة مع تلك المتعلقة بالمصارف العمومية,نتج الارتفاع في معدل هامش الربح في المصارف الخاصة في 2009 و 2010 عن التخفيض في المصارف العامة و مخصصات الاهتلاكات) في ظرف يتميز بارتفاع حصة المؤونات المشكلة لتغطية مخاطر القرض,بالمقابل فيما يتعلق بالمصارف العمومية,فان انخفاض حصة المصارف العامة و مخصصات الاهتلاكات تم تعويضه بالحصة الضعيفة للنواتج

**جهود إصلاح القطاع المصرفي الجزائري:**

عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات من ضمنها قانون النقد و القرض( 10-90),و نتيجة للازمات و الانهيارات التي شهدتها البنوك في الجزائر,و خاصة البنوك الخاصة بسبب أن البنوك العمومية مراعية من قبل الدول.و تتدخل لحمايتها حين ترى الضعف فيها.الأمر الذي استدعى السلطات الجزائرية تعديل و إلغاء قانون النقد و القرض بالأمر الرئاسي رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 و جاء هذا الأمر بالخصوص لمراجعة القوانين و التشريعات التي تنظم العمل المصرفي,و إخضاع النظام المصرفي إلى القواعد و المعايير العالمية أي معيار الملاءة المصرفية الدولي,و الاستمرار في تعميق الإصلاحات المالية.

تم صدور الآمر 03-11 أساسا من تحقيق 3 أهداف تتمثل فيما يلي:[14]

***السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته و ذلك من خلال:**

1-الفصل بين صلاحيات مجلس النقد و القرض و صلاحيات إدارة بنك الجزائر.

2-توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض حسب المادة 58 من الأمر رقم 03-11.

3-تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية و تفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها.

**•تعزيز الاتصال و التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة و ذلك من خلال:**[2]

-إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات و الاستخدامات الخارجية و الدين الخارجي.

-تحسين تسيير بنك الجزائر و إثراء شروط و محتوى التقارير الاقتصادية و المالية.

-العمل على توفير الأمن المالي للبلاد.

**• توفير أحسن حماية للبنوك و إدخارات الجمهور و ذلك من خلال:**

[1]- Mohamed Ghermouat.crises financiers et faillites des banques algeriennes,Edition Gal,2005.p.48.

2- جبار عبد الرزاق"**تطور مؤشرات الأداء و مسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري**"،الاكادمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية،جامعة شلف،الجزائر،العدد 9،2013،ص

-تدعيم الشروط و المعايير المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك و مسيريها.

-توضيح و تدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

-تشديد العقوبات الجزائية و الغرامات المالية على المخالفين لشروط و قواعد العمل المالي المصرفي.

-بموجب القانون رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2003,تم إنشاء صندوق الضمان أو التامين على الودائع البنكية في ماي 2003 من طرف بنك الجزائر باعتباره العضو المؤسس,و البنوك باعتبارهم مساهمين في رأسمال هذا الصندوق.

-تحديد سقف التعويض لكل مودع قانونيا ب 600.000 دج,حيث قام صندوق الضمان على الودائع البنكية سنة 2003,بتعويض ما يقارب عن 450 مودع بعد تصفية بنك الخليفة.

**تعديلات الأمر 03-11**: ادخل على الأمر 03-11 عدة تعديلات أهمها:

**تعديل 2009**: إن تعديل سنة 2009,اصدر لتكملة النقائص التي ظهرت في الأمر 03-11,حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة و في آليات مراجعة البنوك و المؤسسات المالية,بالإضافة إلى تغيير نمط التسجيل المحاسبي و الرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية,كل هذه الأسباب دعت إلى إصدار هذا التعديل و الذي يهدف إلى:

على مستوى القواعد العامة المتعلقة بنشاط البنوك,تنص المادة 33 من الأمر 09-33 على أنه:[15]

-يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة,غير أنه من الأفضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد.

2- يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تحدد معدلات الفائدة الدائنة و المدينة بكل حرية,و كذلك معدلات و مستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية.

1- صوفان العيد"،**دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة**"،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير،فرع إدارة و مالية،جامعة قسنطينة،الجزائر،2010-2011،ص ص 19-20.

3-إلزام البنوك و المؤسسات المالية بإبلاغ زبائنها و الجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها في عملياتها المصرفية و خاصة معدلات الفائدة الاسمية و معدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على هذه العمليات.

4- إلزام البنوك و المؤسسات المالية بوضع جهاز داخلي الهدف منه هو التحكم في النشاطات و الاستغلال الفعال للموارد.

5-إلزام أي مستثمر أجنبي يريد إنشاء بنكا أو مؤسسة مالية في الجزائر مستقبلا بحصة لا تتعدى 49٪ و منح نسبة 51٪ من رأسمال إلى مساهمين جزائريين,مع تمتع الدولة بحق الشفعة في حال التنازل عن أي بنك أو مؤسسة مالية أجنبية عاملة بالجزائر.

6-منح بنك الجزائر و إعطائه الصلاحيات اللازمة و الكافية للإشراف و المراقبة الشديدة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر, بالنظر إلى المستجدات التي طرأت على الساحة المالية منذ 2008.

7- تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع و تحديد قواعد تسييرها,مع ضمانه لأمن وسائل الدفع من غير الأوراق النقدية.

**تعديل سنة 2010:**

جاء تعديل سنة 2010 عن طريق الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010,حيث جاء هذا التعديل بتعريف لبنك الجزائر و تحديد صلاحياته و مهامه,حرصا على استقرار الأسعار,و باعتبار هدفها من أهداف السياسة النقدية,و في توفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي و المالي,و لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية و يوجه و يراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض و تنظيم السيولة,ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج و ضبط سوق الصرف. و في إطار سلامة النظام المصرفي و صلابته,فرض بنك الجزائر على البنوك في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن معه لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظام الدفع,لكي يحرص على السير الحسن لهذه النظم و فعاليتها و سلامتها,كما حدد القواعد المطبقة عليها عن طريق نظام يصدره مجلس النقد و القرض.و حرص هذا الأخير على انه لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك و المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة ب 51٪ على

الأقل من رأسمال,و زيادة على ذلك تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك و المؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة التي يخول لها الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون حق في التصويت.[16]

## المبحث الثالث: إمكانية تكييف الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات و مواجهة تحديات العولمة المالية

تربط مقدرة المصارف على النمو و التطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة و على المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات و المنتجات المصرفية ،و استخدام التكنولوجيا الحديثة و نظم المعلومات ،و تأهيل الإطارات البشرية و الإدارية و تطوير أساليب الرقابة.

### المطلب الأول:آليات تكييف الجهاز المصرفي الجزائري مع متطلبات العولمة المالية

يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري إلى آليات خاصة للاندماج في النظام المالي العالمي و مواجهة عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية و العولمة المالية و ذلك بهدف تعظيم الآثار الايجابية و تقليل الآثار السلبية للعولمة المالية إلى اقل درجة ممكنة و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية وذلك من خلال جملة من الإجراءات نخص منها:

- توسيع قائمة المنتجات و الخدمات المالية قصد تلبية متطلبات المواطنين[17]

- التقليل من ظاهرة البيروقراطية و العلاقة الخاصة مع الزبائن ،و استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة و التنظيم.

- تكثيف البيئة المصرفية بمضاعفة عدد المصارف الخاصة و العمومية ،المحلية و الأجنبية لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة و التنافسية.

- تطوير دعامة المواصلات لكي تنتقل المعلومات و المعطيات بشكل أسرع و أوثق سواء محليا أو عالميا و استخدام تقنيات الإعلام الآلي.

- التحول إلى البنوك الشاملة من خلال تنويع البنوك لخدماتها كخطوة أولى نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية.

- تقوية قاعدة رأس مال البنوك الوطنية و زيادة عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك الوطنية و الأجنبية لمواجهة البنوك العملاقة في السوق المصرفية[2]

---

1- الأمر 10-04 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-11،المادتين 02 و06.

[1]- مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001،ص ص 62-63.

2- http://www.arad-api.org/devlop-1-htm:"**الإصلاح المصرفي**" التوني ناجي

– الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري من خلال نظم تدريبية متطورة و تطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجدات المصرفية،و الاستعانة بالخبرات المحلية و الأجنبية في هذا المجال

– التعامل مع الابتكارات المصرفية الحديثة المتمثلة في المشتقات و العقود المستقبلية و عقود الاستثمار مثل عقود الاختيار و مقايضة الأوراق المالية و المبادلات.

– توسيع قاعدة ملكية المصارف لجعل إدارتها مسؤولة أمام شرائح أوسع من المساهمين و تقليل ملكية القطاع العام فيها.

– التوجه نحو الاندماجات الإقليمية كخطوة أولى نحو الاندماج في النظام المالي و المصرفي العالمي.

– رفع مستوى أداء و إدارة المخاطر و اختيار أفضل الوسائل و أنسبها لعلاج الأزمات المصرفية و إدارتها.

– الالتزام بمقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي من أجل مواجهة المخاطر المصرفية و إدارتها.

– الرقابة الوقائية ،و تعني استخدام طرق أفضل من مجرد مراقبة و تتبع أعمال البنوك التجارية ،و زيادة المقدرة على التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل حدوثها.

– إجراء إصلاحات عميقة لنظام الحوافز و المكافئات الخاصة بمسيري و مديري القطاع.

– تحسين الشفافية و الإفصاح و تطوير نظم المحاسبة للتناسق مع نظم المعايير العالمية

– تفعيل عملية خوصصة القطاع المصرفي من أجل ضمان أداء و فعالية أكبر.

و عليه يمكن القول أن من متطلبات العولمة المالية و التطورات الاقتصادية الحديثة لإصلاح الأنظمة المالية و المصرفية لإتاحة الفرصة لحركة رؤوس الأموال محليا و دوليا و استغلالها أحسن استغلال ،و هو ما يجعل الجهاز المصرفي الجزائري أمام تحدي كبير لا يقتصر على تطوير بنية التكنولوجيا فقط بل الإدارية أيضا و تعزيز الموارد البشرية لان الصناعة المصرفية الحديثة أصبحت على مستوى عال من التطور و الاحتراف

**المطلب الثاني:طرق مواجهة البنوك الجزائرية لمخاطر العولمة المالية**

– إذا كانت العولمة المالية قد قلصت من دور الدولة بأساليب شتى ،فلا يجب أن تتخلى الدولة عن دورها الرقابي الهام في ظل العولمة و خصخصة الأسواق ،من رقابة على الأسواق المالية و ذلك للتصدي لأي مخاطر لها الدولة من جراء العولمة.[18]

– يجب أن يكون للعولمة في الجزائر مضمون تنموي ينقل الاقتصاد الوطني إلى أوضاع من خلال زيادة الاستثمار و النمو الاقتصادي ،و خفض معدلات البطالة و زيادة الإنتاجية و التقدم الفني و غيرها ،لذا يجب التمهل و التسلسل المتأني للدخول في إجراءات العولمة و تهيئة المناخ المواتي ،اللازم لإنجاح العولمة قبل الدخول فيها و ذلك بتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي و تطوير المؤسسات المالية المحلية.

– إعداد حزمة متكاملة من السياسات و الإجراءات التحوطية و الإشرافية التي تحد من وجود آثار سلبية للأزمات الناجمة عن العولمة.

– وضع نظام متكامل للرقابة على البنوك من خلال البنوك المركزية و ذلك لمنع فرص التلاعب أو منح الائتمان بدون ضوابط أو انتشار الفساد و غيرها و ذلك لأن البنوك هي القلب النابض للاقتصاد القومي ككل.

– إصدار التشريعات اللازمة لمحاربة ظاهرة غسيل الأموال لمنع دخول الأموال القذرة إلى الاقتصاد القومي

– دمج البنوك الصغيرة و المتوسطة من أجل توافر كيانات مصرفية قوية تكون قادرة على مواجهة التحديات مع البنوك الأجنبية سواء في السوق المحلي أو العالمي.

– تنمية مهارات العاملين بالبنوك من أجل الاستفادة من أحدث ما وصل إليه العلم في مجال التكنولوجيا و المعرفة يجب إعداد كوادر مصرفية على مستوى عالمي ،لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمات المصرفية بما يرفع مستوى تقديم الخدمة و تحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية في البنوك الأجنبية.يستلزم على البنوك الجزائرية إذا ما أرادت تطوير نظم إدارتها ليكون بنكا فعالا يتعين عليها إعداد استيراتجية تتضمن العناصر التالية:

- الاستعداد و الإعداد الجيد للدخول في التعامل بقوة مع المستحدثات المصرفية الحديثة.
- تطبيق التقنيات الحديثة لمواكبة و التعامل مع العولمة المالية:
- عملية المقاصة الالكترونية داخل البنوك
- تدريب كوادر بنكية متخصصة في هذا المجال

[1]– هارون الطاهر،العقون نادية،مداخلة بعنوان"**الجهاز المصرفي الجزائري و تحديات العولمة المالية**"،الملتقى الوطني الأول لكلية علوم التسيير،جامعة جيجل،حول"المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة مخاطر و تقنيات"6-7 جوان 2005.

• تشجيع البنوك الجزائرية على تحسين فعالية نظام الدفع حتى تكون العمليات أكثر سلامة و أقل ربا ،و تبتعد عن أخطار السيولة و أخطار القرض.

• تضييق من حجم المخاطر المتعلقة بالسيولة،و بالمردودية من خلال وضع آلية مراقبة القدرة الافتراضية للبنوك.

• تطوير إجراءات الصرف.

• إعداد استيراتجية شاملة لإعادة هيكلة البنوك لتماشي الأهداف السياسية للدولة مع تصنيف البنوك بحسب إمكانياتها و دورها في الاقتصاد

• إصلاح النظام المحاسبي بما يتماشى مع متطلبات التحول اخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

•إعداد برامج تكوين حول معايير المحاسبة الدولية

• إعداد برامج دقيقة لعملية مراقبة أسواق الصرف و الأسواق النقدية.

• تحسين طريقة نشر القوائم المالية التي يعدها البنك المركزي و المستعملة من قبل أطراف داخلية و خارجية.

• تطوير نظام الرقابة الداخلية بما يسمح تقييم النشاطات المصرفية و تسيير المخاطر التي يتعرض لها البنك المركزي.[19]

[1]-farid bouyacoub,entreprise et financement bancaire, casbah.Alger,2000,p224-228.

## المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعو لمة أن لها تأثير واسع على النطاق على الجها ز المصرفي في أي دولة من دول العا لم ، ومنها الجهاز المصرفي الجزائري ,وننوه إلى أن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقاة على عاتق

القائمين على إدارة الجهاز المصرفي الجزائري هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى . و بالتالي يمكن الإشارة في تركيز شديد على عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي وذلك من خلال التحليل التالي:

### *المطلب الأول:* إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية

حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولي العالمي . أخذت كل البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك. ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك . وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة لتزايد نشاط البنوك في الأنشطة الأخرى غير الإقراضية، وبما أدى إلى انخفاض نصيب القروض وارتفاع النصيب النسبي للأصول الأخرى ، وبخاصة إصدار السندات . إن آثار العولمة على الجهاز المصرفي لم يقف على إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية ، وقد امتد بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التامين وصناديق المعاشات كمنافس قوى للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية[20]

### المطلب الثاني: ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء أن كانت عوامل خارجية أو داخلية وأصبح لزاماً على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأسمال والاحتياطيات وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل 1988م، وأصبح لازماً على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي ، ومن ثم تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح عليها الالتزام بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها

[1]- عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سبق ذكره،ص 34.

الخطرة بعد ترجيحها بأوزا ن وقد تم إجراء تعديلات في ما يتعلق بتلك المقررات فيما يعر ف بمقررات بازل المخاطر الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى مع نهاية عام 1992م وقد تم إجراء تعديلات فيما يتعلق بتلك المقررات فيما يعرف بمقررات لجنة بازل 2.

وهذا الإطار الجديد لكفاية رأس المال يجب أن يتماشى مع التطورات الجارية في السوق المصرفية العالمية ومن هنا تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية:

* الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي .

* الاستمرار في دعم المساواة التنافسية .

* تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر .

إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأسمال ينتظر أن يشكل حجر الزاوية في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حاليا .ويتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز وأمان وسلامة النظام المالي الدولي وذلك بالارتكاز على تكوين رأسمال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة .وتعتقد لجنة بازل بان الإطار الجديد يجب أن يحافظ في حده الأدنى على المستوى الراهن لرأس المال في القطاع المصرفي .

ويركز الإطار الجديد المقترح على استيعاب المخاطر المتأصلة في كل المجموعة المصرفية، وفى نفس الوقت يجب أن يعمل هذا الإطار على توفير الأمان والسلامة بشكل مستقل لكل مؤسسة ضمن المجموعة .و لهذه الغاية تقترح لجنة بازل أن يتم توسيع نطاق الإطار القديم ليشمل على أساس مجمع كل الشركات القابضة التي تضم المجموعات المصرفية والتي بدورها تنخرط في النشاطات المصرفية . وفى بعض الدول فان المجموعة المصرفية يمكن أن تسجل كمصرف،وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تشدد السلطات الرقابية على مسالة أن كل مصرف ضمن المجموعة يتمتع بمعدل رأسمال كاف .

لقد توسعت المصارف بشكل متزايد باتجاه ميادين جديدة ضمن النشاط المالي,خاصة ميادين الأوراق المالية والتامين لذا فان لجنة بازل تعمل على توضيح كيفية معاملة استثمار المصارف في هذه الميادين . و فيما يختص بالمجموعات الماليةِ المتنوعة فان اللجنة تعترف بالحاجة إلى متابعة العمل مع السلطات الرقابية المشرفة على شركات التأمين والأوراق المالية من أجل تحديد معايير كفاية رأس المال[21]

[1]– عبد المنعم محمد الطيب نبيل،"**العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف–نظرة شمولية**"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا,العدد الثالث،ص ص 15-16.

**المطلب الثالث: اشتداد المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية**

مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورغواي 1994م ، وقد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية :

**الاتجاه الأول**:المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في بالسوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية

**الاتجاه الثاني** : المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

**الاتجاه الثالث** : المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية .

هذه الاتجاهات أدت إلى احتدام المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء لقوة دخول المؤسسات المالية خلاف البنوك إلى السوق المصرفية وخاصة في أسواق الخدمات المالية . ومن المتوقع أن تستمر المنافسة مع دخول شركات التامين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية وذلك في ظل تزايد الرغبة لتقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي[22]

**المطلب الرابع:التوجه نحو البنوك الشاملة**

البنوك الشاملة هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من القطاعات و توظيف مواردها و فتح منح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات ،كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف بنوك الاستثمار و الأعمال.

و من الأنشطة التي تقوم بها البنوك الشاملة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- شراء و إنشاء و إدارة شركات صناعية و تجارية و زراعية و خدماتية أو المساهمة فيها.

إنشاء العديد من الفروع لبنك الأم ،و التي تقوم بإعطاء الخدمات المصرفية التقليدية(الإقراض ،إيداع حسابات جارية،تحويلات نقدية)

- تقديم كافة الاستثمارات و دراسات الجدوى الاقتصادية و إدارة المشروعات الجديدة في مجالات الصناعة و التجارة و الصناعة.

1- بن داودية وهيبة و مديوني جميلة،"**مداخلة بعنوان واقع الجهاز المصرفي العربي تحديات العولمة**"،جامعة شلف،بدون تاريخ،ص 10.

– التعامل في كافة أنواع الأوراق المالية و ما يرتبط بها من أنشطة ،و تقديم كافة التسهيلات للشركات التجارية التي ترغب في إصدار بطاقة الضمان.

إضافة إلى تنويع الخدمات و مصادر التمويل تتجه البنوك في الوقت الحالي إلى تدويل أنشطتها ،أي الغزو أو الدخول في أسواق الخدمات المصرفية خارج حدود البلد الأم ،إذ تقوم البنوك بتقديم خدمات مصرفية دولية أو ما يعرف بالخدمات عبر الحدود[23]

و تعني قيام بنك في دولة ما بتوفير خدمات مصرفية متنوعة إلى عملاء له مقيمين في دولة أخرى فكما نجد شركات متعددة الجنسيات نجد أيضا البنوك المتعددة الجنسيات ،و تلجأ البنوك لتدويل عملياتها للأسباب التالية:[2]

– تجنب الخطر(عن طريق تنويع الأسواق)بصفة خاصة خطر المنافسة و تشبع السوق المحلي ،و كذلك أي اضطرابات عمالية تؤثر على النشاط الاقتصادي.

– الاستفادة من الحوافز و الامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة.

– الرغبة في النمو و التوسع.

للتعرف على مدى استعداد البنوك لتطبيق خيار البنك الشامل كخيار استراتجي في ظل العولمة ،يستلزم تشخيص إمكانيات و استعداد البنوك لتبني مفهوم البنك الشامل و الانطلاق إلى أفق واسع في النشاط المالي و البنكي بما ينسجم مع المستجدات الحاصلة من خلال قياس التوجهات نحو خيار البنك الشامل،و يتم ذلك عن طريق:

– استطلاع أراء المعنيين بالسلطة النقدية و العاملين في البنوك

– التشريعات و القوانين الصادرة بهذا الشأن و إمكانية إنشاء سوق الأوراق المالية في حالة عدم وجودها.

– مدى تطوير قاعدة النشاطات و الأعمال المالية و البنكية ،و العمل على زيادة رأسمال البنوك لتلبية معايير دولية،قياس إمكانية تقديم البنوك لخدمات بنكية جديدة تماشيا مع رغبات و متطلبات الزبائن.

1– طه طارق،"**إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية**"،دار الكتب للنشر،القاهرة،2000،ص ص 119-120.

2– عبد الغفار الحنيفي و عبد السلام أبو قحف،"**العولمة و حاضنات الأعمال**"،دار الإشعاع الفنية،الإسكندرية،الطبعة الأولى،2002،ص ص 14-15.

**خلاصة الفصل:**

يعد الجهاز المصرفي من القطاعات المهمة في أي اقتصاد و ذلك نظرا لنشاطات التمويل التي يقوم بها في العديد من المجالات الاقتصادية كالاستثمار و التجارة الخارجية,و مختلف الخدمات اللازمة لمواجهة متطلبات التنمية,كما أن وجود جهاز مصرفي فعال يعتبر ضروريا من أجل الاستخدام الأمثل لرأسمال و إبراز مدى كفاءته في تعبئة المدخرات الوطنية و المساهمة في تمويل عملية التنمية الوطنية.

و منذ تأسيس البنك المركزي و الجهاز المصرفي الجزائري يتطور باستمرار,فلم يقتصر على زيادة عدد البنوك و فروعها و حجمها بل صاحب هذا نقلة نوعية في تعدد و تنوع البنوك تبعا لتنوع الأنشطة التي يمارسها و حدث تطور ملموس في أساليب العمل المصرفي,نتيجة اعتماد بعض البنوك للتكنولوجيا المصرفية كمنطلق أساسي في عملية التطوير و رغم هذا التطور و محاولات الإصلاح العديدة التي بادرت بها الجزائر,إلا أن هناك فارق كبير بين نوعية الخدمات المقدمة من طرف البنوك الجزائرية و تلك التي تقدمها البنوك العالمية,و هذا راجع لجملة من العوامل أهمها سيطرة القطاع العمومي على السوق البنكية الجزائرية و إهمال تناسب الكثافة و التركز المصرفي و إجبارية التخصص القطاعي و محدوديته,و التركيز على التمويل القصير الأجل و عدم الاكتراث بترقية الموارد البشرية هذا بالإضافة إلى التحديات المستقبلية التي تفرضها العولمة المالية على ضوء محاولة الجزائر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و التوجه نحو اقتصاد السوق و الاندماج في اقتصاد السوق العالمي.

# الفصل الثاني

## البنوك الشاملة

**تمهيد:**

تلعب البنوك دورا كبيرا في الاقتصاد و قد زادت أهميتها في الآونة الأخيرة حيث لم يعد دور البنوك كمؤسسات اقتصادية منحصرا في العمليات الادخارية للأفراد,و إنما أصبح لها دور في العمليات الائتمانية و الاستشارية بمختلف أنواعها.كما كان للتغيرات الاقتصادية و المصرفية العالمية انعكاس واضح على تطورات أداء و أعمال البنوك و أمام هذه التغيرات اتجهت البنوك إلى التحول نحو الصيرفة الشاملة تماشيا مع التطورات الراهنة كتنظيم مصرفي جديد لمواجهة قوى التغيرات المصرفية و تحدي المنافسة بدرجة هامة و الاندماج في السوق العالمية.

## المبحث الأول: ماهية البنوك الشاملة

### المطلب الأول: نشأة و تعريف البنوك الشاملة

**نشأة البنوك الشاملة:**

نشأة فكرة البنك الشامل في ألمانيا في القرن 19 عشر واستمرت حتى الآن فروقا عن النمط التقليدي السائد في التمويل المصرفي ، حيث تقوم البنوك الألمانية بصفة عامة بتمويل الاستثمار الصناعية طويلة الآجل وتنبني سياسة إنشاء المشروعات الإنتاجية وتقدم التمويل اللازم لها وحديثا بدأ الكثير من دول العالم تبني هذا الاتجاه الآن وان اختلف التطبيق من دولة إلى أخرى حسب نمط الجهاز المصرفي القائم.

وتعتبر التجربة الألمانية في العمل المصرفي الشامل هي الدائرة في مجال التطبيق فترجع نشأته لأسباب تاريخية تمثلت في عدم وجود سوف رأس مال متطور بقدر كافي وكذلك كانت البنوك هي البديل لهذا السوق في تمويل المشروعات واستندت تنمية الصناعات في ألمانيا إلى البنوك وأصبح التمثيل الصناعي طويل ومتوسط الأجل من معالم الصرافة ألمانية حتى وقتنا الحاضر[24]

ومنذ السبعينات من القرن 20 بدأت فكرة العمل المصرفي الشامل في الانتشار والتوسيع لتضافر عدة عوامل منها الاتجاه لإزالة الحواجز بين أنشطة البنوك ، وهناك العديد من الأشكال والأنواع للبنوك الشاملة ، ففي انجلترا وكندا مثلا : يكون لها حصص ملكية محدودة أو منعدمة أو صلات بالمنشآت غير المالية حيث تقوم بتغطية اكتتاب الأوراق المالية والتامين من خلال شركات فرعية مستقلة للبنك نفسه وبهذا يسمح للبنوك بالقيام بأنشطة القطاع المالي من خلال هيكل من الشركات القابضة البنكية. أما في اليابان وكوريا فتوجد الأنظمة المصرفية " ذات البنك الرئيسي " وفي هذا النمط يسمح للبنوك بالإفراط في أنشطة الخدمات المالية مثل : ضمان الأوراق المالية ويطبق هذا النموذج في معظم الدول الأسيوية المطلة على المحيط الهادي رغم محدوديته في اليابان وهناك البنوك الشاملة تماما حيث تتميز بوجود درجة اكبر من التكامل بين الخدمات المالية في نطاق البنك الشامل حيث يتولى قسم في البنك أداء أنشطة ضمان الأوراق المالية كما تمارس رقابة اكبر على المنشأة ، وحصص ملكية بنكية كبيرة في المنشآت وعضوية البنوك في مجالس إدارة الشركات ومن أمثلتها الأنظمة السويسرية والألمانية[25]

---

1- محمد عبد الحميد الشواربي،"**إدارة المخاطر الائتمانية**،منشأة المعارف،الإسكندرية،ص 1073.

2- مبروك رايس،"**العولمة المالية و انعكاساتها على الجهاز المصرفي**"،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة 2005،ص 82.

**تعريف البنوك الشاملة:** تعدد تعريفات البنوك الشاملة حيث يعرفها البعض بأنها تلك التي تؤدي الوظائف التقليدية للبنوك وكذلك الوظائف غير تقليدية مثل تلك التي تتعلق بالاستثمار أي البنوك التي تؤدي وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال بينما يعرفها البعض الآخر بأنها المؤسسات المالية التي تقوم بأعمال الوساطة واتجاه الائتمان والتي تلعب دور منظم في تأسيس المشروعات وإدارتها وبصفة عامة يمكن القول أنها البنوك التي لم تعد تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول بل أصبحت تمد نشاطها إلى كل الأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصدر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هذا المدخل يمكن تعريف البنوك الشاملة " بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال"[26]

وهكذا يتضح أن البنوك التجارية أو الاستثمار والعمال والبنوك المتخصصة في وقت واحد وفي آن واحد بالإضافة إلى اتجاهها وحرصها على تنوير مصادر الحصول على الأموال والإيرادات أو مواد البنك التي تأتي من قطاعات متعددة وعن طريق إدارة الخصوم وتنمية المواد المالية للبنك .

**المطلب الثاني: أسباب ظهورها**

يرجع انتشار فكرة العمل المصرفي الشامل إلى أسباب عديدة في مقدمتها [2]

**1-تحرير تجارة الخدمات المصرفية** : تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات احد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الإورجواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة لتجارة العامة للتعريفة والتجارة GATT والتي كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي ثمانية سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها أنشاء منظمة التجارة العالمية في أول جانفي 1995 وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة 70 دولة و ذلكسنة 1997 على أن يبدأ سريان الاتفاقية بأكملها عام 1999 وتشمل اتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري القابلة للتداول و التي لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية و أهمها:

[1]- عبد المطلب عبد الحميد،"**العولمة و اقتصاديات البنوك**"،الدار الجامعية،الإسكندرية،2001،ص 52.

2- بن طلحة صليحة،معوش بوعلام،"**دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**"،مداخل مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظمة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية(الواقع و التحديات)-جامعة شلف،2004.

الخدمات المالية والمتركزة في الخدمات المصرفية للبنوك والخدمات المالية لشركات التامين وسوق المال والخدمات ، والنقل البري والبحري والجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية العلمية والطبية والاستشارية والمحاماة والمحاسبة.

مما أدخل البنوك في ظل الاتجاه المتزايد نحو التحرير المصرفي إلى ما يسمى بالعولمة المالية بكل أثارها و ابعادها و تداعياتها على الأنظمة المصرفية لغالبية دول العالم.

و من ثم أصبح من المتطلبات الملحة على البنوك البحث في الكيفيات و الآليات التي يمكنها من التعامل مع الآثار التي أحدثتها عملية تحرير الخدمات المالية و المصرفية ،بحيث يتم تعظيم المكاسب و الآثار الايجابية و التقليل من التداعيات و الانعكاسات السلبية.

**2- التقدم التكنولوجي** : وهذا عن طريق انتشار ثورة الاتصالات وما نتج عنها من انهيار للقيود والحواجز بين القطاعات والدول وكذلك ثورة الحسابات الآلية وما نتج عنها من فتح مجالات نهائية لصنع التمويل والاستثمار لم تكن متاحة من قبل كل ذلك أدى إلى اتساع البنوك لركوب الموجة الجديدة ليكون لها السبق ولكي تجني اكبر قدر من الأرباح قبل غيرها .

**3-استخدام الخدمات المالية المصرفية الجديدة:** وتتمثل في الأدوات الحديثة البنكية.

ا- **التجارة الالكترونية:** هي نوع من التسويق وتوزيع المنتجات بوسائل الكترونية، وتتمثل في الانترنت عن طريق طرح المنتجات بكل مواصفات ومعلوماتها في الانترنت، فتساهم هذه الطريقة بتوفير مختلف النفقات الإدارية والاتصال وتوسيع دائرة المستهلكين، كما يساهم البنك في هذه العملية بإصدار بطاقات الكترونية خاصة بالعملاء للتحويل والتسديد ، ويكون البنك ضامنا لحق التاجر في سداد قيمة الصفقات التجارية.

**ب-القروض المشتركة** : هي نوع من القروض ذات قيمة ومخاطر كبيرة ، تشترك في تقديمها عدة بنوك ، تخصص هذه القروض تمويل العمليات ذات المبالغ الضخمة

ج- **شهادات الإيداع** : هي وثيقة قابلة للتداول ، يصدرها البنك بعد إيداع مبلغ من المال مودع بسعر فائدة معينة لمدة محددة تزيد أو تقل عن ستة أشهر .

د-**المشتقات** : هي عقود مالية تتنوع هذه العقود حسب طبيعتها ومخاطرها وآجاله لمتراوحة بين 30 يوم وسنة واهم هذه العقود عقود الحيازة، عقود الآجال، عقود المستقبل .

**4-المخاطر المصرفية وقرارات لجنة بيازل :**[27]

في ظل تأثير الجهاز المصرفي بالعولمة ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية، أصبح أي بنك من البنوك عرضة للعديد من المخاطرات التي قد تنشا من العوامل الداخلية التي تتعلق بنشاط وإدارة البنك وكذلك العوامل الخارجية الناتجة عن تغيير البيئة التي يعمل فيها البنك وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية والبيئة المحلية المتأثرة بالتغيرات المصرفية العالمية ،

وفي أول خطوة للقضاء على تصاعد المخاطر الائتمانية تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسوقات الدولية .

**5) الشركات متعددة الجنسيات** : وهي شركات عالمية النشاط وتعتبر في كل معانيها احد السمات الأساسية للعولمة ، فهي تؤثر بقوة الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية ويضاف إلى ذلك الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية[2]

**6) الخصخصة** : وتتحدد أهداف الخصخصة في تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وترشيد الاتفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية ، ومن دوافع الخصخصة تحقيق عدد من الايجابيات أهمها الوصول إلى تطبيق مفهوم البنوك الشاملة وتقليل معدلات المخاطر[3]

**المطلب الثالث : وظائف البنوك الشاملة**

**- وظائف البنوك الشاملة:**

- القيام بخدمات لترويج الأسهم وإدارة الاكتتاب فيها.

- اكتشاف و تحليل الفرص الاستثمارية

- الترويج للفرص الاستثمارية الجديدة

- إدارة عمليات التسويق و القيام بخدمات التوريق

[1]- عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق،ص 79.

2- مرجع سابق،ص 26.

3- نفس المرجع،ص 43.

- المساهمة في تأسيس الشركات والترويج لها.
- صناعة الأسواق المتكاملة والقليلة النمو.
- وضع الهيكل الإداري والتنظيمي للشركات.
- تعمل على تحويل الأصول العينية إلى أصول نقدية.
- الترويج للمشروعات المطروحة للخصخصة محليا ودوليا.
- تسهم في فتح الأسواق الخارجية وتمويل التصدير.
- تعمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع.

وبصفة عامة فانه يمكن القول بان الكثير من دول العالم في نهاية الأمر أصبحت تمارس العمل المصرفي الشامل بدرجات وأشكال متفاوتة سواء من خلال مؤسسة واحدة أو مؤسسات تابعة وهذا يؤكد لنا مدى إدراك دول العالم لأهمية الدور الذي لعبه النموذج الألماني في النظام المصرفي وبالتالي الاتجاه بصورة أو بأخرى على العمل المصرفي الشامل.

**المبحث الثاني: إستراتيجية التنويع في البنوك الشاملة.**

تقوم إستراتيجية البنوك الشاملة على إستراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، والتوزيع يعني لا يحصر البنك نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة القطاعات التي تباشر أنشطة بينها ارتباط قوي وتتعاظم الآثار الايجابية لإستراتيجية التنويع كاملا اتجه البنك إلى ممارسة أنشطة غير مصرفية مثل إدارة صناديق الاستثمار والتأجير التمويلي أو القيام بوظيفة الإصدار الأوراق المالية لمشروعات الأعمال وهو ما يؤدي في النهاية إلى تعظيم الربح وتخفيض مخاطر نقص السيولة وتحقيق اكبر درجة من الأمان للمودعين.

**المطلب الأول: فلسفة البنوك الشاملة.**

عقب الظروف المريرة التي مر بها العالم خلال الكساد العظيم وتبعتها ظروف الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، شغل موضوع المخاطر قمة قائمة اهتمام رجال المال والأعمال، فظهر فكر جديد (لهاري ماركوتز) عن مفهوم التنويع وأثره على تخفيض المخاطر والتنويع بمعناه البسيط هو تطبيق المثال القائل "لا تضع كل ما تملكه من بيض في سلة واحدة" إذ أصبح أساس الذي تبنى عليه قرارات الاستثمار في أوراق المالية والأصول الرأسمالية[1]

ومنه فان البنك الشامل يقوم على فلسفة التنويع التي قدمها (هاري ماركوتز) 1959-1961 ويفضل إضافات التي قدمها (وليام شارب 1964) يقول "ففي عالم لا تتوفر فيه المنافسة الكاملة يتوقع أن يترتب على تنويع نشاط البنك تخفيض في المخاطر التي يتعرض لها دون أن يترك ذلك تأثيرا سلبيا على العائد ينطبق ذلك على تنويع الودائع وغيرها من مصادر التمويل يقدرها ينطبق على مجالات استثمار تلك المصادر، وبعبارة أخرى انه على الرغم من عدم تركيز نشاط البنك على قطاع نوعي يعنيه فانه مازال يتعرض لذلك المخاطر والسبب يمكن في الارتباط القوي للتدفق النقدي بين القطاعات ولعلى الصورة يستخلف كل الاختلاف لو أن القطاعات الاقتصادية التي يتعامل معها البنك تتسم بعدم وجود ارتباط قوي بين التدفقات النقدية ويزداد مفهوم التنويع عمقا وتزداد ايجابياته إذا ما اتجه البنك إلى ممارسة الأنشطة غير مصرفية إلى جانب الاستثمار في القروض والأوراق المالية وما شابه ذلك من أنشطة.[28]

1- منير إبراهيم هندي،"**إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات المكتب العربي الحديث**"،الإسكندرية,الطبعة الثالثة،2000،ص 61.

**المطلب الثاني: التنويع في مجال الخدمة المصرفية في البنوك الجزائرية**

إن عملية تأهيل المؤسسة المصرفية الجزائرية على النحو الذي يمنحها القدرة على مواكبة تطورات الساحة المصرفية بمتغيراتها المختلفة،هي عملية معقدة تأخذ في حسابها العديد من الشروط و المعايير و الأهداف التي يراد الوصول إليها التي ينبغي أن يستجيب لإمكانيات هذه البنوك و محيط نشاطها الحالي فضلا عن الاحتمالات المستقبلية لانفتاحها على أشكال المنافسة الدولية المختلفة.

* **تطوير الإطار المؤسسي و تحديث الأداء المصرفي:** ينبغي على البنوك الجزائرية التعامل مع العناصر التي تمثل جوانب التطوير داخل الصناعة المصرفية و محاولة استيعابها بالقدر المتاح الذي يخدم أهدافها و استيراتجيتها و ذلك بعدة طرق منها:

**أولا: بناء الإطار المؤسسي الملائم:**

لعل ابرز الاتجاهات التي يتجاذب حولها المصارف العالمية اليوم،و عليه فإن البحث عن بنية مؤسسة متطورة للبنوك الجزائرية يوجب العمل على:

- ممارسة الأعمال المصرفية الحديثة و الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية المختلفة يتبنى مفهوم البنوك الشاملة

- دراسة الخيارات التي يطرحها كل من الاندماج المصرفي و خوصصة البنوك العامة.

- تعزيز و تدعيم رأس مال البنوك الجزائرية و تحديث طرق إدارة المخاطر بها.

**1- تبني العمل المصرفي الشامل:**

لا ينبغي عزل القطاع المصرفي الجزائري عن التطور الحاصل في نظام البنوك ،لذلك فإن ضرورة تحول البنوك الجزائرية إلى البنوك الشاملة يعود لعدة أسباب منها:

- تحرير تجارة الخدمات المصرفية التي ستفرض وضع تنافسي شديد في السوق المصرفية الجزائرية.

- تحقيق المزيد من الأرباح من خلال سياسة التنويع في الأنشطة المصرفية

- الاندماج في الصناعة المصرفية العالمية و القدرة على المنافسة.

و يتطلب التحول إلى البنوك الشاملة قيام البنوك الجزائرية بالعديد من الوظائف الحديثة أهمها:

* التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية التي تخص ثلاث وظائف أساسية و هي:

-**الإسناد:**و يعني شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركات بغرض ترويجها و بيعها

– **التسويق:**و يتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة مستخدما في ذلك إمكانيته من الخبراء ووحدات متخصصة و اتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين الآخرين و يتقاض البنك مقابل ذلك عمولة.

– تقديم الاستشارات حول الإصدارات الجديدة المتعلقة بنوعية و تشكيل الأوراق المالية المرغوبة مع عقد المنازعات بتكاليف الأوراق المالية و مردودها و مخاطرها في الضوء الواقع و الظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق.

– تمويل عملية الخصخصة و توسيع قاعدة الملكية من منطق تقديم القروض الطويلة الأجل لاتحادات العاملين المساهمين و تتم خدمة القروض من حصيلة توزيعات الأسهم المشتراة بالإضافة إلى ما تسدده اتحادات و نقابات العاملين.

إن التحول إلى البنوك الشاملة يوفر للبنوك الجزائرية عدة مزايا منها:

– تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية من خلال استحواذها على حصة كبيرة في السوق المصرفية

– توفر للبنوك المزيد من الأرباح و تقلل من درجة المخاطر

– التوجه نحو إلغاء التخصص المصرفي التقليدي و ظهور الخدمات المالية الشاملة في البنوك على ضوء التطورات المصرفية.

**2- التحضير الجدي لإقامة مجمعات مصرفية كبيرة:** من الضروري على البنوك الجزائرية أن تعتمد على سياسة الاندماج المصرفي و أن تولي لها أهمية كبيرة في مواجهة التحديات المرتقبة.

هناك عدة أسباب تؤدي إلى ضرورة اندماج البنوك الجزائرية نذكر منها:

– عدم قدرة البنوك الجزائرية لوحدها على منافسة البنوك الأجنبية

– تعتبر رؤوس أموال البنوك الجزائرية صغيرة الحجم مقارنة برؤوس الأموال الضخمة التي تجمعت لدى البنوك العالمية و التي في غالبها هي بنوك مندمجة.

– ضعف في كفاءة أداء البنوك الجزائرية و عدم تجربتها في دخول مجالات الخدمات المصرفية الحديثة.

لذا المطلوب من البنوك الجزائرية ليس اندماجها فيما بينها فقط حيث يمكن أن تكون عملية الاندماج مع البنوك الخاصة الأجنبية و لهذا ثلاث صيغ لعملية الاندماج:[29]

**– اندماج البنوك الجزائرية مع البنوك الأجنبية:**

تعتبر هذه الصيغة الأفضل من بين الصيغ المقترحة لعملية اندماج البنوك و هناك عدة مزايا تعود على البنوك الجزائرية بعد اندماجها مع البنوك الأجنبية نذكر منها:

– اكتساب البنوك الجزائرية المندمجة تكنولوجيا مصرفية عالية،باعتبار أن البنوك الأجنبية هي بنوك رائدة في مجال التكنولوجيا.

– التوسع في النشاط المصرفي داخليا و خارجيا.

– كسب ثقة الجمهور خاصة بعد الأزمات التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري مثال: إفلاس بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري.في الوقت الذي بدأت البنوك الخاصة تتموقع تدريجيا و تحتل مساحة معقولة ،و حصتها السوقية وصلت( 12٪ في 2002) و ظهرت علامات التفاؤل على المهتمين و المتعاملين الاقتصاديين،لكن جاء الإعلان عن الإفلاس ليعيد الوضع إلى نقطة الصفر.

– توسيع كبير في الخدمات المالية مما يؤدي إلى تنشيط حركة السوق المالية الجزائرية.

**– اندماج البنوك العمومية مع البنوك الخاصة الجزائرية:**

تستفيد البنوك الخاصة من عملية الاندماج باعتبار أن البنوك العمومية لديها خبرة طويلة في مجال العمل و هي تعرف جيدا السوق الجزائرية.

**– اندماج البنوك العمومية فيما بينها:**

يوفر اندماج البنوك العمومية فيما بينها عدة مزايا خاصة بعد الانضمام إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية و فتح السوق الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية حيث تؤدي عملية الدمج إلى زيادة رؤوس الأموال و إلى تجميع

[1]– رسمال فؤاد،"**تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك و أثرها على القطاع المصرفي الجزائري**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود و بنوك،جامعة بسكرة،2005-2006،ص 164.

الموارد و بالتالي حسن استعمالها،إلا أن هذا النوع من الاندماج سوف يؤثر على السوق المصرفية الجزائرية ،لأنها بنوك مدعمة من طرف الدولة و بالتالي فإن عملية دمجها فيما بينها سوف يزيد من درجة احتكارها للنشاط في السوق المصرفية الجزائرية.

### 3- إتمام مشاريع خوصصة البنوك العمومية:

عملية الخوصصة هذه التي قدمت مقترحات شأنها للجزائر من قبل صندوق النقد الدولي،يتوقع منها مساهمة في تحسين مؤشرات أداء البنوك العمومية التي تخضع لها ،و استفادتها من الدهم و الخبرة في المجال التقني و مجال التسيير،كما ينتظر أن تؤدي إلى الرفع من درجة تنافسية القطاع المصرفي و نوعية الأصول التي تتداول فيه ،و أن تنعكس بصفة إيجابية على أداء مختلف البنوك سواء البنوك العمومية التي لم يتم خوصصتها أو البنوك الخاصة ،و بالإضافة إلى ذلك فقد اعتبر أن دخول البنوك الأجنبية في رأسمال البنوك العمومية الجزائرية ليس فقط مساعدة للدولة لتحديث النظام البنكي و لكن لإعادة تقييمه أيضا.

### 4- تدعيم ملاءة المؤسسات المصرفية الجزائرية:

يتمثل في تعزيز و تقوية قاعدة رأسمال البنوك الجزائرية ،حيث تتكون هذه الأخيرة من ارتفاع الأصول الغير فعالة،و التي يمتد تأثيرها السلبي على رأس المال.و في هذا الشأن فإن عملية رسملة البنوك الجزائرية يهدف للوصول إلى إرساء ملاءة هذا القطاع على قاعدة دائمة و تحسين مركزها المالي في مواجهة أي تطوير عملي أو خوصصة،و كون أي إمكانية لرفع رؤوس أموال البنوك العمومية عن طريق السوق المالية أو من خلال عمليات الاندماج الغير مطروحة،فإن السلطات العمومية تبقى الجهة الوحيدة في القيام بتمثيل هذه العمليات.

### ثانيا:تطوير الأداء و رفع القدرة التنافسية

يعد تطوير الأداء المصرفي للبنوك الجزائرية إكمالا و تعزيز لمساعي بناء إطار مؤسسي ملائم.و تحقيق الهدف المنشود في جعل هذه البنوك تواكب الاتجاهات العالمية التي تعرفها الصناعة المصرفية فعلى البنوك الجزائرية أن تسعى لاكتساب القدرات التنافسية التي تؤهلها للبقاء و الاستمرار ،فإن الرفع من أداء البنوك الجزائرية يقوم على ما يلي:

### 1- تبني إستراتجية التسويق المصرفي:

يجب على البنوك الجزائرية أن تتبنى إستراتجية التسويق التي تعتمد على الاهتمام الشخصي بالعملاء للوصول إلى تلبية حاجاتهم،و هذا يتطلب تحقيق شرطين أساسيين هما:

* أن تتكيف البنوك الجزائرية مع تطورات المحيط و السوق.

* أن تتميز خدماتها المصرفية المقدمة بالقدرة على المنافسة و ذلك من خلال:

- تحديث الأنظمة و أساليب العمل بالبنوك مما يؤدي سرعة أداء الخدمات.

- تقديم الخدمات الاستشارية للعملاء.

- تحديث أماكن لتأدية الخدمات مما يجعلها أكثر جاذبية.

- الاهتمام بالترويج و هذا راجع للدور الذي يلعبه في جذب العملاء من خلال إقناعهم بميزة وجود الخدمات المصرفية المقدمة و ذلك عن طريق:[30]

- إيصال معلومات عن الخدمة المصرفية للعملاء الحاليين أو المرتقبين.

- إثارة اهتمام العملاء بهذه الخدمة و تغيير اتجاههم و خلق التفضيل لديهم.

**2- مواكبة المعايير المصرفية الدولية:** من بين أهم المجالات التي ينبغي العمل على مواكبتها نذكر ما يلي:

- تطوير السياسات الائتمانية بالبنوك.

- الاهتمام بإدارة المخاطر.

- وضع آليات للإنذار المبكر بالبنوك.

- تحديث نظم الإدارة و السياسة المصرفية.

- **الأنشطة المصرفية غير التقليدية:**

إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول:

1- طاري محمد العربي، "**المزيج التسويقي للبنوك الجزائرية**"،حقائق و أفاق،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة بسكرة،سبتمبر،2005،العدد 08،ص 90.

وهي شهادات يمكن شرائها وبيعها في سوق النقد في أي وقت دون الرجوع للبنك الذي أصدرها. [31]

**الاقتراض في سوق رأسمال:** بمعنى اقتراض طويل الأجل من خارج النظام المصرفي (إصدار السندات).

**التو ريق** : ويسمى أيضا التسنيد ويقصد به تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين في الأوراق المالية القابلة للتداول حيث يمكن الإقبال على شراء هذه النوعية من الأوراق المالية المختلفة أو المشتقة وذلك بالإسناد إلى الأصول القائمة مثل قروض الإسكان وتتداول هذه الأوراق في السوق غير منظمة وهي مضمونة بالقروض وتستخدم حصيلة القروض من فوائد وأقساط من خدمة الأوراق المالية التي تم إصدارها.

**ثانيا: التنويع في مجال الاستثمار:**

1- **التنويع في محفظة الأوراق المالية:** بحث تضم مختلف تواريخ استحقاقها وطبيعة أنشطة الشركات والمؤسسات المصدرة لها مع تعددها وتباعدها جغرافيا وانخفاض درجة ارتباطها ببعضها البعض بحث تحقق اكبر درجة من التنويع الذي تجعل المخاطرة عند اقل درجة ممكنة ومن ثمة تزايد احتمالات تعظيم الزكية.

2- **تنويع محطة القروض** : سارت البنوك الأمريكية حقبة من الزمن على التركيز على تقديم قروض ق.الأجل وفي ظل الاتجاه واجهة البنوك موقفا صعبا نتيجة المنافسة القوية مع سوق رأس المال، وكان عليها أن تختار بين التمسك بتقديم قروض ق.الأجل دون غيرها، مما يدفع المقرضون إلى الاتجاه إلى أسواق رأس المال لتغطية احتياجاتهم ا وان تغير البنوك من موقفها بان نتجه إلى تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى جانب قروض قصيرة الأجل وهذا ما حدث فعلا[2]

ومن غير المتوقع أن يترتب على اتجاه البنك الشامل نحو توزيع تواريخ استحقاق القروض إلى جانب تنويع المنشآت التي تقدم لها قروض أي اثر سلبي على أهداف البنك فليس هناك تضحية بالسيولة إذ مازالت البنوك تقدم قروض قصيرة الأجل وليس هناك تضحية بالأمان إذ انه يشترط أن يكون القرض موجها إلى أنشطة ينتظر أن تحقق عائدا يكفي لخدمة الدين يضاف إلى ذلك أن هذا الاتجاه يعد استجابة لهدف الزكية ذلك أن إصرار البنوك على تقديم قروض ق.الأجل سوف يؤدي خدمة الأسواق رأس المال يبقي أموال البنك عاطلة لا يتولد عنها عائد.

---

[1]- منير إبراهيم هندي،مرجع سابق،ص 62.

2- محمد كمال خليل الحمزاوي،"**اقتصاديات الائتمان المصرفي منشأة المصارف**"،مصر،2000،ص ص 42-43.

**المطلب الثالث: التنويع بدخول مجالات غير مصرفية**

**أولا:** الأنشطة التي يمارسها البنك نفسه:

تتسم الأنشطة غير المصرفية التي يمارسها البنك الشامل بان المخاطر التي تكتنفها عادة ما تكون في حدها الأدنى ومن ابرز هذه الأنشطة التأجير ،تجارة العملة و تولي إصدار بعض الأوراق المالية و إدارة استثمارات العملاء.

أ-**التأجير التمويلي** : ممارسة نشاط تأجير الأصول حيث لم يعد شراء الأصول هو الأسلوب الوحيد للاستفادة منه بل أصبح الاستئجار بديل شرعي للاقتراض بهدف شراء الأصل و بالمفهوم الآخر التأجير التمويلي هو اتفاق

يبرم بين البنك و الشركة ينص على بيع أصل من أصول الشركة إلى البنك على أن يقوم البنك بتأجيره مرة أخرى للانتفاع به على أن يتم تسليم الأصول للبنك نهاية فترة العقد[32]

ب-**نشاط الاتجاه بالعملة:** و هي أنشطة تركز عليها البنوك الكبيرة كما هو حادث في الو.م.أ يتم التعامل بالعملة من خلال أربعة أسواق وهي السوق الحاضرة، سوق الآجال ،سوق العقود المستقبلية، وسوق الخيار،و نظرا لما ينطوي عليه التعامل في الأسواق الثلاثة الأخيرة على قدر من المخاطرة فان البنوك التجارية التي تتجه في العملة تركز تعاملاتها على السوق الحاضرة مبتعدة عن المضاربة التي ينطوي عليها التعامل في الأسواق الثلاثة الأخرى،و الاتجار بالعملة في السوق الحاضرة يكون بغرض إتمام صفقات تجارية دولية لصالح بعض المؤسسات لتحقيق عوائد معينة .

ح- **نشاط إصدار الأوراق المالية** :حيث تتولى البنوك الشاملة إصدار رأسهم و سندات نيابة عن مؤسسات الأعمال ،لكن في هذه الحالة لا تتعهد بتعريفها و تحصل البنك مقابل أي قدر منها على عمولة مع عدم تحمله لأية أعباء في حالة عدم نجاحه في تصريف الجزء الباقي حيث يقوم برده إلى جهة الإصدار في هذه الحالة.

د-**إدارة الاستثمارات لحساب العملاء:** اتجهت بعض البنوك الشاملة إلى تكوين صناديق الودائع العامة و هي صناديق تستثمر في أموال العملاء و يديرها البنك لصالحه في مقابل أتعاب محددة ليحصل عليها أما الأرباح فيحصل عليها العملاء كما لا يتحملون وحدهم الخسائر كم تتولى بعض البنوك إدارة محافظ الأوراق المالية

لعملائها المعنى أن يقوم البنك ببيع و شراء الأوراق المالية بناءا على أوراق العميل لا يتحمل البنك أي مسؤولية في إدارته للمحفظة فالأرباح يحصل عليها العميل و يتحمل وحدة الخسارة أما البنك فيحصل على عمولة البيع و الشراء إضافة إلى أتعاب إدارة المحفظة و هكذا دعمت الأنشطة الغير المصرفية الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها فإدارة الاستثمارات لحساب العملاء يتحقق من ورائها العائد دون أن تضيف عبئا على السيولة دون أن يتعرض البنك بسببها إلى المزيد من المخاطر

[1]- منير إبراهيم هندي،مرجع سابق،ص 180.

**ثانيا** : الأنشطة غير المصرفية التي يمارسها البنك من خلال شركة شقيقة تضمها شركة قابضة.

والمقصود بالشركة القابضة هي التي تملك جزء من الأسهم التي لها حق التصويت تمكنها من السيطرة على شركة أخرى،و ليس من الضروري أن يكون جزء السم المطلوب ملكيته يساوي 51 % حتى تتم السيطرة[33]

و تعني السيطرة هنا رسم سياسات التي تشير عليها الشركة الثانية و توجيه إدارتها بما يتناسب مع مصالح الشركة القابضة قد يشرع كبار المساهمين في البنك في إعادة تنظيم البنك ليكون وحدة تابعة للشركة القابضة على أن تمتد سيطرة شركة البنوك الأخرى كما قد تمتد إلى الشركات تمارس أنشطة غير مصرفية و على أن تكون لكل وحدة تحت مظلة الشركة القابضة شخصية معنوية ،مستقلة بمعنى الخسائر التي تتعرض لها إحدى الشركات يمتد أثرها على البنك الشقيق و من أكثر الشركات الشقيقة شيوعا تلك التي تمارس أنشطة التأمين ،التأجير ،الاستثمار .

1-**نشاط التأمين** : قد يحصل الشخص على قرض من أحد البنوك لغرض ما و رغبة منه في تجنيب أسرته مسؤولية لسداد قيمة القرض بعد سداده فانه يلجأ إلى شراء وثيقة للتأمين تحقق له هدا الغرض بحيث تلتزم شركة التأمين سداد أقساط القروض في حالة وفاة المقترض ،يطلق على هذه الوثيقة اسم وثيقة التأمين على الحياة الائتمانية تمتد لعدد محدود من السنوات كما امتد هذا النشاط يشتمل التأمين على الممتلكات التي تم الاقتراض من أجل شرائها في المنازل و يستطيع البنك أن يحصل على عمولة من شركة التأمين الشقيقة نظير هذه الأنشطة .

**2-أنشطة الاستثمار** : تقوم البنوك الشاملة بإنشاء صناديق الاستثمار يتم فيها إيداع المدخرات العائلية بالإضافة إلى مدخرات بعض المستثمرين الدين تتوفر لديهم موارد مالية و يحجمون عن شراء الأوراق المالية نظرا لعدم توافر الخبرة و المعرفة أو الوقت لديهم و قد اتخذت تنتشر صناديق الاستثمار لتمتص جزء من الودائع و في محاولة البنك الشامل لمواجهة ما يتسرب من الودائع إلى هده الصناديق فقد عمدت تلك إلى تنظيم نفسها في شكل شركة قابضة لتنشئ صندوق استثمار له كيان مستقل يقوم بتكوين محافظ الأوراق المالية و إدارتها لصالح العملاء الذين يرغبون في ذلك و هذا ما يؤدي إلى رفع العائد و تنمية موارد البنوك الشاملة[2]

3- **نشاط التأجير**: قد يعتمد البنك الشامل إلى إنشاء شركة متخصصة لتأجير الأصول رغبة في التغلب على عدم الكفاية للمواد المالية لتلبية بعض الطلبات من القروض،فعندما يتقدم البنك أحد العملاء الرئيسيين يطلب للحصول على قرض لشراء آلات فقد يمكن إقناعه بفكرة استئجارها بدلا من شرائها .

1- العولمة و اقتصاديات البنوك،مرجع سابق،ص 60.

2- السعيد فرحات جمعة،"**الأداء المالي لمنظمات الأعمال(التحديات الراهنة)**،دار المريخ للنشر المملكة السعودية،2000.

تقوم فكرة البنك الشامل على محاولة تنويع مصادر رؤوس الأموال و كذا مجالات استثمارها و سعي البنك في هذا الصدد خرج من نطاق الاضطلاع بالمهام المصرفية ودخل في أنشطة أخرى غير مصرفية كالتأمين و التأجير،الإيجار بالعملة،إصدار الأوراق المالية...و ما شابه ذلك أو في ظل القيود القانونية اضطرت البنوك إلى إعادة تنظيم نفسها في شكل شركة قابضة تنشأ شركات شقيقة تضطلع بالمهام التي تحرم القانون على البنك القيام بها.

## المبحث الثالث: خصائصها و دوافع التحول إلى البنوك الشاملة

### المطلب الأول: خصائص البنوك الشاملة

لعل من أهم سمات هذه البنوك و التي تميزها عن غيرها[34]

-الشمول مقابل التخصص المحدود

- التنوع مقابل التقيد

- الابتكار مقابل التقليد

- التكامل و التواصل مقابل الانحسار

### المطلب الثاني: دوافع التحول إلى البنوك الشاملة

تشهد البنوك تحولات عديدة و عميقة في وظائفها في السنوات الأخيرة و هذه التحولات تصب في تعدد و ازدياد وظائف البنوك و من بين أهم الدوافع التي تؤدي إلى التحول نحو تبني مفهوم البنوك الشاملة ما يلي:[2]

1- **دوافع ذاتية:** فالبنوك يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها خاصة إذا توافرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة و رصد و تحليل ما يدور حولها من تطورات و تحولات و اتخاذ القرارات و السياسات اللازمة للتواكب معها.إذأن البنك غير قادر على هذا التفاعل يزول و يموتلأنه لا يستطيع إقامة روابط مع القطاع العائلي أو قطاع الأعمال و من تنقطع عنه سبل الحياة

2- **التطورات و التحولات الاقتصادية المحلية** : و ذلك لما خلقته من مجالات يجب أن تتدخل فيها البنوك و تلعب دورها مثل برامج الخصخصة و إفساح المجال لقوى السوق و هو ما يتطلب مساعدة البنوك على تنفيذ هذه البرامج و ظهور أيضا ما يعرف بالأسواق المالية الناشئة في الكثير من الدول النامية و البنوك عليها مسؤولية كبيرة من حيث تنشيط و تفعيل هذا السوق و ابتكار منتجات جديدة نتعامل فيها

1- د.أحمد عبد الخالق،"**البنوك الشاملة**"،قسم بحوث الاقتصاد،على الموقع الالكترونيww.arabia winfo.com.ص 20.

2- نفس المرجع،ص ص 4-5.

3- **التطور العلمي و التكنولوجي:** إن هذا التطور في مجال الاتصالات و المعلومات أدى إلى توفير المناخ المناسب لظهور هذا النوع من البنوك حيث سمح بسرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك و العملاء و بين البنوك و السوق و بين البنوك و قطاعات الإنتاج و الخدمات,ومن ثم قللت كثيرا في فرص عدم دخول البنوك في الكثير من المشروعات و كذا ما صاحب هذا التطور من سهولة تحريك رؤوس الأموال بكميات كبيرة.

4- **ظهور البنوك الافتراضية و نمو و تطور النقود الالكترونية:** حيث ساهم التطور التكنولوجي إلى التقليل من الحاجة إلى انتشار البنوك و التزايد من فروعها بل و إن بعض البنوك في الدول المتقدمة شرعت في غلق الكثير من فروعها و تسريح بعض العاملين لديها تحت تأثير هذا العمل.

5- **المنافسة:** تشكل المنافسة دافعا مستمرا لتطوير البنوك و التحول نحو البنوك الشاملة فتوجد المنافسة بين البنوك ذاتها داخل الاقتصاد الواحد أو بين الاقتصاديات المختلفة و من هنا ظهرت مقولة"إن لم نفعلها نحن فسيفعلها غيرنا"و على هذا الأساس صارت البنوك تتبنى سلوك الذهاب إلى العميل و ليس العكس.

كما توجد أيضا المنافسة المالية غير المصرفية و المؤسسات الغير مالية صناعية كانت أو تجارية إذ تشهد السوق المالية الآن دخول العديد من الشركات الصناعية و التجارية و شركات التامين و السمسرة مجال تقديم التمويل و الخدمات التي اعتادت المصارف تقديمها مما أدى إلى انخفاض أرباح هذه الأخيرة و من ثم كان لزاما عليها أن تبحث عن إستيراتجية أخرى تستطيع من خلالها التعويض

6-**المخاطرة:** و ذلك من خلال اكتشاف العديد من البنوك أن مركزها يتعرض لمخاطر شديدة لتركيزها على منح الائتمان في الداخل و الخارج خاصة انه توقفت دول نامية عديدة عن سداد ديونها ووقوف الكثير من هذه البنوك على حافة الانهيار لولا تدخل الحكومة الأمريكية البنك الاحتياطي الفيدرالي و كذلك صندوق النقد الدولي و بنك التسويات الدولية و أدت هذه المشكلة إلى دفع البنوك لتنويع أنشطتها و تملك أصول حقيقية و معنوية لكي تعوض الأرباح في مجال ما إذا كانت الخسائر في مكان آخر و هكذا فالبنوك أيضا أصبحت debt swap تقوم بدور ما يعرف بمقاصة الديون أي استبدال الأصول حقيقية في البلدان المدينة بديونها على أساس أسعارها في السوق الثانوية[35]

1- عبد المجيد عبد المطلب،**"البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها"**،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2000.ص 20.

هذا بالإضافة إلى الدوافع الأخرى و التي نحصرها في:

-تزايد حركة الاندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة

-التحرير الاقتصادي العالمي و تحرير الخدمات المالية

-تزايد الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الرقمي

-الوعي لدى الأفراد و المتعاملين و ازدياد توقعاتهم و طلباتهم من البنوك و تفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد

-ضرورات الإصلاح المصرفي من خلال التخفيض من القيود التشريعية و سيادة القيود الاقتصادية الغير تحكمية.

## المبحث الرابع: مقومات العمل المصرفي الشامل داخل الجهاز المصرفي الجزائري

إن عملية تحول البنوك الجزائرية إلى بنوك شاملة تزاول أنشطة مصرفية مستحدثة ،تستطيع من خلالها تعزيز وتيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر،تستدعي توافر جملة من المقومات،و التي سيتم تناولها :

### المطلب الأول:تفعيل دور الدولة و البنك المركزي لتحديث أداء الجهاز المصرفي

يعتبر تحديث الجهاز المصرفي الجزائري أحد الأهداف الرئيسية التي توليها الدولة أهمية قصوى في وقتنا الحاضر باعتبارها مسألة مصيرية في مستقبل الاقتصاد الوطني ،لذا فإنه لا يمكن تجاهل دور الدولة و مؤسساتها المختلفة و خاصة البنك المركزي في هذا التحديث و ما سنركز عليه بصفة أساسية في هذا السياق ،هو تحديث الجهاز المصرفي الجزائري بغرض التحول إلى نظام البنوك الشاملة.وفي هذا الصدد لابد من توافر جملة من المقومات الأساسية اللازمة لإنجاح هذا التحول ،و التي يقع عبء توفيرها على الدولة و البنك المركزي ،و يتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:

#### الفرع الأول:تحقيق الدعم التشريعي و القانوني لنظام البنوك الشاملة

لا يمكن أن نغفل حقيقة أساسية مفادها أن نواة التحول إلى نظام البنوك الشاملة قد وضعت لما أصدر قانون النقد و القرض رقم 90-10،لأن الهدف العام لهذا القانون هو تحديد المهنة المصرفية لتوفير محيط مصرفي مرن تتمكن من خلاله البنوك من اقتحام سلسلة من النشاطات و عدد من الأسواق الأكثر اتساعا من السابق ،و يهدف هذا التنظيم الجديد إلى استبدال الممارسات الروتينية التقليدية للتمويل بالوساطة باستراتجيات مصرفية تهدف إلى تحسين الوظائف المالية في مجملها ،بشكل تلقائي و مستمر ،و بالإضافة إلى النشاطات الأساسية(الإيداع،القرض و الخزينة) يمكن أن تنجز البنوك و المؤسسات المالية عددا كبيرا من العمليات المشتركة،و بذلك فإن هذا القانون يفتح آفاق جديدة للبنوك(السندات ،الخدمات المسعرة ،أقسام الشركات الفرعية و المساهمات) ،كما وضع القانون إطارا جديدا يضع المنظومة المصرفية ضمن مسار يتماشى و التوجيهات العالمية في مجال الاقتصاد و تسيير البنوك[36]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،لجنة آفاق التنمية(الاقتصادي و الاجتماعية)،مشروع تقرير حول إصلاح المنظومة المصرفية عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي،الدورة السادسة عشر،نوفمبر 2000،ص ص 97-98.

و في هذا السياق ،وضع المشرع الجزائري البنية الأساسية لممارسة الأعمال المصرفية الشاملة و ذلك يتضح من خلال:

1- وضع الأساس لممارسة الأعمال المصرفية الاستثمارية حيث يمكن للبنوك أن تقوم بالعمليات التالية:

* عمليات الصرف.

* عمليات على الذهب و المعادن الثمينة و القطع المعدنية الثمينة.

* توظيف القيم المنقولة و كل منتج مالي،و اكتتابها و شرائها و تسييرها و حفظها و بيعها.

* الاستشارة و المساعدة في مجال تسيير الممتلكات

* الاستشارة و التسيير المالي و الهندسة المالية و بشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات أو التجهيزات و إنمائها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال.

و هذا ما يدل على وجود الدعم التشريعي للبنوك فيما يتعلق بأنشطة مصرفية استثمارية و التي تخص تقديم الدعم و المساندة للشركات و أنشطة أمناء الاستثمار.

2- السماح للبنوك بمزاولة أنشطة يتعلق بالأوراق المالية:حيث يمكن للبنوك أن تتعامل بالأوراق المالية سواء لغرض المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار،و تتعدد هذه الأوراق إلى:[37]

* القيم المنقولة الصادرة في الجزائر أو الخارج.

* سندات الخزينة و الأوراق المالية الأخرى للخزينة القابلة للتداول أو مثيلاتها الصادرات في الجزائر و كذا الأوراق المالية من نفس الطبيعة و الصادرة في الخارج.

* و كل الديون الممثلة بأوراق مالية قابلة للتبادل في سوق من الأسواق.

إضافة إلى السماح بمزاولة نشاط التأجير التمويلي،توريق القروض و إمكانية توزيع منتجات التأمين عبر شبابيك البنوك.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،نظام رقم 97-01 المؤرخ في 8 جانفي 1997،تتضمن قيد العمليات الخاصة بالأوراق المالية،الجريدة الرسمية،العدد 68،الصادر في:1997/10/15.

و بالرغم من كل ما سلف ذكره لا يزال البنك المركزي مطالب بتطوير التشريعات و القوانين القائمة ليتماشى مع آلية العمل المصرفي الشامل،و أن يقوم بحث البنوك الجزائرية على تطوير و تنويع خدماتها و تنويعها ليتماشى مع التشريعات و القوانين السالفة الذكر ،و ذلك عن طريق السماح لها بإنشاء شركات مالية متخصصة في تقديم مثل هذه الخدمات تكون ملكا لها بالكامل مثل شركات التأجير التمويلي ،الصناديق الاستثمارية،كما يتعين على البنك المركزي إصدار قوانين و نصوص تشريعية تسمح بإنشاء بنوك استثمارية في الجزائر ،و يمكن أن تكون هذه البنوك تابعة أو فروع للبنوك التجارية الجزائرية القائمة.

**الفرع الثاني:تهيئة البيئة المصرفية لعمل البنوك الشاملة**

يمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

1- تبين التشريعات الخاصة بنظام الدفع الالكتروني التي تنظم العلاقة بين أطراف العملية ،بالإضافة إلى تأسيس هيئة للإشراف على التوقيع و رفض أي نزاعات قد تنشأ بين البنوك و عملائها ،فضلا عن تأسيس دوائر متخصصة في نزاعات بطاقات الائتمان.

2- الإشراف على زيادة فعالية الجهاز المصرفي بأقل تكلفة.

3- مراقبة عمليات البنوك و التدقيق فيها و التأكد من سلامة أوضاع كل بنك من ناحية الملاءة و السيولة.

4- تأمين الشفافية في العمليات التمويلية و في أداء الجهاز المصرفي

5- تقديم المشورة إلى الدولة فيما يتعلق بتطوير قنوات مالية جديدة ووضعها في خدمة التنمية المحلية الإنتاجية(قنوات شركات الضمان،مؤسسات التقاعد).[38]

6- العمل على تطوير السوق النقدية يبدأ السوق ما بين البنوك و الشركات المالية ،لتتطور و تشمل مؤسسات مالية أخرى مثل:شركات الضمان أو مؤسسات تجارية لديها فائض سيولة على المدى القصير.

7- تطوير و تقوية الدور الرقابي للبنك المركزي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر العديدة التي أصبح يتعرض لها النشاط المصرفي في ضوء المبادئ الرقابية للجنة بازل.

[1] - خديجة لحمر،"**دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية–حالة البنوك الجزائرية(واقع و آفاق)**،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،فرع نقود و مالية،جامعة الجزائر،2004-2005،ص 20.

8- العمل على تدعيم قواعد المحاسبة و المراجعة بالبنوك.

9- توفير الإطارات البشرية كما و كيفا لتحليل البيانات الواردة من البنوك من ناحية الوفاء باحتياجات التفتيش الميداني الدقيق و المستمر على جميع وحدات الجهاز المصرفي.

**الفرع الثالث: مواصلة الإصلاحات المصرفية**

يتم ذلك عن طريق عملية إعادة هيكلة البنوك من خلال جملة من الإجراءات تهدف إلى تصحيح الهياكل الفنية أو الإدارية أو المالية بغرض تحسين كفاءتها و تمكينها من الاستمرار بنجاح على المدى المتوسط و البعيد.و سعيا من السلطات الجزائرية لتفعيل دور البنوك العمومية ،شهدت الفترة الأخيرة إصلاحات مصرفية واسعة كان الهدف منها بناء منظومة مصرفية قادرة على مواجهة التحديات التي فرضتها التطورات الاقتصادية العالمية.و قد استفادت البنوك العمومية من التدابير الخاصة بإعادة الرأسملة و تطهير محافظها في 2002من عمليات كلفت خزينة الدولة أكثر من 346 مليار دينار جزائري كمرحلة أولى،تليها مراحل أخرى تصب في سياق مجال تأهيل هذه البنوك للمساهمة في التنمية الاقتصادية التي أقرتها برامج الحكومات المتعاقبة.[39]

و في هذا السياق،تبرز سياسة الخوصصة كضرورة للإصلاح المصرفي في الجزائر حيث تأتي هذه السياسة كأحد الجوانب الأساسية لعملية الإصلاح الهيكلي ،تعتبر الجزائر من البلدان القلائل التي لا يزال يهيمن عليها القطاع المصرفي العمومي سواء من ناحية الملكية أو القروض الممنوحة ،مما دعا صندوق النقد الدولي لوضع اقتراحات تتعلق بخوصصة البنوك العمومية في المدى المتوسط من خلال:[40]

1- تحرير تمويل المؤسسات العمومية العاجزة،و هذا عن طريق إدراجها في الميزانية العامة.

2- مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية.

3- تحسين محيط الأعمال لتخفيض التكاليف.

4- تكييف السيولة الناتجة عن قطاع المحروقات و دورات القروض في شكل يخفض المخاطر.

---

[1]- إبراهيم تومي،"النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الشراكة الجزائرية للاعتماد الايجاري،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص نقود و تمويل،جامعة بسكرة،الجزائر،2007-2008.

[40] – رشيد دريس،"استيراتجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،فرع التخطيط،جامعة الجزائر،الجزائر،2006-2007،ص 102.

و قد عمدت السلطات العمومية و على رأسها وزارة المالية إلى الكشف عن مخطط جاهز لخوصصة البنوك العمومية الجزائرية ،عن طريق فتح رأسمالها للقطاع الخاص أن ينفرد بالإدارة و التسيير ،و قد اشترط القطاع الخاص الأجنبي الذي أبدى نيته في شراء رأسمال البنوك محل الدراسة ثلاثة شروط على السلطات العمومية ،و التي حاولت هذه الأخيرة تحقيقها و تتعلق ب:

1- رفع نسبة رأسمال البنوك العمومية المراد خوصصتها إلى 51٪.

2- إعادة رسملة هذه البنوك.

و على الرغم من إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية قد نال الحظ الأوفر من برامج الحكومات المتعاقبة ،إلا أن وتيرة هذه الإصلاحات لا تزال بطيئة خاصة من جانب خوصصة البنوك العمومية[41]

و في الأخير لابد من التأكيد على دور الدولة في عملية تحديث الجهاز المصرفي من خلال:[2]

• تطور التشريعات و القوانين التي تظم القطاع الاقتصادي ،بما يتماشى و التحولات العالمية ،و يكفل مشاركة حقيقية للبنوك في عملية التنمية الاقتصادية،و ذلك عن طريق:[3]

* توحيد كيفيات و تقنيات تعامل النظام القضائي مع قضايا الخوصصة،الإفلاس،تصفية المؤسسات.

* توضيح القوانين:حق الملكية،قانون الأعمال،قانون الخوصصة لأن هذا من أن يسمح للبنوك بعقد صفقات في إطار الشفافية القانونية.

• توفير البنية التحتية اللازمة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية بصورة عامة،و الأنشطة المصرفية بصورة خاصة

**المطلب الثاني:تحديث أداء البنوك الجزائرية**

قد وضع قانون النقد و القرض بعد 90-10 حجر الأساس لعملية تحول البنوك الجزائرية إلى بنوك شاملة ،و في الوقت نفسه فرض عليها تحديث أدائها للارتقاء إلى المستويات العالمية في المردودية و الكفاءة ،لتستطيع الخروج

[1]- إبراهيم تومي،مرجع سابق،ص 37.

2- رشيد دريس،مرجع سابق،ص ص 159-160.

3- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،مرجع سابق،ص 117.

من دائرة الأعمال المصرفية التقليدية(الإيداع و الإقراض) ،إلى دائرة أوسع تتعلق بخدمات جديدة ،و التي ذكرناها سابقا،و يتسنى هذا الأمر من خلال قيام البنوك الجزائرية بتحديث:[42]

1- بنية الاستخدامات و التي ستجمع بين عمليات داخل الميزانية و خارج الميزانية.

2- بنية الموارد ،و التي سيغذيها عملية تطور الإعلان العمومي عن الادخار(إصدار سندات ،عقود تسيير الثروة،شهادات إيداع).

3- بنية السوق،و التي ستكمل سعر الفائدة بالعمولات المرتبطة بالأعمال.

4- بنية العملاء ،و التي ستفتح المجال واسعا أمام الصناعات الصغيرة و المتوسطة و اشتراك المواطنين في شراء الأسهم.

و هذا التحديث مرهون بتوافر جملة من المقومات ،و التي من شأنها أن تساعد على نجاح تحول البنوك الجزائرية إلى بنوك شاملة و التي تتعلق بالبيئة الداخلية لكل بنك،و هذا ما سيأتي على ذكره فيما يلي:

**الفرع الأول:تحقيق تشكيلة واسعة و متنوعة من الخدمات المصرفية**

و التي تجمع ما بين التقليدي و المستحدث لتحقيق رضا العملاء من جهة ،و الوفاء بالتزامات البنوك تجاه الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.و هو ما يلزم البنوك الجزائرية بتحديث خدماتها و تنويعها في سياق تبني فلسفة العمل المصرفي الشامل لتشمل:[43]

- التوسع في الأنشطة الاستشارية التي تتضمن وظائف أساسية:التسنيد ،التسويق،و تقديم الاستشارات و هذا ما ذكرناه من قبل.

2- القيام بعمليات التمويل التأجيري.

3- تقديم أنشطة تمويلية تضم:

**أ- صيرفة التجزئة:**يوجد عدد كبير من الخدمات التي يمكن للبنوك أن تتوسع ممارستها بشكل ملموس و هي:

---

[1]- نفس المرجع السابق،ص 98.

2- علي بوعمامة،"**اندماج و خوصصة البنوك**"،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،فرع نقود و تمويل،جامعة البليدة،الجزائر،2005-2006،ص ص 178-179.

*تمويل المشروعات الصغيرة قصد تلبية الاحتياجات التمويلية لهذا القطاع سواء بتوفير التمويل اللازم أو تمويل رأسمال العامل.

* إصدار بطاقات الكترونية و التي يمكن استخدامها من طرف التجار و الأفراد كبديل عن التعامل النقدي

* تمويل القروض الاستهلاكية مثل:شراء السيارات،الآلات...الخ.

**ب**– تقديم القروض المشتركة.

4- تأسيس شركات رأسمال المخاطر.

ناهيك عن ضرورة إنشاء وحدات الثقة(أمناء الاستثمار) التي تتولى إدارة أموال العملاء و غيرها من الأعمال بالإضافة إلى تأسيس صناديق الاستثمار بعد وضع التشريعات و القوانين المنظمة العمل مثل هذه الأدوات الاستثمارية الحديثة.

كما يجب أن يحكم تقديم هذه الخدمات إطار متكامل من التنويع في مجال الموارد و الاستخدامات.

و نشير أنه لابد أن تتبنى البنوك الجزائرية سياسة تحسين نوعية الخدمة و تقديمها و ذلك من خلال[44]

*حث و تشجيع الإطارات على تحسين و إتقان الأساليب التي يستخدمونها ،و ذلك لتسهيل الاتصال بالعملاء و السرعة في معالجة العمليات.

* إعلام العملاء باستمرار و بكل ما هو جديد على مستواها بشكل واضح و دقيق ،مما يستدعي إحداث نظام فعال للمعلومات داخل البنوك يسمح لها بأن تكون على دراية تامة بكل ما يجري في داخلها.

* إعداد سياسة ملائمة للاتصال،تسمح للمتعاملين بمعرفة دور البنك و الخدمات التي تقدمها عن طريق:

- استعمال الوسائل الإعلامية المناسبة سواء في الداخل و الخارج

1- محمد زميت،"**النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**"،مذكرة ماجيستر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،فرع التخطيط،جامعة الجزائر،2005-2006،ص 205.

- نشر المعلومات المالية و الاقتصادية و التنظيمية التي تهم العملاء باستخدام الأدوات الملائمة ،علاوة على نشر الإحصائيات المالية و النقدية التي يقدمها بنك الجزائر و يمكن أن يشمل ذلك نشر البيانات عن الأوراق المالية و تحركات أسعارها داخل بورصة الجزائر.

- عصرنة و صيانة التجهيزات المصرفية و المحافظة عليها.

- تنمية الشبكة المصرفية عبر فتح فروع وكالات جديدة في مناطق متعددة من البلاد لتسهيل خدماتها للعملاء.

**الفرع الثاني: إدارة تسويقية فعالة**

تجمع جميع الدراسات الخاصة بواقع الممارسة التسويقية في البنوك الجزائرية أن تطبيق التسويق فيها ما زال لم يرتقي إلى المستوى المطلوب و ينظر إليه نظرة هامشية ،و أن معظم البنوك الجزائرية لم تولي أهمية إلى الوظيفة التسويقية ضمن الوظائف الأساسية للبنك،فهذه الوظيفة غير محددة بشكل واضح[45]

**الفرع الثالث:إدارة مخاطر مؤهلة**

في ظل انفتاح الصناعة المصرفية على الأسواق المالية و التطور السريع للتكنولوجيا المصرفية الحديثة ،علاوة على تنامي الابتكارات المالية أصبحت هذه الصناعة مرتكزة على فن إدارة المخاطر ،و نظرا لتنوع هذه المخاطر و أهمية

قياسها و إدارتها بأسلوب علمي لاسيما أن معدل كفاية رأسمال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل يعتمد عليها بصفة أساسية،فإن على البنوك الجزائرية أن تبدأ باتخاذ جملة من الإجراءات لتحقيق ذلك:[46]

1- العمل على حسن إدارة المخاطر من خلال القدرة على قياس كفاءة أنواعها و إنشاء إدارات خاصة لوضع و متابعة السياسات الائتمانية الموافق عليها و تقوية و تفعيل دور الرقابة الداخلية بحيث يستطيع توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل.

2- تدريب الإطارات المصرفية بصورة مستمرة في هذا المجال.

---

1- عبد القادر بريش،"**أفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية دراسة حالة saa**"،المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري،جامعة ورقلة،أيام 11-12 مارس 2008،ص 300.

[1]- عبد القادر بريش،نفس المرجع،ص 302.

2- نفس المرجع السابق،ص 302.

3- توفير الأنظمة المعلوماتية لإدارة المخاطر أو ما يعرف بتكنولوجيا إدارة المخاطر

**الفرع الرابع:وضع آلية للإنذار المبكر بالبنوك**

مع تعاظم الاهتمام بموضوع سلامة النظام المالي و مع التوجهات القوية لتدعيمها من قبل المؤسسات الدولية و على رأسها صندوق النقد و البنك الدوليين و لجنة بازل للرقابة المصرفية فإن هناك حاجة ماسة لإنشاء وحدات للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية بالبنوك الجزائرية و ذلك للعمل على زيادة قدرتها على الاستخدام الكفء لمواردها و مواجهة المخاطر التي قد تواجهها عند القيام بأعمالها ،فضلا عن مساعدة صانعي القرار في التعرف على أية اختلال خاصة في المدى القصير ،و اقتراح أهم الأساليب و الإجراءات التي تعالج الموقف أولا بأول قبل تفاقم المشكلات ،و قد قدم الباحث عدد من التوصيات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إنشاء وحدات الإنذار المبكر و التي تتضمن:[2]

- ضرورة توفير نظام جيد للمعلومات الدقيقة و الكافية في الوقت الملائم و تحليلها لاتخاذ القرارات السليمة ووضع تصور شامل للأوضاع داخل الجهاز المصرفي.

- إيجاد مجموعة مناسبة من المؤشرات القياسية و المعيارية التي يمكن من خلال التنبؤ بالمخاطر و ذلك في ضوء ظروف كل بنك و الوضع الاقتصادي للدولة.

- دراسة الأزمات المصرفية السابقة التي حدثت بالدول الناشئة و استخلاص الدروس المستفادة منها للجهاز المصرفي و العمل على تلاقي الأخطاء.

- توافر القيادات التي تتمتع بالثقافة الإدارية و التي تمكنها من التعامل مع الأزمة بأسلوب علمي من منطق خبرتها في المجالات المصرفية.

**الفرع الخامس:تحقيق أفضل استغلال للموارد البشرية**

قد عملت بعض البنوك الجزائرية على مراعاة برامج التكوين الخاصة بموظفيها ،من خلال التكوينات المانحة للشهادات و هي من بين أهم وسائل تشجيع المعرفة في البنوك حيث يستكمل الموظفين تكوينهم مع تسديد

كل مصاريف الدراسة من طرف البنوك و ذلك من أجل رفع قدراتهم العملية في المجال المصرفي و تمنح لهم شهادات الثقافة البنكية،شهادة تحضيرية للدراسات العليا و شهادة الدراسات العليا في البنوك[47]

و رغم ذلك يبقى على البنوك الجزائرية أن تبذل المزيد من الجهود من أجل الارتقاء بالعنصر البشري من خلال:[2]

* إعداد برامج تدريبية لتقييم الأداء و استخدام الأدوات الحديثة في مجال استيعاب المستجدات و التطورات العالمية التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية ،و ذلك من خلال الاستعانة بالخبرات المحلية و الأجنبية ،و إرسال فئات من الموظفين للتكوين في الخارج

**المطلب الثالث: تنشيط بورصة الجزائر**

يعتبر وجود بورصة نشطة أمرا هاما للبنوك الجزائرية لأن ذلك من شأنه أن يفتح مجالات توظيف أخرى لهذه البنوك كبيع و شراء الأوراق المالية لحسابها أو لحساب عملائها ،و بما يكرس مفهوم الصيرفة الاستثمارية،غير أن الواقع الحالي لبورصة الجزائر يعكس وجود معوقات عديدة تحول دون تحقيق هذه الغاية ،و هو ما يستدعي القيام بإجراءات من شأنها تنشيط بورصة الجزائر ،و من خلال هذا المطلب سيتم إبراز أهم المعوقات التي تواجه بورصة الجزائر،و بالمقابل سيتم عرض أهم الإجراءات التي من شأنها تنشيط هذه البورصة.

**الفرع الأول: معوقات بورصة الجزائر**

كان من بين أهم الدوافع وراء إنشاء سوق رؤوس الأموال في الجزائر هو تجسيد عملية خوصصة المؤسسات العمومية،باعتبار البورصة إطار مناسب لفتح رأسمال المؤسسات العمومية للمساهمين الخواص ،و ضمان تحويل دائم للاستثمار بشكل غير تضخمي و السماح للاقتصاد الوطني بالاندماج في الاقتصاد العالمي الذي يتجه شيئا فشيئا إلى العولمة الاقتصادية.غير أن تحقيق هذه الغايات يقابله عدة معوقات تقف أمام تفعيل أداء بورصة الجزائر لعب دورها المنشود في تطوير الاقتصاد الوطني،و التي يمكن تقسيمها إلى:[48]

**أولا: معوقات تتعلق بأنظمة و آليات البورصة:** و تتمثل في:

---

[1]- فؤاد رحال،"**تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك و أثرها على القطاع المصرفي الجزائري**"،مذكرة ماجيستر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص نقود و تمويل،جامعة بسكرة،2005-2006،ص ص 185-186.

2- محمد زميت،مرجع سابق،ص 206.

[1]- الجودي صاطوري،"**أثر كفاءة سوق رأسمال على الاستثمار في الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"،رسالة الدكتوراه غير منشورة،علوم التسيير،فرع مالية،المدرسة العليا للتجارة،الجزائر،2005-2006،ص ص 332-338.

**1- قصور الإطار التشريعي و التنظيمي:**

* القوانين المتعلقة بتحويل توزيعات الأرباح و الفوائد المحصل عليها و الناتجة عن الاستثمار في الأوراق المالية.

**2- ضعف الكفاءة المعلوماتية للبورصة:** حيث يعاني نظام المعلومات ببورصة الجزائر من القصور في الجوانب التالية:

- عدم وجود دراسات و إحصائيات عن تطوير أسعار الأوراق المالية في بورصة الجزائر.

- عدم وجود سماسرة و صناع السوق يتعاملون ببيع و شراء الأوراق المالية.

- عدم وجود إطارات مدربة لموظفي البورصة للعمل كوسطاء و سماسرة في هذا المجال.

- عدم وجود أسعار معلنة وواضحة عن الأسهم المتعامل بها بين المواطنين ،إضافة إلى غياب المتخصصين في مواضيع سوق الأوراق المالية.

**3- ضيق السوق:** و الذي يظهر من خلال محدودية العرض و ضآلة الطلب على الأوراق المالية ببورصة الجزائر،و الذي يعزى إلى الأسباب التالية:

- نقص عدد الشركات المقيدة في البورصة مما أدى إلى تقليص الفرص الاستثمارية ،نقص كبير في أحجام التداول.

- غياب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الأوراق المالية ،الشيء الذي أدى إلى عدم تطوير سوق الأوراق المالية،و من ثم الاستفادة من تجاري الأسواق المتقدمة.

**ثانيا: معوقات تتعلق بمحيط البورصة:**حيث تنقسم هذه المعوقات إلى ما يلي:

- المعوقات الاقتصادية: و التي يمكن إبرازها فيما يلي:

أ- هيمنة القطاع العام و عدم نجاعة مؤسساته و هذا بسبب غياب الأداء الإنتاجي مع طاقة إنتاجية لا تتعدى 50٪في أحسن الحالات و يد عاملة غير مؤهلة.

ب- التضخم و معدل الفائدة: يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تخفيض القدرة الشرائية للأفراد و من ثم التأثير على عملية الادخار ،و هذا بشأنه أن يعرقل عملية الاستثمار في الأوراق المالية ،في حين يؤدي ارتفاع

معدلات الفائدة إلى لجوء المستثمرين إلى توظيف أموالهم على شكل ودائع لدى البنوك بدلا من استثمارها في الأوراق المالية.و بالمقابل يؤدي انخفاض معدلات الفائدة إلى زيادة الاقتراض من البنوك و استثمار هذه الأموال إما في مشاريع حقيقية أو في شراء أوراق مالية.

ج- ضعف القدرة الشرائية و ضآلة الادخار العائلي: من الصعب على الإقبال الكبير من طرفها على الاستثمار في الأوراق المالية[49]

**الفرع الثاني: سبل تنشيط بورصة الجزائر**

- نشر المعلومات المختلفة في الأوقات المناسبة و بالتالي يحقق فعالية السوق و توفر الحماية اللازمة للمدخرين و المستثمرين في الأوراق المالية.

- العمل على تشجيع و تأسيس بيوت الخبرة التي تعمل في مجال التحليل المالي و الاستشاري و تقييم نوعية الأوراق المالية التي تصدرها الشركات.

**ثانيا: توسيع عرض الأوراق المالية:** ينبغي العمل على:

* ضرورة فتح رأسمال المؤسسات المقيدة في البورصة من جديد ،و رفع هذه النسبة إلى أكثر من 50٪ بدلا من 20٪التي تعتبر ضئيلة.

* تنويع الأوراق المالية المعروضة في السوق الجزائرية حيث يتم جذب أكبر عدد ممكن من المدخرين.

**ثالثا: إعطاء المبادرة للقطاع الخاص:** ذلك من خلال تأسيس أكبر عدد ممكن من شركات المساهمة

**رابعا:** الرفع من مستوى الدخل الحقيقي للأفراد

**خامسا: تطوير الإطار التشريعي و التنظيمي:** حيث يتطلب إنشاء سوق تداول للأوراق المالية ،توافر البيئة التشريعية و التنظيمية الملائمة ،و التي تتمثل في مجموعة من التشريعات و القوانين و الأنظمة و التعليمات التي تضبط نشاط إصدار تداول الأوراق المالية ،كما يرتبط الإطار القانوني للسوق بطبيعة آليات و إجراءات النظام القضائي في حل مشكلة المنازعات أو حماية حقوق المستثمرين و المتعاملين في السوق من أساليب الغش أو احتكار المضاربين و تلاعبهم بممارسات غير قانونية في عمليات البيع و الشراء للأوراق المالية تؤدي إلى افتعال

[1]- الجودي صاطوري،مرجع سابق،ص ص 360-372.

المخاطر على مستوى البورصة و في هذا الصدد ،يجب الحفاظ على قدر من المرونة في التشريعات المنظمة لبورصة الجزائر بغرض المحافظة على الأمانة و الصدق في التعامل في عمليات تداول الأوراق المالية ،و يتم ذلك من خلال عدة آليات أهمها:

- فتح سوق رأسمال للمستثمرين الأجانب وفق تشريعات مرنة.

- إصدار قانون مستقل لحماية المستثمر لإضفاء مزيد من الثقة في الاستثمار في الأوراق المالية يتضمن حق المستثمر في الحصول على المعلومات و استرداد حقه إذا كان التقصير بسبب ممارسة غير مشروعة الجهات العاملة بالسوق.

- إصدار قوانين تنظيم صناعة صناديق الاستثمار و خبراء و ناصحي الاستثمار بهدف تحسين الإفصاح و تخفيض المخاطر على المستثمرين.

- ضرورة فحص أنظمة المحاسبة المتبعة في شركات المساهمة و البنوك و تحديد مدى كفاية التقارير المالية التي تصدرها من حيث الشكل و المضمون و طريقة الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

* و في الأخير يجب التأكيد على ضرورة وجود جهاز مصرفي متكامل كوسيلة مهمة لرقي و نمو سوق الأوراق المالية،ذلك لأن وحدات هذا الجهاز تختص في الوساطة المالية نضطلع بالقيام بدورها على مستويات عديدة،و من ذلك مقدرتها على تعبئة الادخار و توفير الفرص الاستثمارية في صورة مشروعات.

كما ينبغي على الجهاز المصرفي أن يتسم بالمرونة العالية و القدرة الفائقة على مواكبة التطورات الاقتصادية على النحو الذي يسمح له بضمان سرعة النفقات النقدية و كذا توفير السيولة المالية المطلوبة لتحقيق مختلف الصفقات و العمليات التي تتم عن طريق الوساطة المالية.

**المطلب االرابع: المزايا و العيوب**

***الايجابيات:** من بين ايجابيات البنوك الشاملة نذكر ما يلي:[50]

-العمل على أساس الحجم الكبير و بالتالي تحقيق الوفرات في التكاليف

-التنويع القطاعي لمحفظة القروض و الاستثمارات و بالتالي التقليل من المخاطر الائتمانية ككل

- ممارسة الأساليب الحديثة في إدارة الموجودات و المطلوبات

- زيادة و توسيع تشكيلة الخدمات المصرفية و المالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم

-إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم و بيعها في إطار السياسة الاستثمارية للبنك

-كما نلمس بعض الايجابيات الأخرى التي توفرها أو تتمتع بها البنوك الشاملة منها:

-تؤدي البنوك الشاملة إلى توفير عناصر و مقومات ضرورية لعملية التنمية بدءا من دراسة التمويل,الإدارة,التسويق...الخ و الواقع أن هذه ايجابية لافتقار الدول النامية بالذات إلى وجود المنظم أو رجل الأعمال القادر على اتخاذ القرار المدروس و تحمل المخاطر

-كما تساهم في تعظيم استغلال ما يتوافر لدى الدولة من موارد تقوم بتعبئتها و تخصيصها للأغراض التنموية على نحو يتسم بالكفاءة و الرشاد أي تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي و تحسين استغلاله.

-إحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لكي يستطيع الدخول في اتفاقيات تحرير الخدمات المالية و التي تتطلب تحديث المؤسسات المالية و مؤسسات متخصصة تتفق و متطلبات العصر,ابتكار منتجات جديدة,توريق الديون,إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي و الخصخصة.[51]

***السلبيات أو المشاكل:**بالرغم من كل الايجابيات التي سبق ذكرها إلا انه مع ذلك يمكن القول إن التحول نحو البنوك الشاملة قد تكتنفه بعض المشاكل مثل:

---

[1]- صلاح الدين محسن السيسي،"**قضايا اقتصادية معاصرة**"،دار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع،القاهرة،ص ص 206-210.

2- د.أحمد عبد الخالق،مرجع سبق ذكره،ص ص 11-12.

-وجود البنوك الشاملة قد يؤدي إلى خلق الاحتكار و مضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة و هو ما قد يكون على حساب المؤسسات و البنوك الصغيرة.

-شمولية البنوك قد تؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة و الانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة المفاجئة و هنا تتجلى قدرة الإدارة المعرفية في خلق التوازن المنشود و حتى دراسة السوق و اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب بالإضافة إلى المشاكل السابقة

من بين المشاكل التي تعترض وجود البنوك الشاملة هو توفر القطاعات المصرفية على موارد مالية ضخمة لإتمام عملية التحول و هذا ما ينقص في بعض الدول النامية[52]

من خلال ما سبق ذكره فيما يتعلق بالبنوك الشاملة و أدوارها و اعتبارها احد إفرازات الإصلاح المصرفي.

السؤال المطروح الآن و الذي سوف نحاول الإجابة عنه في المحور الموالي هو:

-ما هو واقع البنوك الشاملة في الجزائر في ظل الإصلاح المصرفي؟

- هل توجد مقومات تحول البنوك الجزائرية إلى هذا النوع من البنوك في الوضع الراهن؟

**المطلب الخامس: واقع البنوك الشاملة في الجزائر في ظل الإصلاح المصرفي**

إن اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعني قيامها بتحرير تجارة الخدمات بما فيها الخدمات المصرفية و هذا بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير هذا القطاع لذا كان على الجزائر القيام بمجموعة من الإصلاحات في القطاعات المصرفية تهيئ فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي.

-**واقع النظام المصرفي الجزائري في الفترة الحالية:** لقد شهدت المنظومة المصرفية من خلال الإصلاح المصرفي توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة فإلى جانب البنوك العمومية الستة و صندوق التوفير و الاحتياط الذي تحول إلى بنك في سنة 1997 وصل عدد البنوك المنظمة إلى 28 بنكا و مؤسسة مالية في نهاية 2002[53]

1- صلاح الدين محمد السيسي،مرجع سبق ذكره،ص 212.

منها بنوك جزائرية و أخرى فروعا لبنوك أجنبية و هي لا تمثل سوى 10٪ من المحافظ البنكية و من الموارد المودعة و من رفع الأعمال و من حصة السوق الذي لا يزال يعاني جهودا كبيرا بالرغم من الإصلاحات المصرفية الأخيرة.

و ما يلاحظ حاليا أن اغلب البنوك الخاصة المعتمدة لا يزال دورها و نشاطها ينحصر في عمليات مصرفية محددة على الرغم من استفادتها من التدابير الجديدة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية أما البنوك العمومية فهي تسير وفق المناهج التقليدية رغم الإصلاحات المتوالية في المجالات التشريعية و التنظيمية كما أن البنوك الخاصة ما زالت ملتزمة بقواعد الحذر أو التقيد في مجال الإقراض بنسبة كوك التي اعتمدت في جويلية 1998 لتحديد العلاقة بين رأسمال البنك و نسبة التزاماته المالية حيث لا يمكن للبنك أن يقرض أكثر من 8٪ من رأسماله و كان التأسيس(رأسمال التأسيسي) حدد الحد الأدنى الذي تتقيد به البنوك الخاصة و المسموح به لإنشاء مؤسسة مصرفية ب 500 مليون دينار جزائري[54]

و على هذا الأساس تظل حركتها محدودة و محصورة و لا يمكن لها أن تساهم في التنمية الاقتصادية بالشكل المطلوب بل و على العكس أصبحت بعضها تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني.فهناك إحصائيات تشير إلى أن البنوك الخاصة لم تساهم سوى 5٪ من منح القروض في حين ما نجد نسبته 95٪ للبنوك العمومية.

- بلغ عدد المصارف العاملة في الجزائر بنهاية شهر مارس 20،2014 مصرفا،شملت 6 مصارف حكومية و 14 مصرفا خاصا،و هذه الأخيرة تتوزع بين مصارف محلية و عربية ،و أجنبية،و قد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للمصارف الجزائرية 1.328 فرعا،و يعمل في القطاع المصرفي الجزائري 35000 موظف.

كما تنقسم المصارف في الجزائر إلى 17 مصرفا تجاريا ،و 3 مصارف إسلامية ،أما بالنسبة للتقسيم من حيث الملكية المحلية أو الأجنبية ،فتوجد 7 مصارف و 13 مصرفا أجنبيا.و تسيطر المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي في الجزائر ،إذ تستحوذ على حوالي 80٪من موجودات القطاع المصرفي ،و 85٪من القروض و 90٪من الودائع.

**الأهداف المرجوة من الإصلاح المصرفي في الجزائر:**إن من بين التحديات التي لابد للنظام المصرفي الجزائري

---

1- د.زيدان محمد.دريش رشيد،"**متطلبات إدماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي**"،ورقة عمل مقدمة لأشغال الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-الواقع و التحديات،جامعة الشلف 2004،ص ص408-409.

2- الوثيقة 03-11 الصادرة عن بنك الجزائر المؤرخة في 26-08-2003(الجريدة الرسمية.عدد 27 الصادر في 2004/04/28).

أن يصل إليها أو يحاول تحقيقها حيث يضمن فرصة البقاء في المنظومة الدولية و تحقيق الإصلاح المصرفي الهادف هي:

-تبني البنوك للمعايير الدولية في الإدارة و الجودة(و كذا معايير لجنة بازل)

-تقديم الخدمات المصرفية الدولية

-القابلية و المرونة للتجميع و الاندماج

- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية

-تبني التسويق المصرفي كآلية للترويج و الوصول إلى العملاء

- الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و الاستفادة من التطور التكنولوجي

-الاعتماد على تنمية الكفاءات البشرية لأنها جوهر عملية الإصلاح(تطوير القوى العاملة)

- تحسين إدارة المخاطر

- تطوير و توسيع استعمال بطاقات الائتمان

- العمل على الحد من التفاوت الكبير في الحجم بين المصارف

- التوسع في مجالات الإقراض للشركات الخاصة و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

-التحول إلى مفهوم البنوك الشاملة كأداة لتحقيق ميزة تنافسية في ظل التطورات الراهنة و لكن السؤال الذي يعاد طرحه هل البنوك الجزائرية وصلت إلى مستوى تتحول فيه إلى بنوك شاملة.

**واقع و إرادة التحول:** لقد سعت السلطات الجزائرية إلى تفعيل دور البنوك العمومية حيث ألغت التخصص المصرفي في بداية التسعينات من القرن الماضي ما أدى بالبنوك الجزائرية للسعيإلى تحقيق أفضل عائد ممكن و الاستفادة من فرص التحولات العالمية و المحلية هذا و لقد توفرت إرادة التحول لدى البنوك الجزائرية للأخذ بمبدأ الصيرفة الشاملة نتيجة لتزايد المنافسة و درجتها في الأسواق المصرفية مما ولد حالة من محاولة التقليل من المخاطر المصرفية التي قد تحدث في ظل العولمة و النظام الاقتصادي الدولي الجديد و قد ساهمت أيضافي زيادة و اتساع و ضخامة بيئة أعمال هذه البنوك في محاولة لجذب المزيد من الودائع لتوظيفها في مختلف النشاطات التي

تتطلبها التنمية مع سعي تلك البنوك لتعظيم الأرباح من خلال مزاولة أنشطة مصرفية واسعة تستجيب لاحتياجات و رغبات العملاء و ذلك اعتمادا على ما وفرته التطورات التكنولوجية و ما قدمته من وسائل حديثة تم استخدامها في مجال العمل المصرفي الذي أدىإلى تقليص الفوارق بين تخصصات كل من البنوك التجارية و بنوك الاستثمار و الأعمال و البنوك المتخصصة حيث أدى ذلك إلى التحول لنظام البنوك الشاملة لكي تستطيع تلك البنوك على التكيف مع متطلبات الاقتصاد العالمي و مواصلة العمل في ضوء الظروف و التحديات المحلية و الدولية.

**الواقع العملي(هل تكفي النية)**: إن ما يلاحظ حول واقع البنوك الجزائرية و تحولها إلى مفهوم البنوك الشاملة يؤكد أنها ستدخل أو دخلت حلبة المنافسة في وضعية غير تنافسية إذأنها في الوقت الراهن لا تستطيع الصمود و البقاء في السوق نظرا لمحدودية إمكانياتها و خدماتها و ضعف مستويات أدائها و بالتالي عدم قدرتها على منافسة البنوك العالمية الكبرى التي تتميز بقدرتها و جودة خدماتها و تنوعها و كفاءة عملياتها الإدارية و التسويقية الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع و بالتالي التحكم في توجيهها إلى مجالات الاستثمار و ميادين التوظيف التي تتناسب مع استيراتجيتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الوطني فالبنوك العالمية الكبرى تقدم أكثر من 360 خدمة بمستويات أداء ضعيفة و متدنية الأمر الذي يشكل مخاطر و تحديات أكيدة للاقتصاد الوطني(و هو حال اغلب البنوك في الدول النامية).

إن ما استنتجناه حول أسباب هذا الضعف ينحصر في نقاط عديدة منها:

أ- ضعف البنية التحتية التكنولوجية لدى البنوك الجزائرية مما صعب من تحولها إلى بنوك شاملة إن لم يجعله مستحيلا

ب- عدم تبني البنوك الجزائرية المعايير الدولية المتعلقة بالجودة

ج- عدم توفر البنوك على كفاءات و موارد بشرية قادرة على صنع الرهان و إن وجدت فهي تفتقر إلى الروح الابتكارية في أساليب الإدارة و التنظيم.

د- عدم تبني القطاعات المصرفية في الجزائر لأساليب التسويق المصرفية في الجزائر (غياب ابسط الأمور فما بالك بالمعقدة) مثال: بعض البنوك الجزائرية لا توفر حتى الرزنامات الشهرية و السيارات لعملائها و هي ابسط الأمور.

**خلاصة :**

من خلال عرض موضوع البنوك الشاملة و التي هي عبارة عن مؤسسات مالية تجمع بين وظائف متعددة فهي تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية الخاصة بالإضافة إلى القيام بكافة أعمال الوساطة الاستشارية فضلا عن أعمال التأمين و إضافات هذه البنوك إلى أعمالها و مشتقاتها المالية و العقود المستقبلية و كافة الأدوات المستخدمة في الاستثمار و إدارة المخاطر المالية فان التحويل نحو فكرة البنوك الشاملة له ثلاثة مداخل و لابد من مقومات لتطبيق هذا المفهوم و ذلك بالتدريج في إدخال العمل المصرفي الشامل و البنوك الشاملة كالبنوك الأخرى هي خاضعة للرقابة نوعيها و تختلف من دولة لأخرى حسب فلسفة النظام المتبع إلا أنه من الجهات الرقابية المعروفة هي البنك المركزي و نتيجة قيام البنك الشامل على مبدأ التنويع هذا ما أدى به إلى التعرض إلى جملة من الانتقادات كانت على أساس أن التنويع في العمل المصرفي و المقاطعات يؤدي بالبنوك إلى التعرض للمخاطر.

# الفصل الثالث

## البنوك الجزائرية في إطار التحول إلى بنوك شاملة

**تمهيد:**

يمكن القول أن من المتغيرات الاقتصادية المصرفية التي عكستها العولمة من أداء و أعمال البنوك هو ظهور و نمو بيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلابا واضحا في عالم البنوك فبعد فترة طويلة من الإدارة و تعميق مبدأ التخصيص أصبحت الفروق الأساسية بين كل بنك و آخر هو تخصيص كل منها في إدارة أنواع معينة من الأصول المالية أنواع محددة بالإضافة إلى تواجد القوانين الحكومية التي كانت تسعى إلى تعميق تخصيص الوظيفة للبنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و الأعمال و من هنا ظهرت أهمية دراسة موضوع البنوك الشاملة لما لها تأثير في الاقتصاد العالمي بفعالية.و تعتبر هذه الأخيرة السبيل الوحيد في عمل الاقتصاد في نمو و تطور و كذلك تحسين الخدمات المصرفية.

## المبحث الأول: مقارنة بين القرض الشعبي الجزائري و بنك البركة الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري و بنك البركة الجزائري من أهم البنوك الجزائرية العاملة في السوق المصرفية و قد خطى هذان البنكان خطوات مهمة في ميدان الصيرفة الشاملة ،و سنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة هاذين البنكين و استنتاج مدى تحولهم إلى بنكين شاملين.

### المطلب الأول:حالة تطبيقية على القرض الشعبي الجزائري

يحتل القرض الشعبي الجزائري مكانة بارزة في الجهاز المصرفي الجزائري و سنقوم من خلال هذا المطلب بحصر أوجه التشابه بين أنشطة هذا البنك و أنشطة البنوك الشاملة.

#### الفرع الأول: لمحة تعريفية حول القرض الشعبي الجزائري

قد سبق و أن أشرنا إلى كيفية تأسيس هذا البنك و قد قام هذا الأخير بخطط التطوير و التحديث و التي تولد عنها بعض المؤشرات الإيجابية ففي سنة 2006 اعتبر القرض الشعبي الجزائري ثالث أكبر البنوك العمومية و تبلغ قيمة أصوله أكثر من 3.9 مليار دج كما تم زيادة رأسماله ب 4 ملايير دج ليبلغ 29.3 مليار دج بقرار من مجلس النقد و القرض ،و هي قيمة تسمح بتصنيف البنك من ضمن البنوك المتوسطة عالميا و من بين البنوك الكبيرة في المنطقة كما أن هذا البنك قدر بتوفير 131 وكالة و 15 مجموعة استغلال بناتج خام يفوق 15 مليون دج و عدد العمال يتجاوز 4700 عامل منهم 30٪ من الإطارات البنكية كما استحوذ على أكثر من 15٪ من السوق المصرفية الجزائرية[55]

#### الفرع الثاني: أنشطة القرض الشعبي الجزائري و الصيرفة الشاملة

سنتعرض إلى أنشطة هذا البنك في مجال جمع الودائع و التمويل و يتضح ذلك من خلال المحورين التاليين:

**أولا:**نشاط جمع الودائع: حيث يعرض هذا البنك أنواع عديدة من الإيداعات و التي نذكر منها ما يلي:[2]

[1]- قرمية دوفي،،"**أثار الخوصصة على الجهاز المصرفي الجزائري**"،دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري،مذكرة ماجيستر غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية و علو التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص نقود و تمويل،جامعة بسكرة،الجزائر،2007-2008،ص 247.

2- نفس الرجع السابق،ص ص 141-142.

* **ودائع تحت الطلب:** و هي التي تستحق الدفع في أي وقت يطلبها صاحبها بمعنى أن المودعين يحتفظون بها تجنبا للمخاطر و تشمل:

**أ–** الحساب الجاري و الذي يفتح لأشخاص معنويين أو يمارسون نشاط تجاري

**ب–** حساب الشيكات و الذي يفتح لأشخاص معنويين لا يمارسون أي نشاط تجاري

**2–** دفتر الادخار البنكي و هو حساب خاص بالأشخاص الطبيعيين و القصر

* **ودائع لأجل:** و هي التي لا يستطيع صاحبها أن يسحب منها أي مبلغ إلا بعد مرور مدة معينة يتفق عليها مسبقا مع البنك مقابل فائدة متغيرة حسب المدة( 4.5٪ كحد أدنى) و يشترط أن لا يقل المبلغ الوديعة عن 10000 لمدة إيداع أدناها 3 أشهر و أقصاها 10 سنوات و تشمل:

**أ–** سندات الصندوق و هي سندات اسمية أو لحاملها قابلة للتطهير و تمثل المبالغ النقدية التي تودعها أصحابها.

من أجل الاستفادة من عوائدها و لا يمكن السحب منها إلا قبل مرور المدة المتفق عليها و تكون الحد الأدنى لقيمة السند 10000دج و الحد الأقصى 500000 دج.

**ب–** حسابات العملة الصعبة: و التي تفتح لأشخاص طبيعيين مقيمين و غير مقيمين تنتج عنها فوائد محددة.

**ج–** دفتر توفير السكن:و هو حساب تودع في الأموال بهدف الحصول على سكن و الجدول التالي يوضح هيكل ودائع القرض البنكي الجزائري خلال سنتي 2005-2006

**جدول رقم05:هيكل ودائع القرض الشعبي الجزائري**

| السنة/ البيان | 2005 | ٪ | 2006 | ٪ |
|---|---|---|---|---|
| ودائع تحت الطلب | 211406 | 69 | 258557 | 71 |
| ودائع لأجل | 92925 | 31 | 66707 | 29 |
| المجموع | 304331 | 100 | 325264 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:.le crédit populaire d´algerie,le rapport annuel 2006

و نلاحظ من خلال الجدول تزايد الوزن لودائع تحت الطلب من 69٪ إلى 71٪ في نهاية سنة 2006 ،و بالمقابل نلاحظ تراجع الوزن النسبي لودائع لأجل من 31٪ في نهاية سنة 2005 إلى 29٪ نهاية سنة 2005،و هذا التراجع يعزي حسب ما ورد في التقرير السنوي للبنك لسنة 2006.إلى تراجع ودائع لأجل للقطاع العام من 53328 مليون دج في نهاية سنة 2005 إلى 30928 مليون دج في نهاية سنة 2006.

**ثانيا:نشاط التمويل(الاستثمارات):** حيث سنتطرق إلى أهم أنشطة هذا البنك و التي تدخل في إطار الصيرفة الشاملة:

**1- خدمات التجزئة المصرفية:** و التي تشمل:

أ- البطاقات الالكترونية المستحدثة:و تتضمن البطاقات التالية:

*بطاقة السحب

*بطاقة فيزا الدولية

* Carte cpa/visa classic

*Carte cpa/visa gold

و قد بلغ عدد البطاقات الموزعة في مختلف الأصناف 50374 بطاقة في نهاية سنة 2006 بمقابل 19017 بطاقة وزعت في نهاية سنة 2005 أي بمعدل نمو 16.5٪.

ب- التوسع في القروض الشخصية:و هي القروض و السلفيات المقدمة من طرف البنك لتمويل العمليات الشخصية للعملاء،و من بين هذه القروض نذكر ما يلي: [56]

- قروض بناء مسكن

- قروض التمويل العقاري لشراء مساكن جديدة

[56] Le crédit populaire d´ algerie.op.cit,p:26.

ج- قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:و تشمل قروض الاستغلال و قروض الاستثمار ،و قد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي ساهم البنك في إنشائها 342788 منها 245842 تابعة للقطاع الخاص

د- القروض الخاصة لتمويل المهن الحرة: حيث اقترح القرض الشعبي الجزائري صيغا جديدة لتمويل مختلف المهن وفق برنامج أطلق عليه"برنامج pronolib"و الذي يحتوي على 3 صيغ تتمثل في:[57]

Meduim خاص بتمويل الأطباء،الصيادلة،مخابر التحليل

Archimède خاص بتمويل المهندسين المعماريين لإقامة المشروعات السكنية

Promed خاص بتمويل المهن الحرة،المحامين،المحاسبين...الخ.

و بصفة عامة فإن النشاط الافتراضي للقرض قد حقق نمو قدره 9٪ خلال سنتي 2005-2006 و الجدول التالي يوضح هيكل القروض خلال سنتي 2005-2006(مليون دج نهاية الفترة)

| السنة /البيان | 2005 | ٪ | 2006 | ٪ |
|---|---|---|---|---|
| قروض قصيرة الأجل | 3067<br>93659 | 25<br>75 | 30777<br>104622 | 23<br>77 |
| قروض متوسطة و طويلة الأجل | | | | |
| المجموع | 124335 | 100 | 135399 | 100 |

المصدر من إعداد الباحث:.le crédit populaire d´algerie.op.cit,p19

و نلاحظ من خلال الجدول الوزن الكبير للقروض متوسطة و طويلة الأجل و الذي بلغ 77٪ في نهاية 2006 مقابل 73٪ في نهاية 2005 و هو ما يعني توجه البنك إلى تمويل المشاريع الاستثمارية متوسطة و طويلة الأجل.

2- تقديم الأنشطة التمويلية المبتكرة:و تشمل:

- القرض الإيجاري ابتدءا من 1992.

1- فريدة معارفي،"**جودة الخدمات المصرفية و علاقتها بتنافسية البنوك في ظل إدارة الجودة الشاملة**"-دراسة حالة القرض الشعبي الوطني(وكالة باتنة)،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،تخصص نقود و تمويل،جامعة بسكرة،الجزائر،2007-2008،ص 92.

- المشاركة في تقديم قرض مشترك لفائدة سوناطراك و أوراسكوم المصرية للإنشاء بقيمة 231 مليون أورو.

3- أنشطة محفظة البنك و مساهماته:حيث تتشكل محفظة البنك من أوراق حكومية(سندات الخزينة،مستحقات) على المؤسسات و الأسهم.كما يساهم هذا البنك في عدة شركات داخل الوطن و خارجه و من أبرز تلك المساهمات نذكر:[58]

* شركة الاعتماد الايجاري(salem)

* صندوق تأمينات الصادرات(cagax)

* شركات إعادة التمويل الوهمي(SRH)

* صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة(FGMMC)

* بنك المغرب العربي للصناعة و التجارة(BAMIC)- و هي مساهمة خارج الوطن-

* صندوق مشترك لضمان مخاطر قروض الاستثمار(FCMGRCT)

* الجزائرية للتسوية،و التي تقوم كما أشرنا سابقا بوظيفة المؤتمن المركزي للسندات في بورصة الجزائر.

و تجدر الإشارة إلى أن قيمة موجودات محفظة البنك بلغ 159587 مليون دج مشكلة بذلك 33٪ من إجمالي أصول البنك البالغ 487859 مليون دج نهاية سنة 2006 [2]

4- أنشطة خارج الميزانية:حيث شهدت الالتزامات الممنوحة ارتفاعا ملحوظا حيث ارتفعت من 96611 مليون دج بمعدل 19٪ ناتج عن التزامات التمويل الممنوحة للعملاء و أوراق قروض التجهيزات في حين شهدت الالتزامات المستلمة ارتفاعا كبيرا .

حيث ارتفعت من 8624 مليون دج في نهاية 2005 إلى 38249 مليون دج في نهاية 2006 أي بمعدل نمو 344٪.

1- le crédit populaire d´algerie.op.cit،p:26.

2- op.cit,p:32.

**المطلب الثاني: حالة تطبيقية على بنك البركة الجزائري**

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي في الجزائر و الذي يقوم بدور متميز في تجميع المدخرات و الموارد المالية و إعادة توظيفها في قنوات الاستثمار المختلفة وفق الصيغ التي تتلاءم مع طبيعتها ،و ستقوم من خلال هذه المطالب بحصر أهم التشابه بين أنشطة هذا البنك و أنشطة البنوك الشاملة.

**الفرع الأول:**لمحة عامة حول نشأة بنك البركة الجزائري و استيراتجية نشاطه:

يعتبر هذا البنك أول مؤسسة مصرفية تشمل رأسمال داخلي و خارجي في الجزائر ،و لهذا يصنف ضمن البنوك المختلطة،و قد تأسس بموجب بيان تثبيت رقم 90-07 المؤرخ في 1990/12/06،برأسمال مشترك بين مجموعة البركة للاستثمار و التنمية(جدة ،السعودية) بنسبة 50٪كما أن الهدف الأساسي لبنك البركة هو تحقيق مختلف العمليات المصرفية للاستثمار و التمويل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ،و قد قدم مجلس النقد و القرض موافقته أيضا ابتداءا من 1990/11/03 لمجموعة البركة بمختلف الصفات القانونية النظامية التجارية الإدارية و المالية المتعلقة بهذا البنك ،و الذي تم إنشاءه رسميا في 1995/05/20 على شكل شركة مساهمة لا تقوم على أساس الفوائد و إنما على أساس الربح الميسر من طرف عمليات التمويل تحت رعاية البنك[59]

و تعتمد استيراتجية بنك البركة الجزائري على تحقيق المحاور التالية:[2]

- التنمية و التطوير نظم التسيير داخل البنك.

- التحكم في التكاليف ووضع وسائل التحليل و المردودية

- محاولة السيطرة على شبكة الاستغلال و توسيع برامج الخدمات

- التنويع الأفقي للنشاطات

- زيادة الأموال الخاصة للبنك

1- عبير عايدة بلعيدي،"**أثر البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد الوطني**"-دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص نقود و تمويل،جامعة بسكرة،الجزائر،2005-2006،ص ص 149-150.
2- نفس المرجع السابق،ص ص 154-155.

- تدعيم رأس المال من خلال المساهمة في عدة شركات ذات صلة بموضوعه و نشاطه المصرفي و المالي و هو الأمر الذي يتضح من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم** 07:مساهمات بنك البركة الجزائري(دج)

| اسم الشركة | رأسمالها | نسبة المساهمة |
|---|---|---|
| شركة التأمين(البركة الأمان) | 4800000000 | ٪20 |
| شركة ما بين البنوك الآلية و التقنية | 26020000 | ٪20 |
| شركة البركة للتنمية العقارية | 250000000 | ٪4 |
| شركة التكوين ما بين البنوك | 100000000 | ٪10 |
| دار البركة | 199994000 | ٪100 |

المصدر:بنك البركة الجزائري،التقرير السنوي سنة 2003 ص 15.

**الفرع الثاني:بنك البركة الجزائري و المصرفية الشاملة**

سنتعرض إلى أنشطة هذا البنك في مجال جمع الموارد و التمويل و يتضح من خلال المحورين التاليين:

**أولا**:نشاط جمع الودائع(الموارد): حيث يقوم بنك البركة الجزائري بغرض عدة إمكانيات لجمع الموارد من عملاء المهتمين بتوظيف أموالهم حيث تتنوع هذه الودائع إلى:

1- الودائع الجارية:و هي الودائع تحت الطلب و تتمثل في الحسابات الجارية و الحسابات الشيكات

2- ودائع الادخار و التوفير:و هي الحسابات التي تفتح تشجيع صغار المدخرين حيث يستفيد أصحابها من أرباح محققة،و التي تحتسب على أساسا الرصيد الأدنى للحساب و تتمثل في حسابات دفتر التوفير.

3- ودائع الاستثمار:و هي التي يتم توظيفها و في نظام المشاركة في الربح و الخسارة تتمثل في:

- حسابات الاستثمار المطلقة و التي تكون للبنك حرية استعمالها في أي مشروع

- حسابات الاستثمار المخصصة و التي يطلب أصحابها استعمالها في مشروع صغير

- سندات الصندوق

4- المؤونات المستلمة كضمان:و تشمل مختلف المؤونات المقدمة من طرف العملاء كضمان.

و الجدول التالي يوضح مجموع ودائع بنك البركة الجزائري لسنة 2004

**الجدول رقم08:هيكل ودائع بنك البركة الجزائري لسنة 2004 دج**

| البيان | المبلغ | النسبة |
|---|---|---|
| 1- الودائع الجارية | 9529638117 | ٪31.14 |
| الحسابات الجارية | 5827932981 | ٪19.04 |
| حسابات الشبكات و الآخرون | 3701705136 | ٪12.10 |
| 2- ودائع الادخار و التوفير | 5655163169 | ٪18.48 |
| 3- ودائع الاستثمار | 12067051159 | ٪39.43 |
| حسابات الاستثمار المطلق | 2431088002 | ٪7.94 |
| حسابات الاستثمار المقيدة | 371921 | ٪31.48 |
| سندات الصندوق | 9635591236 | ٪31.14 |
| المكونات المستلمة كضمان | 3352591994 | ٪10.95 |
| المجموع | 30604444439 | ٪100 |

المصدر: عبير عايدة بلعيدي،مرجع سابق،ص 156.

و نلاحظ من الجدول أن ودائع الاستثمار تشكل أكبر مبلغ حيث تقدر ب: 12067051159 أي بنسبة 39.49٪ من إجمالي ودائع البنك ،مما يدل على اهتمام هذا البنك بجمع الموارد لتمويل الاستثمار ،و يعزي ذلك أيضا لطبيعة البنك و المساهمة المباشرة في الاستثمارات

**ثانيا: نشاط التمويل(الاستثمارات)**: حيث يقدم بنك البركة الجزائري جملة من الخدمات و التمويلات ،و التي تأتي على ذكرها فيما يلي:[60]

1- البطاقات الالكترونية المستحدثة: و تتضمن بطاقتين هما:

* بطاقة السحب و التي من مزاياها توفير السيولة 24سا/24سا و 7 أيام /7 أيام

[1]- موقع بنك البركة الجزائري على الإنترنت، http:///www.albaraka bank.com,consulte:12/12/2008

* بطاقة السحب/ الدفع و التي من مزاياها إمكانية دفع مشتريات المبلغ من جميع التجار المعتمدين.

2- تمويل العقارات:شراء سكن جديد بنسبة 80٪ بواسطة إيجار التأجير التمويلي/البيع بالإيجار-المرابحة ،شراء سكن مستعمل،تمويل البناء الذاتي،تمويل أشغال التوسع،تمويل أشغال الصيانة و الترميم).

3- تمويل شراء السيارات(سيارات سياحية و سيارات للاستعمال الذاتي بصيغة المرابحة و البيع بالإيجار).

4- تمويل التجهيزات المهنية الخاصة بالمهن الحرة و الصناعة التقليدية بنسبة 80٪ و مدة التسديد 60 شهرا،و يتم التمويل بواسطة صيغة المرابحة و البيع بالإيجار.

5- تمويلات أخرى و تشمل:

أ- تمويل الاستغلال بالصندوق:تمويل المواد الأولية و المنتجات النهائية بنسبة 80٪ بواسطة صيغة المرابحة و السلم،تمويل الديون الناشئة بنسبة 80٪من الديون المستحقة بواسطة صيغة المرابحة و السلم،تمويل الصغة المرهونة بنسبة 80٪ بواسطة صيغة المرابحة و السلم ،التمويل المسبق للتصدير بنسبة 80٪ من المبلغ المتعلق بالتصدير بواسطة صيغة المرابحة و السلم.

ب- تمويل الاستثمار: التمويل الكلاسيكي للاستثمار بنسبة 70٪ من تكلفة المشروع لمدة متوسطة الأجل- 5 سنوات- بواسطة صيغة المشاركة ،المرابحة،السلم،الاستصناع،تمويل بالتأجير التمويلي بنسبة 80٪ لمدة متوسطة الأجل- 5 سنوات-

ج- تمويل بالإمضاء:كفالة حسن التنفيذ،كفالة إعادة دفع الأقساط و كفالة الخضوع.

و الجدول التالي يوضح هيكل قروض بنك البركة الجزائري لسنة 2004

**جدول رقم09: قروض بنك البركة الجزائري لسنة 2004 (دج)**

| البنود | المبالغ | النسبة |
|---|---|---|
| 1- السلم | 5716257395 | ٪26.73 |
| قروض قصيرة الأجل | 4184626362 | ٪19.56 |
| قروض متوسطة الأجل | 1531631033 | ٪7.16 |
| 2- الإيجار | 83063147 | ٪0.39 |
| قروض قصيرة الأجل | 981508 | ٪0 |
| قروض متوسطة الأجل | 8281639 | ٪0.38 |
| 3- المرابحة | 12721116399 | ٪59.48 |
| قروض قصيرة الأجل | 2433092690 | ٪11.38 |
| قروض متوسطة الأجل | 102880237709 | ٪48.10 |
| 4- الاستصناع | 270128446 | ٪1.26 |
| قروض قصيرة الأجل | 23179442 | ٪0.11 |
| قروض متوسطة الأجل | 232129009 | ٪1.09 |
| قروض طويلة الأجل | 14819995 | ٪0.07 |
| 5- البيع بالإيجار | 46505954 | ٪0.22 |
| قروض متوسطة الأجل | 25746038 | ٪0.12 |
| قروض طويلة الأجل | 20759916 | ٪0.10 |
| 6- خدمات أخرى قصيرة الأجل | 631069467 | ٪2.95 |
| أوراق الدفع | 620676731 | ٪2.90 |
| العملاء المدينون | 10392736 | ٪0.05 |
| 7- ديون صافية مشكوك فيها | 598254090 | ٪2.80 |
| 8- القروض بالإيجار | 1322477406 | ٪6.18 |
| مجموع التمويلات | 21388872304 | ٪100 |
| تمويل قصير الأجل | 7272949469 | ٪34 |
| تمويل متوسط و طويل الأجل | 13517668745 | ٪63.20 |
| ديون صافية مشكوك فيها | 598254090 | ٪2.80 |

و يتضح من الجدول أن تمويل الاستثمار(متوسط و طويل الأجل) بلغ 13517668745 دج أي بنسبة 63٪ من مجموع التمويلات الممنوحة من طرف البنك ،و من المشاريع الاستثمارية التي يقوم بتمويلها البنك: المطاحن،مصانع الآجر،معامل تركيز الزيوت،وحدة تركيب الآلات الالكترونية،وحدة النسيج و العقارات.

– أنشطة الأوراق المالية و المشاركات: حيث بلغت قيمة هذا البند 356994000 دج في نهاية جوان 2004،مشكلة بذلك 0.83٪ من إجمالي أصول البنك البالغ 427746603095 مليون دج في نفس الفترة

– أنشطة خارج الميزانية: حيث يتركز بصفة أساسية في تمويل العمليات التجارية الخارجية ،و هي في تطور مستمر نتيجة تحسين طرق المعالجة و نوعية العلاقات التي تربط بنك البركة الجزائري بالمراسلين الخارجيين ،و تتمثل هذه الأنشطة فيما يلي:[61]

* الاعتمادات المستندية،و التي بلغت قيمتها 458014277 دولار أمريكي سنة 2003 موزعة على القطاعات التالية:

• مواد البناء بمبلغ 292318212 دولار أمريكي

العتاد بمبلغ 76528177 دولار أمريكي

الصناعة بمبلغ 51243331 دولار أمريكي

الزراعة بمبلغ 17722492 دولار أمريكي

• التسليمات المستندة و التحويلات الحرة حيث سجلت حركة رؤوس الأموال في هذا المجال ارتفاعا كبيرا بأكثر من 45٪ في سنة 2003 مقارنة بالنسبة المالية السابقة ،و قد تم معالجة 6570 ملفا خاصا بالتسليمات المستندة،و بلغ مبلغ هذه العمليات 125878723 مع إدراج التحويلات الحرة.

[1]– أحمد مداني،"**دور المصارف الشاملة في تحديث و عصرنة الجهاز المصرفي**"–دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص نقود و تمويل،جامعة شلف،الجزائر،2005–2006،ص ص 51–54.

**المطلب الثالث: معايير الشمولية و مدى توفرها في القرض الشعبي الجزائري و بنك البركة الجزائري**

إن تطبيق أي بنك كبنك شامل سيتوجب ضرورة توافر خصائص محددة ،من أهمها إزالة الحدود المصطنعة بين نشاطات البنوك التجارية ،المتخصصة و بنوك الاستثمار و الأعمال معتمدا في ذلك على التطورات التكنولوجية،حيث يصبح البنك عبارة عن سوبر ماركت مصرفي و مالي ،أين تتكامل الخدمات المصرفية و المالية،حيث يجد العملاء الخدمات المصرفية التقليدية كالإيداع و الإقراض بجانب خدمات مصرفية و مالية غير تقليدية(مستحدثة) كخدمات الأوراق المالية ،صناديق الاستثمار،الاستثمارات المالية و غيرها،و بذلك فإن البنك الشامل يقوم باستقطاب الموارد من جميع القطاعات و يقوم بتوظيف أمواله بجميع الآجال ،كما يمنح الائتمان لجميع القطاعات مستندا في ذلك على انتشاره الجغرافي و سياسة التنويع في جميع الأنشطة ،و هذا بهدف الجمع بين المتناقضين ،تعظيم العائد و خفض المخاطر.ومن خلال ما سيأتي ذكره سيتم تحديد مدى توافر معايير الشمولية في كل من القرض الشعبي الجزائري و بنك البركة الجزائري [62]

**الفرع الأول: المعيار النوعي**

يحتم هذا المعيار على البنك الشامل أن يقدم كافة أنواع الائتمان بكل القطاعات الاقتصادية(التجارية،الصناعية،الزراعية،العقارية) علاوة على استقطاب الودائع من مختلف القطاعات ناهيك عن تقديم توليفة متنوعة من الخدمات المصرفية و المالية تشمل خدمات بنوك الاستثمار و الأعمال خاصة تلك التي تتعلق بالأوراق المالية.

و في هذا الصدد ،نجد أن هذا المعيار ينطبق بدرجة كبيرة على القرض الشعبي ،و الذي يقوم بتقديم الائتمان لمختلف القطاعات و يستقطب ودائع مختلفة القطاعات ،بالإضافة إلى أنشطته في مجال الأوراق المالية و مساهماته البناءة في بورصة الجزائر ،كما يطبق أيضا على بنك البركة الجزائري و الذي يمول كافة القطاعات الاقتصادية و يستقطب ودائع مختلف تلك القطاعات ،باستثناء القطاعات التي تزاول الأنشطة المحرمة شرعا ،غير أن ما يؤخذ على نشاط البنك قلة تعاملاته في مجال الأوراق المالية و كذلك عدم مشاركته في أنشطة بورصة الجزائر.

[1]- أحمد مداني،مرجع سبق ذكره،ص 55.

**الفرع الثاني:المعيار الوظيفي**

يستند هذا المعيار على مبدأ التنويع في الخدمات المصرفية و المالية المقدمة و الذي يعزز ثقة العملاء بالبنك ،تلك الثقة الناجمة عن قدرة البنك على توفير جميع الحلول أمام أولئك العملاء.

و في هذا الصدد ،نجد أن هذا المعيار ينطبق بدرجة صغيرة على كل من القرض الشعبي الجزائري و بنك البركة الجزائري،و يعزى ذلك إلى محدودية الخدمات المقدمة من طرف هذين البنكين ،و اللذين لا يقدمان خدمات عديدة تدخل في إطار شمولية العمل المصرفي و من أمثلة ذلك خدمات أمناء الاستثمار(وحدات الثقة) ،تأسيس صناديق الاستثمار و غيرها [63]

**الفرع الثالث: المعيار الجغرافي:**

حيث يستطيع البنك ذو الفروع العديدة تجميع الأموال و خاصة الودائع المختلفة ،و من تم توجيهها تبعا للفرص الاقتصادية،و هو الأمر الذي يساعد في تحقيق تنمية شاملة أو متوازنة جغرافيا ،و ذلك ما يعزز من قوة البنك في مواجهة طلبات الإقراض المحلية و تقلباتها المستمرة ،و ما يدعم ذلك ضرورة التفرغ على المستوى الدولي لتوفير مصادر جديدة للأموال و فرص إضافية للتوظيف.

و في هذا الصدد ،نجد أن هذا المعيار ينطبق بدرجة قليلة على كل من القرض الشعبي الجزائري و بنك البركة الجزائري،فالأول يتفرغ إلى أكثر من 100 وكالة داخل الوطن إضافة إلى شبكة مراسلة في الخارج ، و أما الثاني فيتفرغ إلى أكثر من 10 وكالات داخل الوطن إضافة إلى شبكة المراسلين.

**الفرع الرابع: معايير أخرى**

يمكن إضافة معايير أخرى كدور البنك الشامل في ترويج المشروعات الجديدة ،إعداد دراسات الجدول،الإعلان عن الفرص الاستثمارية و تسويقها للمستثمرين ،علاوة على القيام بعمليات الصيرفة الاستثمارية الإسناد،التسويق و تقديم الاستشارة حول الإصدارات الجديدة.

[1]– رقرير عادل،"**تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة**"،–دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود و تمويل،جامعة بسكرة،2008–2009،ص 180.

و في هذا الصدد ،نجد أن هذا المعيار ينطبق بدرجة جد صغيرة على كل من القرض الشعبي الجزائري و بنك البركة الجزائري و لكن بدرجة متفاوتة،حيث يقوم الأول بتسويق القروض السندية للشركات الكبيرة و يمسك سندات مؤسسات أخرى،بينما لا يؤدي الثاني سوى بعض الأنشطة المحدودة في مجال الأوراق المالية.

**خلاصة:**

و بناءا على العرض السابق نستنتج أن الغالب على أنشطة كل من القرض الشعبي الجزائري و بنك البركة الجزائري هو الأنشطة التقليدية و هو ما يستدعي القيام بخطة تحديث شاملة للجوانب الإدارية و الوظيفية و التكنولوجية،و التي تسمح بتوسيع دائرة الأنشطة المصرفية الحديثة في نطاق الصيرفة الشاملة ،و ذلك بما يكفل زيادة قدرة هذين البنكين على مواكبة تحديات المرحلة المقبلة في ظل المنافسة التي يشهدها الجهاز المصرفي الجزائري،سواء تعلق الأمر بالقرض الشعبي الجزائري الذي يواجه منافسة من عدة بنوك عمومية وطنية و أخرى أجنبية،أو بنك البركة الجزائري الذي يواجه منافسة من بنوك تقليدية ،بالإضافة إلى المنافسة في مجال تقديم الأعمال المصرفية الإسلامية.

# الخـــــاتمة

**الخاتمة:**

أفرزت المستجدات و التطورات العالمية المعاصرة التي شهدتها البيئة المصرفية الحديثة تحديات كبيرة,و التي أجبرت البنوك على تبني فلسفة العمل المصرفي الشامل,و من ثم تنامي إنشاء فكرة البنوك الشاملة,و شجع على ذلك جملة من العوامل منها التحرر من القيود التشريعية و التنظيمية و زيادة حدة المنافسة في مجال تقديم الخدمات و المنتجات المالية و المصرفية خاصة من جانب المؤسسات المالية الغير مصرفية,كما ساهمت الثورة في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و تطبيقاتها في الصناعة المصرفية في تسريع وتيرة انتشار الأعمال المصرفية الالكترونية.و هكذا أصبحت البنوك الشاملة واقعا ملموسا,و التي تنوع خدماتها و منتجاتها بين الخدمات المبتكرة و الجديدة كالمشتقات المالية,التو ريق المصرفي,وحدات الثقة و التأجير التمويلي,كما تضطلع بدورها في تطوير سوق الأوراق المالية.

يعتبر الجهاز المصرفي الجزائري المسؤول الأساسي عن توفير الموارد التمويلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الوطن,و هذا في ظل حداثة بورصة الجزائر,إلا أنه يوجد العديد من التحديات التي تشكل عقبات أمام أداء الجهاز المصرفي الجزائري دوره المنوط به,و خاصة التحديات الداخلية كفقدان الاحترافية في العمل المصرفي و نقص الموارد البشرية المؤهلة و غيرها,و رغم ذلك فقد لاحظنا بعض الدلائل الأولية التي تشير إلى وجود بعض الاتجاهات الايجابية نحو تبني فلسفة العمل المصرفي الشامل سواء تعلق الأمر بأنشطة التأجير التمويلي,صيرفة التأمين,تقديم القروض المشتركة و غيرها و إن كانت هذه الأنشطة في بدايتها الأولى,غير أن البنوك الجزائرية كنظائرها من البنوك العربية لا يزال يشكل النشاط الاقراضي نشاطها الأساسي.وهو ما يستدعي توفير جملة من المقومات لضمان انطلاقة حقيقية للأعمال المصرفية الشاملة في الجزائر,و هو ما يدعم ذلك وجود بورصة نشطة.

و من خلال دراستنا للمحاور التالية:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للعولمة المالية و كذا المؤسسات العاملة بها و أيضا العوامل المساعدة على تطويرها.

- إعطاء مفهوم على النظام المصرفي الجزائري و مكوناته

- التطرق إلى التحولات الشاملة و التغيرات المتسارعة التي تجتاح العالم من تكتلات اقتصادية و مصرفية عملاقة و اندماج أسواق المال العالمية

- إن صغر حجم البنوك العربية و منها البنوك الجزائرية يشكل عاملا معيقا أمام تحولها إلى بنوك شاملة و هذا نظرا لامتلاكها لتجهيزات مادية كبيرة بتأسيس صناديق استثمارية,شركات تأجير تمويلي و أجهزة صراف آلي.

**اختبار الفرضيات:**

**الفرضية الأولى**:صحيحة الجهاز المصرفي الجزائري يواجه تحديات كبيرة تمليها التطورات العالمية ،و لهذا فهو مطالب بالمزيد من الإصلاحات لمواكبة هذه التطورات.

– من خلال استعراض تطور الجهاز المصرفي الجزائري و أهم الإصلاحات التي مر بها إلى غاية 2010،اتضح لنا أن الجهاز المصرفي لا يزال يعاني من اختلالات و نقائص على المستوى التشريعي ،على مستوى الموارد البشرية،على مستوى التكنولوجيا المستخدمة...الخ،هذه النقائص ستجعله حتما عرضة للتأثيرات السلبية المحتملة للتطورات الاقتصادية و المصرفة العالمية.

– خاطئة:تتجلى انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري فيما تحدثه من أثار سلبية.من خلال التطرق لآثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي تبين أن للعولمة المالية آثار ايجابية و أخرى سلبية و تكمن بعض أثارها الايجابية في الاندماج المصرفي و البنوك الشاملة ،أما من آثارها السلبية تزايد ظاهرة غسيل الأموال ،و الجهاز المصرفي الجزائري سيتأثر حتما بما تفرزه العولمة المالية من آثار إيجابية و آثار سلبية و تصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هي تعظيم الإيجابيات و تقليل السلبيات إلى الحد الأدنى مستوى.

**الفرضية الثانية**:التحديات التي يواجهها الجهاز المصرفي تلزم السلطات وضع استيراتجية محكمة و جادة من أجل مواكبة و مسايرة متطلبات العولمة المالية.و يتجلى هذا بوضوح من خلال الاستراتجيات المتبعة من طرف البنوك الجزائرية لمواجهة تحديات العولمة المالية ،و في مقدمتها الاندماج المصرفي و الخوصصة و التوجه إلى البنوك الشاملة وصولا إلى استيراتجية إدارة البنوك الجزائرية من خلال إدارة و تطبيق أسلوب الحوكمة إضافة إلى ضرورة مواكبة التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي.

**الفرضية الثالثة:** و التي تفترض أن صغر حجم البنوك العربية ومنها البنوك الجزائرية يشكل عاملا معيقا أمام تحولها إلى بنوك شاملة ،فقد تثبت صحتها و سلامتها ،و ذلك استنادا إلى أراء باحثين آخرين ،و التي تجمع على ضرورة امتلاك البنوك الشاملة لتجهيزات مادية كبيرة بتأسيس صناديق استثمارية ،شركات تأجير تمويلي و أجهزة صراف الي.

من خلال هذا البحث وصلنا إلى جملة من النتائج التالية:

– تختلف مكونات النظام المصرفي و المالي من بلد إلى آخر حسب درجة التطور الاقتصادي و درجة الابتكار المالي التي وصلت إليه كل دولة.

- أما فيما يتعلق بتطبيق الصيرفة الشاملة بالبنوك الجزائرية فنجد التشريع المصرفي الجزائري سواء من خلال قانون النقد و القرض 90-10،أو من خلال الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض 90-10،ما زال يضع حدودا فاصلة بين ممارسة الوظائف التقليدية للبنوك التجارية ووظائف المؤسسات المالية من غير البنوك التجارية ،و التي تسمح لها بممارسة و تقديم الخدمات الاستثمارية ،و إن كانت هذه الأخيرة مازالت جد متواضعة على غرار نشاط التمويل التأجيري ،و الاستثمارات المالية ،و الخدمات المالية الاستثمارية الأخرى.

- لقد حدد الأمر 10-04 الصادر في 26 أوت 2010 و التنظيم الصادر عن مجلس النقد و القرض في نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية بوضوح مفهوم المراقبة الداخلية و الأخطار الواجب أخذها بعين الاعتبار و التمييز بين مهام المراقبة الدائمة و المراقبة الدورية التي ينبغي أن يكون الأعوان المكلفون بها مستقلين،مع إدراج إجراءات يقظة جديدة إزاء تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ووضع خارطة للأخطار.

- معاناة الجهاز المصرفي الجزائري من أوجه قصور عديدة تتمثل في فقدان الاحترافية في ممارسة العمل المصرفي,سيطرة البنوك العمومية على إجمالي الأصول المصرفية,حيث بلغ نصيبها 86.6٪ في سنة 2013,و هو الأمر الذي يحد من شدة المنافسة.

- تنامي الاتجاه نحو فكرة البنوك الشاملة,يعزي إلى تأثير المستجدات و التطورات العالمية المعاصرة التي أدت إلى حدوث تطورات غير مسبوقة في الصناعة المصرفية و المتمثلة في تطور المنتجات و الخدمات المالية و المصرفية كما و نوعا.

- تعمل البنوك الشاملة على تطوير سوق الأوراق المالية من خلال أنشطة الصيرفة الاستثمارية (التو ريق,نشاط صناديق الاستثمار,خدمات الأوراق المالية).

- بروز ملامح الصيرفة الشاملة في البنوك الجزائرية من خلال القيام بأنشطة التأجير التمويلي,و تقديم القروض المشتركة,تحديث أنظمة الدفع الالكتروني و غيرها.غير أن الغالب على طابع البنوك الجزائرية هو التقليدية

- لا تزال البنوك الجزائرية بحاجة إلى قيامها ببعض الوظائف الهامة كأنشطة إنشاء صناديق الاستثمار,إصدار شهادات إيداع دولية,التوسع الجغرافي خارج الحدود,التعامل بالمشتقات المالية للتحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة ليمكن اعتبارها بنوك شاملة.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها,و من اجل جعل دراستنا لهذه العملية أكثر يتم تدعيمها بمجموعة من التوصيات و الاقتراحات و التي قد تساهم في عملية تحول البنوك الجزائرية إلى بنوك شاملة قادرة على تحقيق الدعم اللازم لمسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر,و هو ما يأتي ذكره فيما يلي:

1- ضرورة مواصلة الإصلاحات المصرفية لمواكبة المستجدات و التطورات العالمية المعاصرة التي تشهدها البيئة المصرفية الحديثة,و ذلك من خلال:

- الإسراع في خوصصة البنوك العمومية وفق استيراتجية واضحة المعالم,تضع ضمن أولياته مصلحة الاقتصاد الوطني

- تحقيق بعض الاندماجات بين البنوك الوطنية خاصة تلك التي تشترك في تمويل مؤسسات و شركات تعمل في نفس القطاع,و ذلك بهدف القضاء على مشكل صغر حجم رأسمال البنوك و زيادة كفاءة النشاط المصرفي.

- الالتزام بمعايير لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأسمال و إدارة المخاطر المصرفية.

2- تكثيف إنشاء الفروع التابعة للبنوك الوطنية في الخارج في إطار تدعيم عملية تدويل العمل المصرفي لترسيخ مبدأ التنويع المحفظي الدولي,وفي نفس الوقت مواصلة الانفتاح على القطاع المصرفي الأجنبي

3- تطوير التشريعات و التنظيمات التي تتعلق بالنشاط المصرفي لتتواءم أكثر مع فلسفة العمل المصرفي الشامل من خلال إصدار تشريعات و قوانين تنظم السيولة المتزايدة لهذه البنوك في شكل أوراق مالية...الخ

4- تبني سياسة متطورة فيما يتعلق بتحدث أداء البنوك الجزائرية,تشمل الجوانب التالية:

- تنويع مصادر الاستخدامات من خلال ممارسة الأعمال المصرفية الاستثمارية

- تنويع مصادر التمويل بخلق أوعية ادخارية حديثة كإصدار شهادات إيداع دولية...الخ

- اعتماد أسلوب التسويق الالكتروني في تقديم الخدمات المصرفية

- الارتقاء بكفاءة و قدرة الموارد البشرية على مزاولة الأعمال المصرفية الشاملة

- تحديث إدارة المخاطر المصرفية

5- ضرورة الاعتماد على نظام الحوكمة في البنوك الجزائرية,بغرض تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري,و ضمان مصالح العملاء لتحقيق أكبر قدر من الشفافية في البيانات المالية,و الذي من شأنه أن تعزز من الثقة في الجهاز ووحداته.

6- تطوير بورصة الجزائر بتنويع الأدوات المالية المتداولة فيها,مع ضرورة الإسراع في تفعيل القانون رقم 05-06 المتضمن توريق القروض الرهنية,و حث البنوك بقوة لتوريق ديونها لما لهذه العملية من مزايا.

و يبقى هذا كله متوقف على مدى استقرار السياسات الاقتصادية الكلية و استقرار معدلات التضخم و معدلات الفائدة.

**أفاق الدراسة:**

بعدما تناولنا في بحثنا لموضوع المصارف الجزائرية و إشكالية تحولها إلى بنوك شاملة و هل استطعنا من استخلاص للنتائج السابقة الذكر,وجدنا أن الموضوع يأخذ حيزا كبيرا من الدراسات الحديثة و في اعتقادنا أنه ما زالت بعض النقاط تحتاج إلى تحليل أعمق و بحوث جديدة و إلى دراسات مكملة تغطي جوانب القصور لهذا البحث،لهذا رأينا أن هناك مواضيع و إشكاليات جديدة يجدر البحث فيها في مناسبات لاحقة نحدد بعضها فيما يلي:

- آفاق شراكة البنوك العمومية الجزائرية مع البنوك الأجنبية و تداعياتها بين خيار التوأمة و فتح رأس المال.
- دراسة معايير تقييم النظام المصرفي العالمي و محاولة اختيار إمكانية تطبيقها على النظام المصرفي الجزائري
- تفعيل دور البنوك في تطوير و تنمية السوق المالي الجزائري
- متطلبات الصيرفة الشاملة داخل الجهاز المصرفي الجزائري.
- دور الصيرفة الشاملة في تنشيط الأسواق المالية.

# قائمة المصادر و المراجع

## قائمة المصادر و المراجع


- أسامة المجدوب,الغات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش,الدار المصرية اللبنانية,مصر, 1996.

- أحمد مداني،دور المصارف الشاملة في تحديث عصرنة الجهاز المصرفي،دراسة حالة الجزائر،جامعة شلف،الجزائر،2005-2006.

- إبراهيم تومي،النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل،-دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الشراكة الجزائرية للاعتماد المستندي،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر،2007-2008.

- الجودي الصاطوري،أثر كفاءة سوق راسمال على الاستثمار في الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر،رسالة دكتوراه،علوم التسيير،فرع مالية،المدرسة العليا للتجارة،الجزائر،2005-2006.

- السعيد فرحات جمعة,الأداء المالي لمنظمات الأعمال(التحديات الراهنة),دار المريخ للنشر المملكة السعودية,2000.

- بن داودية وهيبة و مديوني جميلة,مداخلة بعنوان واقع الجهاز المصرفي العربي تحديات العولمة,جامعة شلف,بدون تاريخ.

- بن طلحة صليحة,معوش بوعلام,دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية,مداخل مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظمة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية(الواقع و التحديات),جامعة شلف 2004.

- بورمة هشام,النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر تخصص إدارة مالية,جامعة سكيكدة 2008-2009.

- حبار عبد الرزاق,تطور مؤشرات الأداء و مسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري,الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية,جامعة شلف,الجزائر,العدد 9, 2013.

- حسين شحاته,النظام الاقتصادي العالمي و اتفاقية الجات,دار النشر للثقافة و العلوم,القاهرة,1997.

- حمدي عبد العظيم,الآثار الاقتصادية للاندماج المصرفي,ندوة الأبعاد الاقتصادية و الإدارية للاندماج المصرفي,القاهرة,1999.

- خديجة لحمر،دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية،حالة البنوك الجزائرية(واقع و أفاق)،مذكرة ماجيستر،كلية العلوم التجارية و علوم التسيير.

- د.أحمد عبد الخالق,البنوك الشاملة,قسم بحوث الاقتصاد,على الموقع الالكتروني www.arabia .info.com

- د.زيدان محمد دريش,متطلبات إدماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي,ورقة عمل مقدمة لأشغال الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-الواقع و التحديات,جامعة شلف 2004.

-رسمال فؤاد،تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك و أثرها على القطاع المصرفي الجزائري،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص تمويل و بنوك،جامعة بسكرة،2005-2006.

- رشيد دريس،استيراتجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم التجارية و علوم التسيير،فرع علوم اقتصادية،جامعة الجزائر،الجزائر،2006-2007.

- رقرير عادل،تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة،دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص نقود و تمويل،جامعة بسكرة،2008-2009.

- رمزي زكي,العولمة المالية و البلاد النامية للاقتصاد السياسي الرأسمالي الدولي,دار المستقبل العربي,القاهرة,1990.

- زينب حسين عوض الله,الاقتصاد الدولي,نظرة عامة على بعض القضايا الجديدة للنشر,القاهرة, 1998.

- سامي عفيفي حاتم,اقتصاديات التجارة الدولية,جامعة حلوان,القاهرة.

- سهيل حسين الفتلاوي,العولمة و آثارها في الوطن العربي,دار الثقافة للنشر و التوزيع,عمان, 2011.

- صلاح الدين محسن السيسي,قضايا اقتصادية معاصرة,دار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع,القاهرة.

- صوفان العيد,دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة,مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير,فرع إدارة و مالية,جامعة قسنطينة,2010-2011.

- طارق عبد العال حماد,التطورات العالمية و انعكاساتها في أعمال البنوك,الدار الجامعية الإسكندرية, 2003.

- طه طارق،إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية،دار الكتب للنشر القاهرة،2000.

- عبد المطلب عبد الحميد,العولمة و اقتصاديات البنوك,الدار الجامعية,الإسكندرية, 2001.

- عبد المطلب عبد الحميد,البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها,الدار الجامعية,الإسكندرية,مصر, 2000.

- عبير عايدة بلعيدي،أثر البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد الوطني،دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،تخصص نقود و تمويل،جامعة بسكرة،2005-2006.

- علي بوعمامة،اندماج و خوصصة البنوك،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،فرع نقود و تمويل،جامعة البليدة،الجزائر،2005-2006.

- فؤاد رحال،تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك و أثرها على القطاع المصرفي الجزائري،مذكرة في مواجهة تأثير العولمة المالية،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية،فرع تخطيط،جامعة الجزائر،2005-2006.

- فريدة معارفي، إدارة جودة الخدمات المصرفية و علاقتها بتنافسية البنوك في ظل إدارة الجودة الشاملة،دراسة حالة القرض الشعبي الوطني(وكالة باتنة)،مذكرة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،تخصص نقود و تمويل،جامعة بسكرة،الجزائر،2007-2008.

- قرمية دوفي،آثار الخوصصة على الجهاز المصرفي الجزائري،دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري،مذكرة ماجستر،كلية العلوم الاقتصادية،تخصص نقود و تمويل،جامعة بسكرة،الجزائر،2007-2008.

- مبروك رايس,العولمة المالية و انعكاساتها على الجهاز المصرفي,مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية,جامعة بسكرة,2005.

- محمد عبد الحميد الشواربي,إدارة المخاطر الائتمانية,منشأة المصارف.

- محمد كمال خليل الحمراوي,اقتصاديات الائتمان المصرفي منشأة المصارف,2000.

محمد زميت،النظام المصرفي الجزائري

- منير إبراهيم هندي,إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات المكتب العربي الحديث,الإسكندرية,الطبعة الثالثة,2000.

- هارون الطاهر،العقون نادية،مداخلة بعنوان"الجهاز المصرفي الجزائري و تحديات العولمة المالية"،الملتقى الوطني الأول بكلية علوم التسيير،جامعة جيجل.

- هانس بيتر مارتين,هارالد شومان(ترجمة د.عدنان علي),فخ العولمة,سلسلة عالم المعرفة,المجلس الوطني للثقافة و الفنون,الكويت,1998.

**الجرائد و المجلات:**

- الأمر10-04 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-11,المادتين 02و06.

- البنوك الشاملة,ضرورة لملاحقة مستجدات الصناعة المصرفية و متطلبات الجات,جريدة الأهرام,23-06-1997.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،نظام رقم 97-01 المؤرخ في 8 جانفي 1997،يتضمن قيد العمليات الخاصة بالأوراق المالية،الجريدة الرسمية،العدد 68،الصادر في 1997/10/15.

- الوثيقة 03-11 الصادرة عن بنك الجزائر المؤرخة في 26-08-2003(الجريدة الرسمية عدد 27) الصادر في 2004/04/28.

- رمزي زكي,المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية,مجلة الدراسات الاقتصادية,العدد الثاني,دار الخلدونية,القاهرة,2000.

- عبد القادر بريش،آفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية دراسة حالةsaa،المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري،جامعة ورقلة،أيام 11-12 مارس 2008.

- عبد المنعم محمد الطيب نبيل,العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف-نظرة شمولية,مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا,العدد الثالث.

- مفتاح صالح,العولمة المالية,مجلة العلوم الإنسانية,جامعة محمد خيضر,بسكرة,جوان 2002.

المراجع باللغة الفرنسية:

-Africa.stop100 Bank 2010,la BEA dans top10,à partire du site d´internet,www. City-dz-com.

- Mohamed Ghemouat.crises financiers et faillites des banques algeriennes,Edition gal,2005.

- source:http://www.bank-of-algerie.dz/html/banque.htm consulte le:25/03/2015.

- thomas D.lairson,Devid Skidmore,Internatioel Economy,Harcourt Brace collège Publisher New York,1997.